الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2016

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ……... / D.S.E / 2016

الموضـــوع

انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود ومالية

إعداد الطالب(ة):

- رشيدة جبدل

إشراف الأستاذ(ة):

- أ.محمد علي بلحسن

السنة الجامعية : 2015-2016

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى التي لا تكفيها كل كلمات الدنيا لإيفائها حقها إلى من غمرتني بحبها وعطفها ودعواتها أمي الغالية حفضها الله

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى جميع أفراد عائلتي خاصة أخواتي وهيبة، سليمة، فريدة، وأخي رابح وزوجته ليندة وأولاد أخي جلال أماني ملاك وإياد

إلى صديقاتي الغاليات مروة ووردة وحنان وبطاهر فاطمة، وليلى ونورة وراضية سعاد فاطمة العابد خولة فيروز مريم صبرينة وريان

إلى كل زملائي في الرقابة المالية طولقة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا راجين منه عز وجل التوفيق

أتقدم بالشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى الاستاذ المشرف لقبوله الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاته ونصائحه كما أتقدم بخالص الشكر إلى لجنة المناقشة على قبولها إثراء هذا العمل

وأخص بالشكر كل من أختاي حملاوي مروة ومودع وردة على مساندتهما لي طوال فترة الدراسة ولا أنسى الفضل الذي يعود لزميلي بوزيد بورنان في تقديمه يد العون

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الكبير لعمي العيد النوي وكل عمال الرقابة المالية على الكلمة الطيبة والتشجيع المتواصل

ملخص :

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م، التي تهدف من وراءها إلى تدارك التأخر في التنمية في كل المجالات، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تضمن الفصل الأول والثاني الجوانب النظرية لكل من سوق وسعر النفط وتطور قطاع النفط في الجزائر بالإضافة إلى التطرق إلى التنمية الاقتصادية ومستلزماتها ومصادر تمويلها من خلال برامج تنموية متعددة السنوات، في حين تناول الفصل الثالث تطور أسعار النفط وأهم الأزمات النفطية، والبرامج التنموية التي تم تنفيذها خلال الفترة 2001 م-2014 م ودور أسعار النفط في عملية تمويلها، لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية من خلال التأثير عليها بصورة غير مباشرة، فأسعار النفط تؤثر على إيرادات الميزانية العامة التي تستخدم في عملية تمويل نفقات التجهيز وهذا ما حدث خلال هذه الفترة التي شهدت فيها الجزائر تحقيق فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 م.

الكلمات المفتاحية: سوق النفط، سعر النفط، التنمية الاقتصادية، برامج التنمية الاقتصادية.

Résumé:

L'objectif de cette étude est de connaître les implications du changement des prix du pétrole sur le financement des programmes de développement économique en Algérie durant la période 2001-2014, qui sert à rattraper le développement dans tous les domaines ; Pour atteindre cet objectif on a divisé le travail en trois chapitres, le premier et le deuxième contiennent les aspects théoriques du marché et du prix du pétrole et le développement du secteur pétrolier en Algérie, ils contiennent aussi le développement économique et ses besoins et sources de financement dans le cadre des programmes de développement pluriannuels, tandis que le troisième chapitre parle de l'évolution des prix du pétrole et les crises les plus importantes de pétrole, et les programmes de développement qui ont été mises en œuvre au cours de la période 2001 -2014, aussi le rôle des prix du pétrole dans le processus de financement, pour atteindre l'étude à l'existence d'une relation entre les variations des prix du pétrole et le financement des programmes de développement grâce à son influence indirect, parce que les prix du pétrole influence les recettes du budget général qui finance les frais de fonctionnement qui est vécu vraiment dans cette période où l'Algérie a vu la réalisation d'excédents budgétaires en raison des prix élevés du pétrole depuis l'année 2000.

Mots clés: marché du pétrole, le prix du pétrole, le développement économique, les programmes de développement économique.

خطة الدراسة

الاهداء

الشكر

ملخص

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: محددات أسعار النفط في السوق النفطية

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية

المبحث الثاني: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث: قطاع النفط في الجزائر

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: ماهية برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط بالاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية

الفصل الثالث: انعكاس تغيرات أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الجزائر

المبحث الثاني: وضعية برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م- 2014 م

المبحث الثالث: بدائل النفط لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

الخاتمة

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

الفهرس

قائمة المراجع

مقـــــدمـة

اكتسب النفط منذ اكتشافه وعلى مر العصور مكانة ووزنا هامين في اقتصاديات دول العالم، وأصبح من ركائز الدول المنتجة والمصدرة للنفط والمستهلكة له، لتأثيره على المجال الاقتصادي ليتسع هذا التأثير ويشمل الجانب السياسي، فالنفط مر بعدة محطات تعبر عن تطور السوق النفطية، فمع بداية الصناعة النفطية عرفت السوق بسوق احتكار القلة تمثلت في سيطرة الشركات العالمية الكبرى على النفط والتحكم في تسعيره مكنها من الحصول على الثروات النفطية بأقل سعر ما أثار حفيظة الدول المنتجة وحتم عليها اتخاذ موقف موحد نتج عنه انشاء منظمة الأوبك والتي تهدف إلى التأثير في أسعار النفط والسيطرة على ثرواتها، لتشهد السوق النفطية دخول أطراف جديدة تمثلت في الشركات المستقلة إلى جانب منظمة الأوبك بالإضافة إلى ظهور الوكالة العالمية للطاقة وهذا أدى إلى إضعاف وتراجع دور الشركات العالمية الكبرى لتصبح سوق النفط يتحكم فيها كل من المنتجين والمصدرين، بينما آلية التسعير أصبحت تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

زادت أهمية النفط انطلاقا من مدى توفيره لفوائض مالية، فهو يؤدي دورا مهما وحيويا في تمويل التنمية الاقتصادية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه مختلف الدول وخاصة الدول النامية التي تسعى إلى تحسين مستوى معيشة الفرد والقضاء على مشكل الفقر والتخلف واللحاق بالدول المتقدمة فالجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحقيق تنمية شاملة معتمدتا على عوائدها النفطية فبالرغم من استقلال الجزائر إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الحقول النفطية وأول ما قامت به الجزائر لاسترجاع ثرواتها هو تأسيس شركة وطنية تمثلت في سونطراك مسؤولة عن هذا القطاع، والانضمام إلى منظمة الأوبك وتأميم قطاع النفط ، لتشرع في تنفيذ مخططات تنموية في ظل نظام التخطيط تزامنت مع تقلبات حادة في أسعار النفط حيث شهدت السوق النفطية عدة أزمات اختلفت أسبابها والعوامل المؤدية إلى حدوثها منها أزمة 1970 م، 1973 م 1986 م وأزمة 1998 م.

وباعتبار اقتصاد الجزائر مرتبط بقطاع النفط كان لهذه الأزمات تأثير مباشر على اقتصادها وخاصة أزمة 1986 م والتي عرفت انخفاض شديد في أسعار النفط نتج عنها عجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات وتزايد حجم المديونية كشفت عن مدى هشاشة اقتصاد الجزائر؛

لتكون بذلك نقطة تحول للجزائر نحو اقتصاد السوق والقيام بإجراءات عديدة وإصلاحات هيكلية للخروج من هذه الوضعية، فقررت الجزائر خوض تجربة تنموية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا امتدت طوال الفترة 2001 م- 2014 م من خلال ثلاث برامج تنموية متعددة السنوات تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج دعم النمو الاقتصادي وما ساعدها في تطبيق سياستها هو الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2000 م وتحقيق الجزائر لفوائض مالية لم تحققها سابقا ما جعلها تنشأ صندوق لضبط الإيرادات لاستغلال هذه الفوائض من جهة أخرى شهدت هذه الفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م تغيرات في أسعار النفط ما يقودنا التساؤل إلى طرح إشكالية دراستنا على الشكل التالي:

فيما تتمثل انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية يتم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي العوامل المؤثرة على أسعار النفط ؟

2- ماهي الأدوات المستخدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

3- هل لتغيرات أسعار النفط دور في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أ- فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الاشكالية والأسئلة الفرعية والانطلاق في هذه الدراسة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

1- العوامل المؤثرة في أسعار النفط تتمثل في العرض والطلب العالمي على النفط.

2- يتم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعداد وتنفيذ برامج تنموية متعددة السنوات.

3- لتغيرات أسعار النفط دور في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ب- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تتمثل أهم المبررات التي كانت وراء اختيار موضوع الدراسة في مايلي:

- يحتل النفط دورا رياديا في النشاط الاقتصادي بالإضافة لكونه يمثل ظاهرة جد معقدة تثير الكثير من الاهتمام وأكثر المواضيع جدلا في الوقت الحالي على المستوى العالمي والوطني.

- تعتبر هذه الدراسة كامتداد للدراسات السابقة المتعلقة بأسعار النفط وإضافة جديدة من خلال التطرق لبرامج التنمية الاقتصادية يمكن الاستفادة منها لاحقا.

- الرغبة في ايضاح أهداف ودوافع برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ج- أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الأحداث التي شهدتها سوق النفط العالمية ومراحل تطور قطاع النفط في الجزائر مع تسليط الضوء على انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية في الجزائر في ضل التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م، بينما أهمية الدراسة تكمن في أهمية أسعار النفط على المستوى العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وأهم المستجدات الحاصلة، فالدراسة تعالج موضوع مهم ويعتبر حديث الساعة سواء من ناحية أسعار النفط أو برامج التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجه اقتصاد الجزائر.

د- حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية، فالحدود المكانية تتمثل في سوق النفط في العالم مع التركيز على الجزائر، أما الحدود الزمانية فسيتم اعتماد الفترة من 2001 م إلى 2014 م وذلك مع التركيز أيضا على برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر المطبقة خلال هذه الفترة.

هـ- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بما يتماشى مع طبيعة الموضوع فالمنهج التاريخي يهدف إلى إعادة سرد الوقائع الماضية وربطها بالحاضر وذلك من خلال تتبع الوقائع التي شهدتها سوق النفط العالمية وأسعار النفط ومراحل تطور قطاع النفط في الجزائر بالإضافة إلى التطرق لتطور مفهوم التنمية الاقتصادية، أما المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجانب النظري من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل من التفصيل والذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية في الجزائر من خلال تدعيم ذلك بفصل تطبيقي يدرس حالة الجزائر؛

بينما الأدوات التي سيتم استخدامها هي تتمثل في جمع المعطيات والإحصائيات طوال فترة الدراسة من خلال ترجمتها إلى جداول ومنحنيات بما يخدم الأهداف المنشودة للدراسة.

و- مرجعية الدراسة:

من خلال المراجع المتحصل عنها أثناء عملية البحث وجدنا بأنه لم يتناول كل من تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية بصفة مباشرة وفي كلا الجانبين بل اقتصرت الدراسة على إحدى هذين المتغيرين مع متغير اخر ، ومن بين أهم الدراسات التي تم الإعتماد عليها :

- مذكرة مختار عصماني بعنوان **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، والتي كانت تهدف إلى إبراز دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر، وما مدى تحقيقها للنمو الاقتصادي من خلال برامجها التنموية وقدرة القطاع النفطي على تحريك عجلة النمو، وتم الإعتماد على منهج وصفي تحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة الخاصة بالجباية البترولية وبرامج التنمية ودورها في تحقيق النمو المستدام واستخدام بعض الأدوات الإحصائية في تحليل الإحصائيات، حيث توصلت إلى أهم النتائج النظرية تتمثل في أن الاستناد إلى الحكم الراشد في تسيير الجباية البترولية يضمن لها كفاءة في تحقيق النمو وذلك من خلال الشفافية، أما النتائج في الجانب التطبيقي كان أهمها أن الإيرادات العامة بعد 2000 م شهدت معدل يفوق معدل نمو النفقات العامة وذلك ما مكن من تحقيق ادخار حكومي ساهم بدوره في تمويل برامج التنمية الاقتصادية .

- مذكرة نعيمة حمادي بعنوان **تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008**، كان الهدف منها تبيان تأثير تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية وكيفية العمل على تحقيق التنمية الشاملة في ظل تقلبات النفط وتأثير أسعار النفط

على المصادر التمويلية بإتباع منهج وصفي تحليلي بالإضافة إلى المنهج التجريبي الذي يوضح العلاقة بين تقلبات أسعار النفط ومصادر تمويل التنمية في الدول العربية لتتوصل إلى أن لتقلبات أسعار النفط دور في تمويل التنمية في الدول العربية ولكن بنسب متفاوتة.

- مذكرة بوجمعة قويدري قوشيح بعنوان **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** كان الهدف منها تبيين الاثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على كل من الميزان التجاري والميزانية العامة والناتج الاجمالي في الجزائر من خلال الأزمات النفطية التي تعرض لها العالم خلال الفترة 1986 م-2007 م وتم اتباع المنهج الاستنباطي من أجل دراسة الموضوع بالإضافة إلى المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الاحصائية والاستقرائية لتخرج الدراسة بعدة نتائج أهما تأثير تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية في حالة الارتفاع والانخفاض .

وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها في كونه سيتم دراسة العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م-2014 م من زاوي مختلفة.

ز- تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بجوانب الدراسة سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

الفصل الأول تحت عنوان محددات أسعار النفط في السوق النفطية وسيتم التطرق فيه إلى دراسة ماهية السوق النفطية وأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها كما يتم تناول قطاع النفط في الجزائر ومراحل تطوره التاريخي، بينما الفصل الثاني هو الأخر سيخصص للتنمية الاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط من خلال التطرق إلى ماهية التنمية الاقتصادية وماهية برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها بالإضافة إلى علاقة أسعار النفط بالاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية من الناحية النظرية، وأخيرا الفصل الثالث سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية تحت عنوان انعكاسات تغيرات أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال إبراز تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الجزائر ووضعية برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م- 2014 م ليختم بالتطرق إلى بدائل النفط لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ح- صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة لا تختلف عن تلك التي تواجه معظم الباحثين التي تتمثل في:

- قلة الدراسات المتاحة حول برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م-2014 م وإن وجدت فهي عبارة عن أوراق بحثية.

– تميز الفترة محل الدراسة بارتفاع أسعار النفط وإن عرفت اختلالات لم تكن بالحدة التي شهدتا سنة 1986 م أو ما يجعل أثر انخفاض أسعار النفط لا يظهر بشكل واضح على برامج التنمية خلال هذه الفترة.

الفصل الأول:

محددات أسعار النفط في السوق النفطية

تمهيد

يشهد العالم اليوم حالة عدم استقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني ألقت بضلالها على السوق النفطية التى عايشت تاريخيا عدة مراحل وفق للأطراف المتدخلة والفاعلة فيها من جهة وتطور آلية تسعير النفط من جهة أخرى، حيث تميزت هذه السوق ولفترة طويلة بسيطرة الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية وعلى أسعارها التى كانت أغلبها شركات أمريكية، ونتج عن هذه السيطرة انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائد الدول المنتجة مما أدى إلى تحالف هذه الدول وإنشاء منظمة الاوبك التي تهدف إلى الحفاظ على مصالح أعضاءها وإبقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة لتتحول بذلك موازين القوى في السوق النفطية أدى إلى ظهور أطراف جديدة، وباعتبار الجزائر من بين أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط شهدت هي الأخرى عدة تطورات في هذا القطاع الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها، ولتوضيح تطور سوق النفط والعوامل المؤثرة في سعر النفط بالإضافة توضيح المراحل التي مر بها قطاع النفط في الجزائر سيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية.

المبحث الثاني: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه.

المبحث الثالث: قطاع النفط في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية

نظرا لتزايد أهمية النفط على المستوى العالمي وعدم القدرة على الاستغناء عنه كمصدر للطاقة جعل من أسعار النفط عرضة للتقلبات ما أثار تخوف كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء فالدول المستهلكة ترغب في بقاء أسعار النفط منخفضة كونها تستورد كميات هائلة من النفط بينما الدول المنتجة ترغب في بقاء أسعار النفط مرتفعة ما يجعلها تحقق فوائض مالية، فتطور سوق النفط وتعدد أطرافها ساهم في تطور أسعار النفط وتغيرت آلية تسعيرها من مرحلة إلى أخرى بالمقابل هذا التطور كان له أثر على قطاع النفط في الجزائر الذي مر هو الأخر بمراحل مختلفة وذلك حسب الظروف السائدة.

المطلب الأول:عموميات حول النفط

تشير الدلائل إلى أن النفط عرف منذ القدم في كثير من المناطق كفارس بإيران وواد الرافدين في العراق إضافة إلى مناطق أخرى أخرى حول العالم حيث كانت استخداماته محدودة وغير مكلفة مقارنتا بما أصبحت عليه مع اكتشاف خصائصه المتميزة، وما تجدر الاشارة إليه هو استخدام كلمة نفط غير موحد في الأوساط العلمية أو الدولية وغيرها من الجهات المختصة فهناك من يستخدم مصطلح البترول وكتوحيد للمصطلحات سيتم الأخذ بمصطلح النفط خلال الدراسة.

أولا:تعريف النفط وتواجده وأصله

النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة فالبترول هو مصطلح لاتيني الأصل والنفط هو مصطلح فارسي، والمصطلح اللاتيني يتكون من مقطعين: (زيت)، (صخر) أي تعني كلمة زيت الصخر ويطلق عليها زيت الخام.[1] ويسمى إشتقاقا من اللغة الفارسية نافاتا وتعني قابلية السريان.[2] و يعتبر النفط مادة بسيطة لأنه يتكون كيمائيا من عنصرين فقط هما الهيدروجين و الكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير عضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به و المياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت؛

---

[1]: نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2009/2008، ص 2.

[2]: حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 45، قالمة، الجزائر، 2006، ص 6.

وفي نفس الوقت مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزئي يتألف من ذرات و تحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحد لتكون جزئياتها.[1]

كما يتواجد النفط في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت وهي حالات نادرة وقد يوجد في حالة سائلة كالنفط الخام أو قد يتواجد في حالة غازية كغازات البترول و يمكن تقسيمها إلى: [2]

– الحالة السائلة: ويطلق عليها مادة النفط الخام وهذه المادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والأصفر.

– الشكل الثاني: وهي على صورة غازية ويطلق عليها الغاز الطبيعي وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميتان والإيثان والبروبين والبوتان والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت وبنسب متفاوتة.

حيث اختلفت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة و تبلورت هذه الآراء في نظريتين هما:[3]

1–النظرية الغير عضوية ويجمع أصحاب هذه النظرية على أن النفط الخام أصله غير عضوي وهذه بعض نظرياتها:

– النظرية الكونية : أشارت إلى أن أجواء الكواكب في المجموعة الشمسية كانت مشبعة بغازات هيدروكربونية في الحالة شبه سائلة وعندما بردت الأرض تركزت الهيدروكربونات في الطبقات الصخرية العلوية من السطح وهكذا نجمت الرواسب النفطية.

– النظرية البركانية : تستند على تصاعد عدة غازات هيدروكبونية ضمن النشاط البركاني.

– النظرية الماجمانية: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن أصل الرواسب الهيدروكربونية هي نواتج تفاعلات كيميائية لعناصر غير عضوية تحت درجات حرارة عالية تتراوح فيها 1500و 1700 درجة مئوية وضغط يصل 40 و60 كيلوبار.

---

[1]: الحاج بورنان، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر 2002 ص 8.

[2]: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص. 08– 09.

[3] : عبد الله جامع، **أثرتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000–2010 على الاقتصاديات النفطية–دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011، ص 5.

– النظرية الكيميائية: حيث استطاع العالم الروسي مندليف تحضير عينة من النفط في المختبر تشبه في جميع خواصها النفط الخام وذلك بمعالجة كبريت الحديد ببخار الماء تحت ضغط ودرجة حرارة عالية.

2–النظرية العضوية: تبين هذه النظرية أن النفط تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المتسربة بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية هي الأكثر قبولا.

ثانيا: أنواع النفط ومنتجاته ومميزاته

النفط الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو بحسب احتوائه على مادة الكبريت وله عدة مميزات تجعله يختلف عن باقي السلع.

كما يختلف النفط من بلد إلى آخر وحتى داخل الحقل النفطي فيوجد نفط خفيف أو ثقيل أو متوسط أو يقال نفط بحسب درجة الكثافة النوعية عالي أو منخفض أو يقال حلو أو مر للدلالة على مقدار نسبة احتوائه على الكبريت .[1]

ومن بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط مايلي:[2]

1–درجة الكثافة النوعية: تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام و تقاس بوحدة معهد البترول الامريكي وتعني نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتها، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر.

بالاعتماد على مقياس درجة الكثافة النوعية يصبح للنفط ثلاثة أنواع:

أ–**النفط الخفيف:** وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافة النوعية عالية، تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، مثل النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب–**النفط الثقيل:** درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك وتكاليفه مرتفعة والمستخرجات منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت) مثل النفط الخام المصري والسوري.

ج– **النفط المتوسط:** تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة، والمشتقة المستخرجة منه مثل النفط الخام السعودي والكويتي.

[1]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص14.

[2]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص ص.4–5.

2-نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه وعليه يصنف النفط إلى نفط مر (نسبة الكبريت مرتفعة)، ونفط حلو (نسبة الكبريت فيه منخفضة).

3-**نقطة الانسكاب:** يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي درجة لزوجة النفط وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة انسكابه، ويزيد من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4-نسبة الشوائب الأخرى(الماء والأملاح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وتنخفض بذلك جودته.

وينجم عن اختلاف وتباين النفط عدة تأثيرات منها: [1]

- التأثير على قيمة وسعر النفط.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية.
- التأثير على العرض النفطي وذلك من خلال تقدير ما يحصل عليه من مقدار ونسب المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها.
- التأثير على طريقة ونوعية المصافي النفطية.

كما لا يمكن استعمال النفط واستهلاكه إلى بعد تصفيته وتكريره لتحويله إلى منتجات سلعية وهذه المنتجات كالتالي: [2]

1- منتجات خفيفة: تتمثل في الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين.

2- منتجات متوسطة: زيت الغاز، زيت الديزل، زيت التشحيم.

3- منتجات ثقيلة: زيت الوقود، الإسفلت، الشمع.

[1]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص13.

[2]: المرجع نفسه، ص14 .

ويختلف النفط عن باقي المنتجات ما جعل له عدة مميزات من أبرزها:[1]

أ- الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة النفطية.

ب- الميزة الإنتاجية: حيث تتميز بارتفاع إنتاجها وتزايدها بصورة مستمرة كبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة.

ج- ميزة المرونة : حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة في العالم.

د- ميزة الاستعمال الواسع والغير محدود.

من جهة اخرى تكونت عدة مؤسسات في تحديد المقاييس للنفط تتمثل في:[2]

أ- الحجم: ويكون إما بوحدة القياس الأمريكية وهي الوحدة الأكثر شيوعا واستعمالا في العالم، ويعتمد على البرميل والذي يعادل 42 غالون أو ما يعادل 159 لتر، أو وحدة قياس المتر مكعب ويعادل 6,28 برميل يستخدم في أوروبا الغربية كفرنسا وألمانيا.

ب- الوزن: وهي وحدة قياس عالمية وتعتمد على مقياس الطن ويوجد الطن الطويل ويعادل 1006 كغم، والطن المتري ويعادل 999 كغم بالإضافة إلى الطن القصير ويعادل 906 كغم، أما وحدة قياس الغازات الطبيعية اعتمدت على القدم المكعب أو المتر المكعب.

ثالثا: الصناعة النفطية

يقصد بالصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات المتعلقة باستغلال الثروة النفطية سواء بإيجادها خاما أو تحويلها إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستهلاك المباشر أو الغير مباشر. [3]

إذ يمتاز النفط عن باقي الموارد الخام وكذا الموارد الطبيعية التي عرفها الإنسان واستغلها أنه يتم استغلاله إلا بعد القيام بعمليات إنتاجية صناعية عديدة.

حيث تتمثل الصناعة النفطية في المراحل التالية:[4]

1- **مرحلة البحث والتنقيب:** وهي المرحلة المتضمنة على مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية والاقتصادية والتكنولوجية والهادفة نحو معرفة وتحديد تواجد الثروة النفطية؛

---

[1]: محمد أحمد الدوي، مرجع سابق، ص57.

[2]: ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر،2012/2011، ص 7.

[3]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص15.

[4]: سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار المكتبة الوطنية بنغازي، ليبيا، 1999، ص 6.

سواء كانت من ناحية كمياتها وأنواعها و نوعيتها وموقعها الجيولوجي والجغرافي ومن ناحية مدى سلامة الاستغلال الاقتصادي لتلك الثروة وهنا يتوفر عنصر المغامرة والمخاطرة وهذا ناجم عن طبيعة هذا النشاط، حيث يتم إنفاق رؤوس أموال كبيرة ولفترة زمنية ليست قصيرة، ولشيء كامن في الأرض قد يعثر عليه أولا.

2- مرحلة الاستخراج النفطي أو الإنتاج النفطي: وهي مرحلة استخراج النفط من باطن الأرض ورفعه إلى السطح ليكون جاهزا أو صالحا للنقل والتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة في داخل البلد أو خارجه، و مرحلة الاستخراج مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا على المرحلة الأولى، إذ تشكلان عملية الإنتاج أو ما يطلق عليه الصناعة الإستخراجية.

3- مرحلة النقل النفطي: وهي المرحلة الثالثة والهادفة إلى نقل النفط من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره ويتم ذلك بالوسائل التالية:

- الأنابيب: تقدمه هذه الوسيلة ليصل قطر الأنبوب إلى 75 سم.
- ناقلات النفط: هي سفن معدة لنقل النفط وقد وصلت حمولة بعض الناقلات إلى مليون برميل.
- السكك الحديدية: يتنقل النفط في عربات ذات صهاريج خاصة.
- الطرق: يتنقل النفط بواسطة صهاريج.

4- مرحلة التكرير: وهي المرحلة التي يطلق عليها مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غربلة مادة النفط من أجل الحصول على المنتجات النفطية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع و الكبير، وهي مرحلة متكاملة مع المراحل السابقة ومكملة و أساسية لصناعة لاحقة.

إذ تستند أساسا إلى عملية التسخين بدرجات عالية من الحرارة تتراوح من 30 إلى أكثر من 500 درجة فهرنهايت وهنا تختلف عملية التكرير باختلاف حجم المصافي أو الإنتاج.

5- مرحلة التسويق والتوزيع: هدف هذه المرحلة هو تسهيل تنفيذ تصريف وتوزيع السلعة النفطية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ويتم ذلك عبر إجراءات فنية، قانونية إدارية واقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة. وهذه المرحلة تتطلب خبرة واسعة، لذا كانت حكرا على الشركات الكبرى التي تزاول هذا النشاط على نطاق دولي. [1]

6- مرحلة التصنيع البتر وكيماوي: تضم هذه المرحلة عدد واسع غير محدود من نشاطات إقتصادية وصناعية مهمة وحيوية في مجمل الاقتصاد الوطني؛

[1]:أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012/2011 ص 6.

ومرحلة التصنيع الكيماوي يمكن اعتبارها من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على مادة النفط بصورتها وبأشكالها المختلفة وهناك العديد من الدول يقتصر إنتاجها على المراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتر وكيماوي بينما تجد دول أخرى مثل دول أوروبا الغربية يقتصر إنتاجها على المرحلة السادسة. [1]

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية

تعتبر السوق النفطية كغيرها من الأسواق مرت هي الاخرى بعدة مراحل لتصبح ماهي عليه الأن عبر تسلسل زمني.

أولا: تعريف سوق النفط وتطورها التاريخي

مرت السوق النفطية بعدة مراحل عكست أهمية النفط والصراع القائم بين أطراف هذه السوق

1- تعريف سوق النفط

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية و المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتخبين والشركات النفطية.[2]

2- التطور التاريخي للسوق النفطية العالمية

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها السوق النفطية حسب الحدود الزمنية بالتقريب إلى :

أ-التطور التاريخي لأسواق النفط قبل ظهور الأوبك

و هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى فترتين :[3]

-الفترة 1857 م-1870 م (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية)

كانت هذه الفترة تتميز بالتنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ سعر النفط في تلك الفترة 20 دولار للبرميل، حيث معظمها آلت إلى الزوال أو الاندماج.

---

[1]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 5.

[2]: سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص38.

[3]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص52.

- الفترة 1870 م-1960 م (منذ ظهور الشركات الكبرى للنفط حتى تأسيس الأوبك)

أصبحت السوق في هذه الفترة سوق احتكار القلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك بتحكمها في عمليات الاستكشاف والاستخراج والنقل والتوزيع والتسعير، وعرفت هذه الفترة توقيع اتفاقية أكنا كاري بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع لتوسع سيطرتها وتحكمها في السوق النفطية.

ب-أسواق النفط بعد ظهور منظمة الأوبك:

***نشأت منظمة الأوبك :**

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة التي تسيطر على أسعار النفط وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان، وهذا الاحتكار أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى المنتجة للنفط، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و 14 من شهر ديسمبر 1960 م ضم ممثلي إيران، العراق الكويت المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر في هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الاوبك فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصديره إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات النفطية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.[1]

وأصبحت منظمة الأوبك تتألف من 13 دولة، وهذا بغض النظر عن أعضاءها دول عربية وأخرى غير عربية فبالإضافة إلى الدول الخمسة المؤسسة فنزويلا، العربية السعودية، إيران، العراق، الكويت توجد كل من قطر (1961م) ليبيا (1962 م)، الإمارات العربية المتحدة (1967 م) الجزائر (1969 م) نيجيريا (1971 م) أنغولا (2006 م)، بالإضافة إلى الاكوادور (انضمت سنة 1973 وانسحبت سنة 1992 م ثم عادت سنة 2007)، أندونيسيا (انضمت سنة 1962م وانسحبت سنة 2008 م ثم عادت سنة 2016 م)، كما انضمت سابقا الغابون سنة 1975م وانسحبت سنة 1995 م.[2]

[1]: عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 75.

[2]: http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm?selectedTab=annually15/03/2016 10:00

***أهداف منظمة الأوبك:**

من بين أهداف المنظمة مايلي:[1]

- إتباع أفضل الطرق لحماية المصالح الجماعية والفردية للدول الأعضاء .
- ضمان حصول الدول الأعضاء على دخل ثابت ومستقر يتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- العمل على الحد من التقلبات المفاجئة لأسعار النفط.
- توحيد السياسة النفطية خاصة من ضمنها تنظيم الانتاج .
- الحصول على الخبرة الاجنبية والطرق الفنية من الدول الصناعية .
- إتخاذ مواقف جادة وصارمة مع الشركات النفطية لإجراء تعديلات في الأسعار.

وفي هذه المرحلة يمكن تمييز الفترات التالية:[2]

- الفترة 1960 م-1973 م (منذ تأسيس منظمة الأوبك حتى أزمة 1973)

مع تأسس الأوبك في 1960 م قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، حيث عملت هذه المنظمة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على استقرار أسعار النفط عند المستويات التي تكون صالحة لها، وقد بدأت منظمة الأوبك تحديد السعر رفقة الشركات النفطية بعد اتفاقية طهران نتيجة تضررها من التضخم المستورد وهبوط الدولار سنة 1970/02/14 م.

- الفترة 1973 م- 1980 م(منذ أزمة 1973 م حتى بداية تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب)

في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية احتكار قلة من طرف دول الأوبك كما تميزت بارتفاع سعر النفط إلى 36 دولار مما كان له الأثر السلبي على الدول المستهلكة للنفط، كما زاد إنتاج دول خارج الأوبك مما أثر بالسلب كذلك على موقف الأوبك في تحديد السعر وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط.

- من سنة 1980 م إلى يومنا هذا (سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية)

في هذه المرحلة تميزت بانضمام عدد كبير من المنتجين والمستهلكين، فأصبحت سوق تنافسية لكن الإختلالات التي شهدتها السوق عمت حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية، حيث كان إنخفاض في أسعار النفط في سنة 1986 م-1998 م، وقلة الطلب على النفط، وكان الارتفاع بين 2003 م-2007 م وزيادة الطلب على النفط في 2011 م.

---

[1]: علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 9.

[2]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص52.

ثانيا: أنواع سوق النفط

نتيجة التطورات التي عرفتها الصناعة النفطية وطرق تسويق النفط أدى إلى تغير العلاقة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط واختلاف في أشكال السوق كما يلي:

1-الأسواق الفورية للنفط

تعتبر الأسواق الفورية في الصناعة النفطية وسيلة عملية للتخلص من بعض الفوائض النفطية وبأسعار منخفضة وكذا لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ففي السوق الفورية يتباحث كل من البائع والمشتري ويتفاوضان على صيغة معينة للتعامل في وقت محدد وبسعر معين لشحنة معينة.

وتتحدد الأسعار في هذه الأسواق بمعدلات مرتبطة بخامات يتم تداولها في هذه الأسواق مثل خام برنت في أوربا وخام غرب تكساس في أمريكا الشمالية بينما نجد في شرق أسيا خام دبي.[1]

2-الأسواق الآجلة

نظرا لارتفاع الأسعار في السوق الفورية للنفط، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق الآجلة وبدورها الأسواق الآجلة تنقسم إلى :[2]

أ-الأسواق النفطية المادية الآجلة

تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم آجل فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة .

ب- السوق النفطية المالية الاجلة

هذه الاسواق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام بواسطة التزامات.

وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط وهذه العقود لها طابع السندات المالية وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط.

---

[1]: عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص74.

[2]: سمية موري، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي تلمسان، الجزائر، 2010/2009 ص91.

وأهم هذه البورصات، بورصة نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن وسوق سنغافورة النقدي العالمي .[1]

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية

تتعدد الأطراف المتدخلة في الأسواق النفطية ويمكن تقسيمها على النحو التالي:[2]

أولا:من ناحية الدول المنتجة للنفط

1-دول منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للنفط وخاصة العربية منها والشركات الاحتكارية حيث كان محور الخلاف مطالبة الدول المنتجة للنفط بتحسين مداخليها من العوائد النفطية غير أن الشركات العالمية لم تعطي أهمية لذلك واستمرت في استغلال الموارد النفطية لهذه الدول مما أدى إلى تحالف الدول المنتجة للنفط وتأسيس منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى التحكم في استقرار أسعار النفط وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار حسب تطورات السوق النفطية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها.

2-الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار النفط في أوائل 1988م أحست الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك بخطورة الوضع فقامت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة للنفط غير الأعضاء في الأوبك لاجتماع في 08 مارس 1988م بمشاركة كل من مصر المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين كما كانت مشاركة كولومبيا مترددة، ونتج عن هذا الاجتماع منظمة الدول المستقلة المصدرة للنفط تهدف للدفاع عن مصالحها .

[1]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص59.

[2]: بوجمعة قويدري قوشيح ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008 /2009، ص58.

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط

تتمثل الدول المستهلكة للنفط في :

1-وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975م جاءت بدعوة من الامم المتحدة الامريكية خلال مؤتمر واشنطن وقد عكفت هذه المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الامدادات النفطية.

وكان أهم هدف لها هو تقوية موقف المستهلكين للنفط وكذلك تشجيع أعضاءها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من النفط تستطيع من خلاله التأثير على السوق النفطية في مراحل انخفاض الانتاج وقلة العرض النفطي.

2-الشركات النفطية العالمية الكبرى: سيطرت لوقت طويل مجموعة من الشركات العالمية الكبرى على الصناعة النفطية اصطلح على تسميتها بالشقيقات السبع، وهي التي تتحكم في جانب كبير من الإنتاج والنقل والتوزيع والتكرير ورغم تأسيس شركات النفط الوطنية التي تشرف على الصناعة النفطية في دولها ودول أخرى، إلا أن هذه الشركات مازالت تحتفظ بنصيب مهم في الصناعة النفطية.

وهذه الشركات مملوكة في معظمها للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا، وهولندا وتملك أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وأكثر من 50 % من ناقلات النفط في العالم.

أكبر هذه الشركات هي "**إكسون**"، "**غولف**"، "**تكساكو**"، "**موبيل أويل**" و "**تشيفرون**" وكلها شركات أمريكية بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " **شل** " والبريطانية " **بريتيش بيتروليوم** ".

ولا نهمل المراكز المهمة لشركات النفط الوطنية التابعة للدول المنتجة فقد سيطرت على 78% من إنتاج النفط في العالم خلال سنة 2004 ، ومن هذه الشركات شركة **آرمكو** السعودية، شركة **النفط الوطنية الإيرانية**، شركة **بيتروليوس** المكسيكية، شركة **بترو** الصينية.[1]

[1]: بوجمعة قويدري قوشيح ، مرجع سابق، ص ص. 59- 61.

المبحث الثاني: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه

ارتبطت اقتصاديات الدول الحديثة بمختلف جوانبها بالنفط وبذلك تزايدت أهميته فكل دولة تسعى للحصول على هذه السلعة بأي ثمن لذا كثر الصراع عليه نتج عنه تقلبات في الأسعار، ما يؤدي إلى مشكل تحديد سعر النفط والعوامل المؤثرة فيه وسيتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه

تعكس فروقات أسعار النفط التباين بين النفوط حيث يعود هذا التباين إلى النوعية والموقع الجغرافي بالإضافة إلى أسباب أخرى.

أولا: تعريف سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود، قد يعادل قيمة الشيء أولا، أي قد يكون السعر أقل أو أكبر من قيمة الشيء المنتج، فسعر النفط يعرف على أنه قيمة المادة أو السلعة التي يعبر عنها بالنفط.[1]

ثانيا: أنواع سعر النفط

يختلف السعر النفطي وفقا للتطور الزمني وظهور كل نوع من هذه الأنواع التي تتمثل في ما يلي:[2]

1-السعر المعلن: بدأ إستخدام هذا النوع من الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت تعلنه الشركات النفطية عند أبار الإنتاج ثم إنتقلت عملية الإعلان إلى موانئ التصدير، وكان من أهم الأسعار المعتمدة في العالم حتي الحرب العالمية الثانية فكانت تتحدد الاسعار باعتبار النفط يأتي من خليج المكسيك بغض النظر عن المورد الأساسي لتصديره.

2-السعر الحقيقي: إن الأسعار الحقيقية أو الفعلية ظهرت للوجود منذ فترة أواخر الخمسينات عندما انخفضت الأسعار المعلنة وهو يعبر عن سعر الشراء الحقيقي وقد يكون الشراء المتفق عليه بين الطرفين المنصوص عليه في العقد.

---

[1]: محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق، ص194.

[2]: يسمينة لباني، **إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2009/2008، ص ص.72- 73.

3-السعر المرجعي أو سعر الإشارة: هذا النوع ظهر في فترة الستينات، حيث ظهر بعد الأسعار الحقيقية إلى جانب الأسعار المعلنة وهو سعر متوسط بين السعر المعلن والحقيقي ويحسب على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات.

4-سعر الكلفة الضريبية: أخذت بهذا السعر الشركات النفطية العاملة على الأراضي النفطية حيث تقوم باستخراج النفط ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل، فهو يعتبر السعر الذي تتحرك به قيمة الأسعار الأخرى في السوق النفطية.

5-**السعر الفوري:**هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا وفي السوق الحرة وهذا السعر معبرا أو مجسدا لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة فورية .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط

تتغير أسعار النفط تبعا للظروف التي تمر بها السوق النفطية حيث هناك عدة عوامل تؤثر على سعر النفط في السوق النفطية منها:

أولا: الطلب العالمي

يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط، وتشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشرائها بالأسعار المقابلة لها.

1-مفهوم الطلب على النفط: هناك عدة تعاريف للطلب النفطي نذكر منها:

- الطلب النفطي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية في جانبها الكمي والنوعي على السلع النفطية أو منتجات بترولية عند سعر معين، و خلال فترة زمنية محدودة بهدف الإشباع لتلبية أو سد تلك الحاجة الإنسانية سواء كان لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو لأغراض انتاجية .[1]

- أما الوكالة الدولية للطاقة عرفته أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير (المخزونات الأولية) ومن كميات خاصة من النفط الغير مكرر الموضوع للتوزيع مباشرة. [2]

2- العوامل المؤثرة في الطلب على النفط

الطلب النفطي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير إيجابيا أي بزيادة أو توسع الطلب أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب.

[1]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص147.

[2]: يسمينة لباني، مرجع سابق، ص 69.

حيث تبرز أهم العوامل المؤثرة في الطلب كمايلي:[1]

أ-معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي : زيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي والميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من النفط، وإنه لواضح أن هناك علاقة و رابطة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط وهي علاقة طردية، وبالتالي يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعتبر متغيرا أساسيا في معادلة الطلب على النفط، وإن كانت الصلة المباشرة القوية بين هذا المتغير والطلب على الطاقة عموما والطلب على النفط خصوصا قد انخفضت مما كانت عليه في الماضي.

ب-سعر النفط: السعر من العوامل الأساسية والفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة إن انخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب وعكسه يكون تماما.

ج-سعر المواد الطاقوية البديلة: سجلت أسعار النفط تطورات جديدة في مستواها ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص الكمية من النفط والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذ بلغت مستويات تكلفة أقل عند إستخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للنفط نظرا لتواجده في مناطق متعددة في العالم وبكميات هائلة.

د-الاستقرار السياسي في العالم: الاستقرار السياسي لا يقل أهمية باعتباره كذلك من العوامل المؤثرة على الطلب النفطي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات النفطية وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للنفط للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات النفطية.

هـ-نمو السكان والمناخ: إن العدد السكاني كلما كان كبيرا فانه يؤثر على الطلب النفطي بالزيادة وعكس ذلك يكون في حالة قلة عدد السكان، ولما كان هذا العمل من العوامل المساعدة أو المكملة للعوامل الاخرى أما تأثير السكان يكون نسبيا مثله مثل تغير المناخ فنلاحظ ارتفاع الطلب على النفط في المناطق والفصول الباردة بينما ينخفض مستوى الطلب على النفط في المناطق الحارة.

---

[1]: سيف الدين بوزاهر، **أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص.107- 109.

ثانيا:عرض النفط

من جهة أخرى يعتبر عرض النفط من أهم العوامل التي تؤثر في سعر النفط وبدوره عرض النفط تؤثر فيه عدة عوامل .

1-مفهوم العرض النفطي

العرض النفطي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها، سواء كانت هذه الكمية من النفط الخام أو المكرر عند سعر محدد وخلال فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، ويتمثل العرض النفطي في كل من النفط المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حدوث اختلال في الإمدادات النفطية.[1]

2-العوامل المؤثرة على العرض النفطي

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من العوامل منها :[2]

أ-مقدار توفر المادة النفطية: كلما كان مقدار المتوفر من الاحتياطي النفطي كبير كلما أثر ذلك بصورة مباشرة على تطور وتزايد الكميات المعروضة من السلعة النفطية والعكس صحيح.

ب-مقدار التكلفة الانتاجية للوحدة النفطية :هناك علاقة عكسية بين تكلفة انتاج النفط والكميات المعروضة منه لذا نجد النشاط الاستراتيجي للنفط يرتكز ويتحدد في المناطق والحقول النفطية ذات التكلفة الانتاجية المتدنية سواء من حيث سهولة استخراج النفط من الاعماق أو من حيث توافر عناصر العملية الانتاجية من تجهيزات مناسبة وكفاءات متخصصة.

ج-مستوى التطور التكنولوجي لمعدات الإنتاج: إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث والتنقيب والاستخراج والنقل والتوزيع يؤدي إلى زيادة عرض النفط الخام وبالتالي توفر قدرة عالية على إحداث التوازن بين العرض والطلب.

د-مستوى سعر السلعة النفطية : يعتبر السعر من العوامل المؤثرة والأساسية فارتفاع الاسعار يحفز إلى زيادة العرض والعكس في حالة الانخفاض.

هـ-مقدار توفر المصادر البديلة: وتتمثل في المصادر المنافسة مثل الفحم والطاقة الشمسية.

---

[1]: محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 115.

[2]: نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع إشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص 74.

و-مقدار الطلب النفطي: العلاقة بين الطلب والعرض طردية فكلما كان الطلب كبير شجع المنتجين على زيادة العرض وإذا كان الطلب متناقصا أثر سلبا على العرض.

المطلب الثالث: آلية تسعير النفط

لقد كان التصحيح السعري 1973م نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة النفطية، إذ قررت الدول المنتجة للنفط أن تخفض نسبة الإنتاج وإقامة حصار نفطي على الدول المعادية لها والمساندة لإسرائيل وهنا تم إستخدام النفط كسلاح ضد هذه الدول ولذلك كان التمييز بين مرحلتين هما:[1]

أولا: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973 م

تميزت هذه المرحلة بانفراد الشركات الكبرى بالتسعير وكان أحد أهم استمرارها وسيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل فرعية:

1-التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة

كانت أسعار النفط تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست اتفاقية أكناكري (1928م) والتي انبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن الأسعار تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، وهذا نتيجة لاعتبار الولايات الأمريكية كانت أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم في هذه الفترة.

2-مرحلة نقطة الأساس المزدوجة

بموجب هذا النظام الجديد تمت اضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج إضافة إلى نقطة خليج المكسيك فكان نفط الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافا إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك.

3-التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار

سعت معظم الدول لتحسين شروط التعامل في النفط ووضع حدا للتحكم الاحتكاري للشركات الكبرى وبالأخص في الأسعار للتأثير المباشر في العائدات النفطية .

ثم جاءت التخفيضات من جانب الشركات عامي 1959 م و1960 م لتعجل اتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء الدول المصدرة للنفط منظمة الأوبك، وكان الهدف منه هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر وفقا للتشاور بين الدول المنتجة والشركات الكبرى وهذا ما حدث في 1960 م عند تثبت السعر المعلن للنفط ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

[1]: بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص ص. 63 -67.

ثانيا: تسعير النفط بعد التصحيح السعري 1973 م

لم تكن أسعار النفط قبل 1973م تخضع لعوامل العرض والطلب، وكان التسعير يخضع للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان سعر النفط يفتقد للمعنى الاقتصادي لمفهوم السعر ونتج عن هذه السياسة:

– لم تكن الأسعار تعكس حقوق الدول التي تمتلك منابع النفط، ولكنها كانت تعكس سيطرة الشركات الكبرى.

– لم تواكب أسعار النفط التغيرات في المستويات العامة للأسعار.

لذا أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 م زمام المبادرة في تحديد سعر النفط وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات وقد قامت باتخاذ قرار زيادة السعر إلى 10,34 دولار للبرميل حيث كان السعر لا يتجاوز 3,5 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973 م.

ولكن بسبب الفوضى التي عرفتها منظمة الأوبك وتعارض مصالح الدول الأعضاء تراجعت سيطرة منظمة الأوبك في مجال التسعير وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط ليصبح بذالك السعر يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليه.

المبحث الثالث: قطاع النفط في الجزائر.

تواجد النفط في الجزائر منذ القدم إلا أن الاستغلال الصناعي له بدأ منذ القرن 20 حيث يشكل قطاع النفط ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري، و يعتبر من أهم موارد الميزانية للدولة ويساهم في تحقيق التنمية ما جعل إقتصاد الجزائر مرهونا بعوائد هذا المورد الناضب الذي لا يعرف الاستقرار في أسعاره ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المراحل التي مر بها هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط

كان هذا القطاع محتكرا من طرف شركات أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى بالجزائر إلى التفكير في استعادة ثرواتها حيث مرت بعدة مراحل سيتم التطرق اليها من خلال مايلي:

أولا: إكتشاف النفط في الجزائر

يعود الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي سنة 1915م وواد قطرين(جنوب سور الغزلان) وهذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث و التنقيب.[1]

وفي سنة 1946م إكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في "قطرنى" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952م.[2]

فازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة النفطية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952م أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية للنفط وللشركة الوطنية للنفط بالجزائر ثم لشركة التنقيب واستغلال النفط في الصحراء.

---

[1]:عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر،2008/2007، ص26.

[2]: حكيمة حليمي، مرجع سابق ، ص 172.

وفي سنة 1956 م تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 م وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد النفط في الجزائر.[1] وفي نوفمبر من نفس السنة تم اكتشاف حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة انتاجية قدرت بمليون متر ^{3}.[2]

أما غداة الاستقلال فقد ورثت الجزائر وضعا شاذا وتركة ثقيلة في قطاع النفط، حيث استمر العمل في السنوات الأولى بالقانون رقم 58-1111 الصادر في 22 نوفمبر 1958م، والمعروف بالقانون النفطي الصحراوي.[3]

وبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962 م، إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، نعني بذلك أن الحقول النفطية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات العاملة في صناعة النفط الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف النفطي.

فأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء شركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31م، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، ثم التوصل إلى إتفاقية مع فرنسا في جويلية 1965م.[4]

لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي و شملت:[5]

- رفع نسبة الضريبة من 50% إلى 53% وأصبحت سنتي 1968 و1969 حوالي 54% و 55% على الترتيب.

- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب والبحث.

---

[1]: عيسى مقليد ، مرجع سابق، ص 27.

[2]: سمية موري ، مرجع سابق، ص 140.

[3]: بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص 96.

[4]: عبد الله حسين، مرجع سابق، ص 222.

[5]: حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص173.

- إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

- رفع حصة الجزائر إلى النصف في الشركة الفرنسية، مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%.

- سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.

- استحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية .

و قد ساهمت هذه الاتفاقية في تزايد دور شركة سوناطراك، حيث كان أول تنظيم للشركة على أساس المسؤوليات التي يتحملها الطرف الجزائري في إطار اتفاقية 1965 م، و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع افتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، نتج عن هذا التكليف تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة "ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51% بينما بقيت 49% لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية وبنفس النسبة امتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة و منها:ألجيو، ألسترا، ألريف ألكور...الخ. كما قامت الجزائر بالانضمام لمنظمة الاوبك 1969م لتعزيز قوتها في المجال النفطي واستغلال ما تملكه من امكانيات نفطية.

ثانيا: تطور قطاع النفط في الجزائر

لقد بقي أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري محدودا، لأن النشاطات من الإنتاج إلى التوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج حدود الوطن، كما أن فرنسا كانت قد وقعت اتفاقية مع الجزائر في جويلية 1965م منحتها امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من 1969م-1970م، ولذلك باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضيه وبعد كل تلك الاتفاقيات و المفاوضات التي خاضتها الجزائر رفقة الطرف الفرنسي، لم يبق لهذه الدولة التي تبحث عن تأكيد الاستقلال السياسي بالاقتصادي إلا قرارا واحدا و هو قرار التأميم فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

1- مرحلة التأميم واحتكار سوناطراك للقطاع

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض الأنشطة الاقتصادية دون السماح لأطراف أخرى سواء أكانت محلية أو دولية بالعمل فيها، والتأميم ليس له دائما أسبابا أيديولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية العريقة اختارت إدراج صناعات أو مؤسسات معينة واسعة الاستعمال أو مهمة في اقتصادها ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدية وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.[1]

وأرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971م نظاما جديدا لاستغلال المحروقات، قام على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد وهو عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان :[2]

- صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.

- وصنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا، و من ثم ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي و مداخيله منذ السبعينات فتكثف إنتاج المحروقات، و أقيمت لذلك استثمارات ضخمه فإذا كان المخطط الثلاثي 1967م-1969م قد وجه ما يقارب 2,3 مليار دولار للإنتاج النفطي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للاستثمار الوطني فإن المخطط الرباعي 1970م-1973م قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمالي الاستثمارات.[3]

---

[1]:عيسى مقليد، مرجع سابق، ص29.

[2]: بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 96.

[3]: حكيمة حليمي ، مرجع سابق، ص 175.

2- مرحلة الاصلاحات الأولى

شهدت السوق النفطية أحداث صعبة، والمتمثلة في الصدمة النفطية 1986م التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد الجزائري ، ما أجبر الجزائر على ادخال أول التعديلات على قطاع المحروقات من خلال القانون 86-14 و قانون 1991م والذي تلته مجموعة من التعديلات.

أ- قانون 86-14:

القانون 86-14 مؤرخ في 19 أوت 1986 م يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات، واستغلالها ونقلها بالأنابيب،[1]وتضمن القانون 86-14 العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر منها: [2]

- سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

*الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية ، والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.

*الشراكة في صيغة عقد خدمات.

*الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لاتحمل الشخصية المعنوية.

*الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

- قَصر منْح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك و لا يسري عليه القانون.

- وإذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع النفط فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط.

---

[1] : القانون 86-14 مؤرخ في 19 أوت 1986 جريدة رسمية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986، ص 1482.

[2] : بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص ص. 99-100.

– أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود هو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبة أهم إضافة جاء بها هذا القانون.

– وتوازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أعطى للشريك الأجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.

– وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.

ب- قانون 1991

لم تمضِ سوى سنوات قليلة على دخول القانون 86-14 حيز التنفيذ ليتم ادخال عليه بعض التحسينات تمثلت في صدور القانون الجديد رقم91-21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 86-14 حيث حافظ على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق، وأضاف بنودا أخرى تحتوي تعديلات جوهرية أهمها:[1]

– تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج.

– تشجيع التنقيب.

– توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.

– تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

كما أن هذا التعديل سبقته وتلته مجموعة من القرارات والمراسيم التي تنظم استغلال الحقول النفطية، وكذا المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل عام والتي نذكر منها:

– مرسوم رقم 87-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987 م يتعلق بتصنيف مناطق البحث عن المحروقات واستغلالها.[2]

– مرسوم رقم 87-159 مؤرخ في 21 جويلية 1987م يتعلق بتدخل الشركات الأجنبية في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها.[3]

---

[1]: حسين عبد الله ، مرجع سابق، ص 130.

[2]: مرسوم رقم 87-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987، جريدة رسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987، ص 1165.

[3]: نفس المرجع السابق، ص 1173.

– مرسوم رقم 88–34 مؤرخ في 16 فيفري 1988 م يتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها .[1]

– مرسوم رقم 88–35 مؤرخ في 16 فيفري 1988م يحدد طبيعة الأنابيب والمنشآت الكبرى الملحقة بها والمتعلقة بإنتاج المحروقات ونقلها كما يحدد الاجراءات التي تطبق على إنجازها.[2]

– مرسوم تنفيذي رقم 94–43 مؤرخ في 30 جانفي 1994م يحدد قواعد المحافظة على حقول المحروقات وحماية الطبقات المشتركة التي تحتوي على الماء.[3]

– مرسوم تنفيذي رقم 94–435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994 م يعدل ويتمم المرسوم رقم 88–34 المؤرخ في 16 فيفري سنة 1988 م والمتعلق بشروط منح الرخص المنجمية للتنقيب عن المحروقات والبحث عنها واستغلالها وشروط التخلي عنها وسحبها.[4]

2– قطاع النفط و الإصلاحات الجديدة

عرف قطاع المحروقات في السنوات العشر الأخيرة نتائج قيمة نظرا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل و استحداث قوانين و مؤسسات مكنتها من إسترجاع صلاحيتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرّك للاستثمارات، فأهم القوانين التي تم المصادقة عليها و ساهمت في ترقيته نذكر:

– قانون رقم 05–07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005م ويتكون قانون المحروقات 07/05 المؤرخ في 2005/04/28 م من 115 مادة وتناول كل المسائل المتعلقة بقطاع النفط وتنظيمه بدايتا من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف، الاستغلال، وكيفيات ممارسة النشاط وانتهاءا بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط، و أهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات و كذا فتح المجال للاستثمار الأجنبي مع السماح للمتعاملين باستغلال شبكة النقل بالأنابيب إضافة إلى الاهتمام أكثر بالبيئة .

[1]: مرسوم رقم 88–34 مؤرخ في 16 فيفري 1988، جريدة رسمية العدد 07 المؤرخة في 17 فيفري 1988، ص 292.

[2]: نفس المرجع السابق، ص 302

[3]: مرسوم تنفيذي رقم 94–43 مؤرخ في 30 جانفي 1994، جريدة رسمية عدد 08 المؤرخة في 13 فيفري 1994، ص 4.

[4]: مرسوم تنفيذي رقم 94–435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994، جريدة رسمية عدد83 المؤرخة في21 ديسمبر1994، ص 10.

وسمح القانون أيضا بتوسيع المنافسة و عدم التمييز بين المتعاملين العموميين عند منح الرخص..الخ بالإضافة إلى إلغاء تقاسم الانتاج وإرساء نظام تعاقدي جديد حيث أعطي في نص المادة 48 الحق للمستثمر في امتلاك 70% على الاقل في حقوق المساهمة في أي شراكة.[1]

ورغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في قطاع المحروقات إلا أنها وجدت نفسها مدفوعة إلى إعادة النظر في قانون 2005م من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزته، فاتجهت إلى مزيد من التعديلات كان آخرها مصادقة المجلس الشعبي الوطني الجزائري في 21 جانفي 2013 م على قانون المحروقات المعدل والمتمم لقانون 2005م.

المطلب الثاني: ميزات خاصة بالنفط الجزائري.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي الجودة والتكلفة والآجال، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها المنتوج، ومنها ما يلي:[2]

- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف** :مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية(مواد خام وأيدي عاملة رخيصة تكاليف النقل).

- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة** :مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.

- **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة** :أي آجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون (إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج النفط الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع النفط، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية.

---

[1]: بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص ص. 147-148.

[2]: عيسى مقيلد، مرجع سابق، ص46.

ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

أولا: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا.

وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى" بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منتجاتها النفطية والغازية في وضع تنافسي أفضل من نفط بلدان الشرق الأوسط، إندونيسيا ونيجيريا أو روسيا.

أما بالنسبة لأوربا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة(منطقة الروهر والبنلوكس وشمال فرنسا). [1]

ويعد النفط الليبي منافسا أيضا للنفط الجزائري وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا).[2]

أما عن النفط الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس نفط الممونين التقليديين لأمريكا ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا ونفط الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات النفطية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق .[3]

وبالنسبة للسوق الآسيوية وهي سوق كبيرة وواعدة مستقبلا، بعد بروز الاقتصاديات الآسيوية وخاصة الصين كدولة مستوردة للنفط التي تضاعف استهلاكها من النفط خلال التسعينات وتستورد ثلث احتياجاتها الداخلية

ولها معدلات نمو اقتصادي قياسية (10% في سنة2003 م) وأصبحت ثاني مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة وستحتاج إلى كميات متزايدة من الطاقة مستقبلا فوضع الجزائر الجغرافي وبعدها عن هذه السوق يجعل منتجاتها أقل تنافسية بالمقارنة مع دول الشرق الأوسط ودول وسط آسيا التابعة للاتحاد السوفياتي سابقا. [4]

---

[1]: سيف الدين بوزاهر، مرجع سابق، ص89.

[2]: عيسى مقليد، مرجع سابق، ص47.

[3] : نفس المرجع السابق، ص ص. 48-49.

[4]: سيف الدين بوزاهر، مرجع سابق، ص89.

ثانيا: ميزة نوعية النفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك فالنفط المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين و 24%غازوال و 32 % وقود التدفئة و8 %زيت و1 %برافين.[1]

كما أن أهم المنتجات النفطية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب، وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له، كما أن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ" صحاري بلند " يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط" العربي الخفيف"وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال، وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض النفط العربي الخفيف الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك.[2]

المطلب الثالث :مشاكل وتحديات النفط في الجزائر

سعت الجزائر منذ انضمامها إلى منظمة الأوبك إلى إثبات وجودها على مستوي السوق النفطية فدور كل دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من مزايا تنفرد بها عن باقي الدول فالجزائر تواجه عدة مشاكل في قطاع النفط يضعها أمام تحديات كبيرة للنهوض بهذا القطاع.

أولا: مشاكل النفط في الجزائر

يواجه النفط في الجزائر عدة مشاكل تتمثل في محاولة الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة فالازمات النفطية تصيب الدول النامية والمتقدمة ولكن الدول المتقدمة لديها قدرة على استيعاب التأثيرات بينما الدول النامية يكون تأثيرها سلبي لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يؤثر انخفاض اسعار النفط على الجزائر.

من جهة أخرى تحاول الدول المستهلكة للنفط ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الاسعار والبحث عن بدائل طاقوية ما يؤدي إلى تراجع الطلب عن النفط، بالإضافة إلى ارتباط النفط بسعر الدولار الامريكي

[1]: سمية موري ، مرجع سابق، ص144.

[2]: عيسى مقليد، مرجع سابق، ص 49.

ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الايرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة وتراجع إيراداتها وبالتالي التأثير على تمويل التنمية الاقتصادية.

كما أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر يضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي بسبب الاستعمال الكبير.

ثانيا: التحديات التي تواجه النفط الجزائري

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات فالنفط مادة ناضبة وبالتالي لابد من الإستثمار في الطاقات المتجددة كما لايزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى بالإضافة إلى اندماج الشركات المتعددة الجنسية في قطاع النفط ستؤثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الوطنية في الجزائر التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات النفطية العالمية.[1]

[1] : مصطفي بوزامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،8/7 أفريل 2008، ص 13.

الخلاصة

من خلال أخذ أهم الأحداث التي مرت بها السوق النفطية وتطورها التاريخي نجد أهم النقاط الملفتة للنظر أن السوق النفطية تميزت بنوع من الاحتكار لصالح الشركات العالمية التي بسطت سيطرتها ونفوذها على الصناعة النفطية والتحكم في أسعار النفط وفقا لمصالحها، كما وجهت أنظارها إلى منطقة الشرق الأوسط للسيطرة على نفوط المنطقة وذلك لما كانت تملكه هذه المنطقة من إمكانيات نفطية ضخمه، ومع بداية فترة الستينات ظهرت بوادر توحيد الصفوف من قبل دول الشرق الاوسط ليتم إنشاء منظمة الأوبك التي تعتبر نقطة تحول في الخارطة العالمية للنفط وأصبحت من أهم المنظمات المنتجة والمصدرة للنفط، مما أدخل الاقتصاد العالمي في صراع كان له الأثر الكبير على أسعار النفط، وأصبحت سوقا تتحكم فيها الأطراف المنتجة و المستهلكة وفقا لقوى العرض والطلب، بينما أسعار النفط عرفت تطورا وفقا لتطور سوق النفط، ومن جهة أخرى سعت الجزائر للحاق بالتطورات الحاصلة عى المستوى العالمي فكانت البداية بإنشاء شركة سونطراك والانضمام لمنظمة الأوبك والدخول في عقود شراكة أجنبية للنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر المصدر الرئيسي لإيراداتها واعتمادها الكلي على ما يحققه من عوائد لتمويل برامجها التنموية التي انطلقت فيها منذ الاستقلال وهذا ما يجعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط التي لا تعرف الاستقرار على المدى القريب والبعيد.

الفصل الثاني:

التنمية الاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط

تمهيد

تحضي التنمية الاقتصادية بقدر كبير من الاهتمام لما يشهده العالم من تحولات وتحديات عدة وسعي الدول للقضاء على مشكل التخلف والفقر، ونظرا لتعقيد عملية التنمية واختلاف درجة تعقيدها من دولة إلى أخرى اختلفت العوامل المؤثرة عليها والأساليب المتبعة لتحقيقها، والمصادر المالية المتاحة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية ما يضع الدول النامية أمام مشكل توفر الموارد اللازمة لتمويل هذه العملية، حيث انتهجت معظم الدول وعلى وجه الخصوص الدول النفطية سياسات اصلاحية تختلف باختلاف الأنظمة السائدة والظروف الاقتصادية، متبعتا سياسات تنموية توسعية معتمدتا في ذلك على عوائدها النفطية، والجزائر شأنها شأن الكثير من الدول تعتمد بالدرجة الأولى على تمويل عملية التنمية على ما تحققه من عوائد نفطية ماجعلها عرضة للصدمات النفطية، ولتوضيح ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: ماهية برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها.

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط بالاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

ظهر مشكل التخلف في العديد من البلدان وأكثرها الدول النامية وذلك بعد نيلها لاستقلالها فبرز الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل هذه البلدان وأصبحت محط اهتمام المفكرين الاقتصاديين لإيجاد أفضل السبل لإشباع حاجاتها الأساسية ومن خلال هذا المبحث سيتم ابراز الجوانب الخاصة بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومستلزماتها

تم تداول مصطلح التنمية الاقتصادية مع تنامي حركات الاستقلال واتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة فتعددت مفاهيمها وكان لابد من تحديد مستلزمات للتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية سيتم عرض في بادئ الأمر مجموعة من المفاهيم لمصطلحات ارتبطت بالتنمية على النحو التالي:

1-مفهوم التخلف الاقتصادي: يعرف التخلف على أنه حالة اقتصادية واجتماعية تعوق النمو الاقتصادي وتخلق عقبات في طريق استثمار الموارد الطبيعية استثمارا أمثل واستخدام القوة العاملة المتوفرة استخداما أكمل بما يكفل تأمين إشباع الحاجات الأساسية لأغلب السكان.[1]

2-مفهوم النمو الاقتصادي: تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. [2]

---

[1]: عبير شعبان وعبده سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص 10.

[2] : جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2012 ص 43.

3- مفهوم التنمية المستدامة: ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، كما عرفت على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها، فهي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة. [1]

ومن خلال التطرق إلى مفهوم كل من التخلف والنمو والتنمية المستدامة نجد أن التنمية الاقتصادية تعددت مفاهيمها هي الأخرى واختلفت باختلاف الاقتصاديين، فكل ينظر إليها من زاوية مختلفة، فهناك من يرى بأن التنمية الاقتصادية هي تنشيط الاقتصاد و تحويله من حالة ركود وثبات إلى حالة الحركة الديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله، ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية. [2]

ويرى البعض الآخر أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية حصر لكافة الموارد المادية والمالية والبشرية على المستوى القومي، ثم إيجاد الطرق الممكنة لاستخدام هذه الموارد أكفأ استخدام بما يحقق أكبر معدل للتنمية والتقدم الاقتصادي، وبما يعود على عامة الشعب بالخير والرفاهية .[3]

ومجمل ما تقدم أن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع مما يتضمنه النمو الاقتصادي فمفهوم التنمية لا يقتصر على حدوث زيادة في الدخل الحقيقي القومي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع بل يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغيير جذري في هيكل الإنتاج والبنيان الاقتصادي للمجتمع وتطوير وسائل وطرق الإنتاج وتغيير هيكل العمالة والهيكل الاجتماعي والثقافي للأفراد والسلوك الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية في المجتمع.

ومنه فالتنمية تنطوي على النمو الاقتصادي وتحتويه، ومهما يكون فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى التخلص من معالم التخلف ونقل الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق.[4]

---

[1]: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2010، ص 25.

[2]: الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 6.

[3]:أحمد محمد اسماعيل برج، **التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2013/ 2014، ص 27.

[4]: هشام محمود الأقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010، ص 35.

ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تقوم التنمية الاقتصادية على مجموعة من المقومات ترتكز عليها وتعتبر من العوامل الأساسية التي لابد من إحداثها ومن هنا يمكن تجزئة مستلزمات التنمية إلى:[1]

1-مستلزمات مادية : تعد المستلزمات المادية حجر أساسي تستند عليه التنمية وبدورها تنقسم إلى:

أ-الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العناصر الضرورية والمساعدة على تحقيق التنمية والتي تستطيع الدول عن طريقها وضع خطط وفق الامكانيات الموجودة.

ب-توفر عنصر رأس المال: يعد رأس المال أكثر العوامل أهمية في عملية التنمية ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية.

ج-العنصر البشري: يعتبر دور الانسان في التنمية بالغ الأهمية وبدون الهتمام بهذا العنصر لا يمكن الوصول إلى النتائج المرجوة مهما توافرت الموارد المالية وذلك لأن تنمية العنصر البشري لها أثر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

د-التغير الهيكلي: ينطوي التغير الهيكلي على التحول من مجتمع زراعي إلى اقتصاد صناعي حديث إذ أن أغلبية الدول هي مجتمعات زراعية ولكي يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة.

2- مستلزمات غير مادية: إضافة إلى المستلزمات المادية توجد مستلزمات غير مادية تتمثل في:

أ-إدراك أهمية التنمية : يؤثر جهل الشعوب بالتنمية الاقتصادية في المدى الطويل والقصير وهي من أهم العقبات التي تواجه عملية التنمية فجميع البرامج التي تقوم بها الدول وانفاق مبالغ طائلة لا يمكن أن يكون لها قيمة إلا إذا وعت الشعوب لقيمة هذه البرامج.

ب-الاستقلال السياسي والاقتصادي: من أهم مقومات التنميةهو دعم الستقلال الوطني وتقليل التبعية إلى العالم الخارجي والاعتماد على الذات ولذلك فالتنمية لا يمكن فصلها على الاستقلال والسيادة الوطنية.

---

[1]: الطاهر بعلة، **دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية للفترة 1999-2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015/2014، ص 45.

ج-التكنولوجيا: التكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الانتاج وبذلك تؤدي دورا حاسما في نمو الانتاج وتقدم البلد اقتصاديا وهي تتمثل في براءة الاختراع والعلامات التجارية، المهارات، المعرفة التكنولوجية.

المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية

تعالج التنمية الاقتصادية عدة أبعاد مختلفة كما لها مؤشرات عدة فالمؤشر يعتبر أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعا أو حالة معينة.

أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح لنا بأن مفهوم التنمية يتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة منها الآتي: [1]

1-البعد المادي للتنمية: يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة.

فالمفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلمي، وتكوين السوق الداخلية.

2-البعد الاجتماعي للتنمية: تتمثل جوانب البعد الاجتماعي للتنمية في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخول والقضاء على الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وأصبح ينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية.

3-البعد السياسي للتنمية:إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها أيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال.

ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية من التبعية الاستعمارية المباشرة، فالواقع فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الخارجية لتمويل التنمية، لذا لابد أن تكون هذه المصادر مكملة للإمكانيات الداخلية لكي لا تعود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

[1]: مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص ص. 131- 134.

4-البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتهدف هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا.

5-البعد الحضاري للتنمية: أشرنا سابقا إلى مفهوم التنمية أنه واسع وشامل يشمل كل جوانب الحياة ويفضى إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية.

ثانيا: مؤشرات التنمية الاقتصادية

تلعب المؤشرات التنموية دورا رئيسيا في تحديد الوضعية التنموية، إذ تسمح بفهم الحالة الاقتصادية وتمكن من توضيح الكثير من المعطيات الخاصة بالتنمية حيث عرفت تطورا كبيرا واكب تطور مفهوم التنمية، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:[1]

1-المؤشر التقليدي للتنمية:وهو يركز على حساب الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه بعض المؤشرات كمعدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر التقدم الاجتماعي ومستوى المعيشة: وترتكز على نسب اليد العاملة في القطاعات المختلفة كالزراعة والصناعة ونسب التعليم بمختلف مستوياته، نسب الفقر، توزيع الدخل، معدل وفيات الأطفال.

3- المؤشر المركب للتنمية البشرية: ويعود الفضل في تركيبه إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بالترويج لمفهوم التنمية البشرية ابتداءا من مطلع التسعينات ويتكون هذا المؤشر من ثلاث خيارات رئيسية في كل مستويات التنمية: -الحياة الطويلة الخالية من العلل.

-اكتساب المعرفة.

-التمتع بمعيشة كريمة.

4-مؤشرات التنمية المستقلة: وهي مؤشرات ترتكز على قياس درجة استقلالية عملية التنمية الاقتصادية في الدول كمؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات، مؤشر الدين الخارجي، مؤشر الأمن الغذائي، مؤشر التبعية الصناعية.

5-مؤشر الإطار الشامل للتنمية: وهو المفهوم المقترح من قبل البنك الدولي للتنمية وهو يعتمد على الجمع بين الجوانب المالية والاقتصادية من جهة والجوانب الهيكلية والمؤسسية والاجتماعية من جهة أخرى

---

[1]: حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2010، ص ص. 16-17.

وتشمل الجوانب التالية:(الحكم الجيد، النظام القانوني والقضائي الجيد، النظام المالي الجيد، التعليم، الصحة السكان المياه، الطاقة، النقل والمواصلات...الخ).

المطلب الثالث: أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية

تحظى التنمية الاقتصادية بأهمية كبيرة حيث تنبع هذه الاهمية من دورها الاساسي والمتمثل في التخصيص الامثل للموارد المتاحة لتحقيق جملة من الأهداف، فكل دولة لها خصائص تميزها عن غيرها ما يؤدي إلى اختلاف في استخدام الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، ومن جهة اخرى نجد عدة عقبات تواجه طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا: أهداف التنمية الاقتصادية

يمكن اختصار أهم أهداف التنمية في العناصر التالية: [1]

1-زيادة الدخل القومي: وهو يعتبر من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة لأن غرضها الأساسي من القيام بعملية التنمية هو القضاء على الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها، وارتفاع معدل نموها، فلا يمكن تحقيق هذه العوامل دون الزيادة في الدخل القومي.

2-رفع مستوى المعيشة: وهو بدوره أهم الأهداف التي تسعى التنمية الاقتصادية لتحقيقها في الدول المتخلفة التي يتعذر عليها تلبية الضروريات المادية للحياة من مأكل ومسكن وصحة، أما الزيادة في النمو السكاني ولعلى أقرب مقياس للدلالة على مستوى المعيشة للفرد هو متوسط ما يحصل عليه من دخل.

3-تقليل التفاوت في الدخل والثروة:تتميز أغلب الدول المتخلفة بوجود فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة إذ أن فئة قليلة بيدها الجزء الأكبر من الثروة بينما لا تتحصل غالبية الأفراد إلا على النسبة الأضعف منها، ولهذا فإن الهدف من التنمية هو إيجاد سياسة تعمل على تحقيق العدالة.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة نجد أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية تتمثل في:[2]

- استمرار تطور الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، أي بشكل عام تنمية وسائل الإنتاج والقوى العاملة.
- تحقيق الاستقلال الاقتصادي واستقراره.
- العمل على تصحيح الانحرافات الهيكلية الموجودة في مجال الإنتاج والاستهلاك والتصدير وتثبيت القيم والعلاقات والمثل والأهداف الاجتماعية.

---

[1]: مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة الجزائر،2012/2011، ص ص.59-60.

[2]: حيزية لصاق، **أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2008/2007، ص5.

– تحقيق العدالة الاجتماعية بالتوزيع العادل للدخل الوطني وتمكين كل فرد من حقه لعيش كريم.

– استثمار الموارد الطبيعية والمالية والبشرية على أكمل وجه.

ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية

بالرغم من أن البلدان المتخلفة تشترك في العديد من الخصائص إلا أنها لا تشترك في كافة ما يعوق طريقها في التنمية فهي تتفاوت من بلد إلى آخر ويمكن تحديد أهم هذه المعوقات التي تقف في وجه التنمية كما يلي:[1]

1–نقص رأس المال: تعاني كثير من البلدان التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية من نقص رأس المال والذي يمكن تفسيره من خلال حلقتين.

تتمثل الحلقة الأولى في انخفاض الدخل الفردي في البلدان النامية الذي يعني انخفاض القدرة على الادخار وهو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر وهذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية، ما يترتب عليه نقص الدخل الفردي وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة.

أما الحلقة الثانية تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية، يعني ضعف الحافز على الاستثمار أي انخفاض رأس المال المستثمر ما يترتب عليه نقص الإنتاجية، بدوره يؤدي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد ما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية التي تؤدي إلى ضعف حجم السوق.

2– عدم وجود قاعدة وطنية محلية: نجد كثيرا من البلدان ولظروف مختلفة ليس بوسعها الاعتماد على نفسها في تنفيذ برنامج التنمية إما لفقرها أو للضغوط الخارجية، لذلك تعتبر القاعدة الوطنية المحلية للتنمية من عوائق التنمية خاصة في ظل الظروف الدولية الجديدة والمتمثلة في عولمة الاقتصاد.

3–ضعف الأسواق المحلية: من بين العقبات الرئيسية التي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هو ضيق أسواقها المحلية وذلك لأن فرص التصدير إلى الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية تتطلب مواجهتها.

4–نقص الموارد الطبيعية:اختلفت الآراء حول تقدير أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية لكن الشيء الذي لا شك فيه أن توافر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها قد يكون عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية.

---

[2]: الدراجي لعفيفي، **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1986–2004)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، الجزائر،2006/2005، ص ص. 70–71.

5-أزمة المديونية الخارجية: تعتبر مشكلة الديون عقبة رئيسية في طريق البلدان النامية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال المبالغ الخيالية التي دفعتها ولا تزال تدفعها هذه البلدان لخدمة هذه الديون عوض توجيهها إلى مجالات تنموية مختلفة.

6-النمو السكاني:إن ارتفاع معدل النمو السكاني وسوء توزيعهم بفرض على الدول النامية أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي والسكن المناسب والخدمات الصحية وغيرها. مما يؤدي إلى عرقلة مسار التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني:ماهية برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

تعتبر برامج التنمية الاقتصادية الوسيلة التي تستخدمها الدول في تنفيذ سياستها التنموية حيث تعددت هذه البرامج واختلفت حسب الأنظمة الاقتصادية المتبعة من طرف كل دولة التي أعدت ونفذت فيها .

المطلب الاول : مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل اعدادها

عند الحديث عن برامج التنمية الاقتصادية يظهر مصطلح مرادف له وهو مخططات التنمية الاقتصادية فهما يشيران لمعنى واحد ولكن نجد مصطلح برنامج التنمية الاقتصادية اكثر تداول عن مصطلح مخطط التنمية ومن جهة أخرى يمر اعداد هذه البرامج للوصول الى النتائج المراد تحقيقها بعدة مراحل.

أولا: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية

يعتبر التخطيط الاقتصادي منهجا علميا ونهجا عمليا وفنيا يهدف إلى تحقيق أقصى نمو ممكن في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع، وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الاولى على نوعية الادوات التخطيطية فيه، وعلى الاساليب والطرق الفنية لذلك.[1]والمفهوم الاصطلاحي للبرنامج يعني وضع مجموعة من الأهداف بغية تحقيقها خلال فترة زمنية محددة وهو ما يتطلب التوفر المستمر للإمكانيات التمويلية لضمان المرونة والسرعة في انجاز البرامج، ومنه فإن أي برنامج يتكون من الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها والوسائل المتبعة لتحقيق البرامج بالإضافة إلى المدة لانجاز وتحقيق هذ الأهداف.[2]

فالمفهوم العام لبرنامج التنمية هو القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات وحسب الامكانيات المتاحة، فمهمة البرامج ترتكز على إقرار أهداف اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في الوصول اليها والعمل على تنفيذها خلال فترة زمنية محدد عبر مختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة فكل برنامج له نقطة بداية ونقطة نهاية متعلقة بالمدة الزمنية.[3]

---

[1]: أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 242.

[2] : مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001-2014**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013، ص93.

[3]: عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة مابين 2001-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التستيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2011/2010، ص 25.

ثانيا: : مراحل اعداد برامج التنمية الاقتصادية

يتم اعداد برامج التنمية الاقتصادية وفقا للأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها ويتوقف تحقيق هذه الاهداف على الاساليب والطرق المتبعة لذلك كما ان هذه البرامج تمر بعدة مراحل تتمثل في : [1]

1- تقدير الامكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني

حتى يتم اعداد برنامج تنموي اقتصادي فانه يلزم على المشرفين على اعداد مثل هذه البرامج التعرف على كافة الامكانيات المتوفرة خلال الفترة الزمنية المقترحة لتنفيذ هذه البرامج ويدخل في اعداد هذه الامكانيات اليد العاملة، المواد الاولية، المدخرات، مصادر التمويل وبصفة عامة فانه يدخل في تقدير الامكانيات معرفة كل ما يتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة والفرص الموجودة لتنفيذ هذه البرامج .

2- تحديد الاهداف الكلية للبرامج

حتى يتم الوصول الى تحديد الاهداف المقرر في البرنامج فان ذلك يقتضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني اذ ان علاج هذه المشكلات يشكل بالضرورة اهداف الخطة ومن الطبيعي ان هذه المشكلات هي التي تحدد نوع الاهداف التي تسعى الخطة الى تحقيقها ومن بين هذه الاهداف الزيادة في الدخل القومي القضاء على البطالة أو التقليل منها، تحقيق زيادة في الاستثمار العام.

3-اختيار الوسائل التي تحقق الأهداف

تتمثل هذه المرحلة في كيفية استخدام الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف المراد تحقيقها أي اختيار الوسائل التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف وبعبارة أخرى اختيار المشاريع أو القطاعات التي تشملها هذه البرامج ومن الملاحظ إن عملية الاختيار هي عملية متداخلة مع عملية تحديد الأهداف القومية، فاختيار المشروعات يعني في ذات الوقت تحديد الأهداف بصورة تفصيلية وهذا الاختيار يخضع للظروف العامة وحسب الأولوية أي يتم اختيار للمشروعات التي تحقق اكبر إضافة إلى الإنتاج الوطني.

[1] : مختار عصماني، مرجع سابق، ص ص. 77- 78.

المطلب الثاني : تقسيمات برامج التنمية الاقتصادية

يمكن تقسيم برامج التنمية الاقتصادية إلى أنواع متعددة وفقا للمعيار المستخدم للتفرقة بين البرامج إلى :[1]

أولا : التقسيم على أساس الفترة الزمنية : تنقسم برامج التنمية على أساس الفترة الزمنية إلى برامج طويلة الأجل ومتوسطة الأجل وأخرى قصيرة الأجل.

1- برامج تنمية اقتصادية طويلة الأجل : وهي عادة تعطى فترة عشرة سنوات أو اكثر وغالبا ما تهتم هذه الخطة بالتغيرات التجميعية مثل الدخل الوطني، الاستثمار الوطني، مستوى العمالة.
بالإضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات وما إلى ذلك، وتقل درجة التفصيل في هذه البرامج إذ تستخدم كمرشد في إعداد البرامج الاخرى وتنفذ هذه البرامج بعد ذلك على مراحل وتحدد لكل مرحلة فترة زمنية معينة .
2- برامج تنمية اقتصادية متوسطة الأجل : يتراوح البعد الزمني لهذه البرامج بين 3 و 7 سنوات وتحتوي على درجة اكبر من التفصيل بالمقارنة مع البرامج السابقة .
3- برامج تنمية اقتصادية قصيرة الاجل : تتراوح مدتها بعام واحد وغالبا ما ترتبط هذه البرامج بالميزانية العامة للدولة وتتميز هذه البرامج بالتفصيل الدقيق وقد يستغرق تنفيذ بعضها أكثر من عام .
ثانيا : التقسيم على اساس درجة المركزية :تنقسم برامج التنمية الاقتصادية على أساس هذا التقسيم إلى:

1- برنامج التنمية الاقتصادية المركزية : وهي برامج تعتمد على تدخل السلطة المركزية التام، من حيث تحديد أهداف البرامج أو اختيار المشروعات أو الفضاءات أو الاقاليم التي تستعملها هذه البرامج أو تنفيذها .
2-برامج التنمية الاقتصادية اللامركزية : وهي برامج تنمية معدة ومنفذة بالمشاركة الفعالة للسلطات المحلية والجماعات المحلية حيث تترك لها حرية اختيار المشاريع والقطاعات التي تستعملها هذه البرامج كما يمنح لها نوع من الحرية في تنفيذ هذه البرامج على المستوى المحلي .
ثالثا : التقسيم على أساس معيار الشمول : تتمثل برامج التنمية الاقتصادية بالرجوع إلى هذا التقسيم في برامج تنموية شاملة وأخرى قطاعية:

1- برامج تنمية اقتصادية شاملة : وهي تشمل كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد ويتطلب تحديدا دقيقا للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل عملية إعادة الانتاج .

[1]: مختار عصماني، مرجع سابق، ص ص. 75- 76.

2- برامج تنمية اقتصادية قطاعية : تغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمنا تخطيط عمليات الانتاج والعمالة ورأس المال والانتاجية، ويهتم أيضا بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل .

رابعا: التقسيم على أساس البعد الجغرافي: وتتمثل في البرامج على مستوى الوطن والبرامج الاقليمية

1- برامج تنمية اقتصادية على المستوى الوطني:وهي برامج تشمل جميع أقاليم البلد حتى يتم تحقيق التنمي بشكل عادل ومتوازن.

2- برامج تنمية اقتصادية على مستوى إقليمي: وهي برامج إقليمية تنفذ على مستوى أقاليم محددة والهدف منها إعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف الأقاليم للبلد الواحد.

من جهة أخرى نجد برامج تنمية اقتصادية في الدول النامية التي يتميز اقتصادها بالتخلف وبناءا على ذلك تقوم الدول النامية بإعداد هذه البرامج بهدف إزالة صورة التخلف بشتى أشكاله والتخلص من التبعية وما إن حصلت الدول النامية على استقلالها حتى شرعت في إدخال أسلوب جديد واعتمدت غالبيتها على البرامج الرباعية والخماسية التي كانت محاولة لتطوير عملية التنمية من خلال العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار وتوجيهه لإزالة الاختناقات في بعض القطاعات والعمل على خلق وتأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين مختلف أجزاء البرنامج.[1]

المطلب الثالث: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية

تواجه الدول النامية في تنفيذ سياستها التنموية مشكل توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل عملية التنمية وبدورها الموارد تختلف من دولة إلى أخرى وتتفاوت نسبة مساهمتها في عملية التنمية حتى في البلد الواحد فالدول تعتمد بالدرجة الأولى على مصادرها الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى مصادر خارجية وذلك لعدم كفاية المصادر الداخلية.

أولا: المصادر الداخلية للتمويل

تتكون المصادر الداخلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة مما يتولد من مدخرات محلية في مختلف قطاعات الاقتصاد حيث يمكن لهذه المدخرات أن تكون اختيارية أو إجبارية .

[1]: عياش بولحية، مرجع سابق، ص28.

وعليه يمكن تقسيم المصادر الداخلية إلى:[1]

1- الإدخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته عدم إنفاقه على السلع والخدمات ويشمل مايلي:

أ-مدخرات القطاع العائلي: وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك ويتوقف حجم هذه المدخرات على عوامل متعددة منها مستوى الدخل، مستوى النشاط الاقتصادي، درجة نمو الوعي الادخاري، ويأخذ صور عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار.

ب- مدخرات قطاع الأعمال: يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وعلى السياسة المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح والأساليب التسويقية.

ج- المدخرات الحكومية: وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العاملة للدولة أكبر من حجم نفقاتها.

وهذا يعني أن رفع مستوى الإدخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد القومي والتخفيض بالوقت نفسه النفقات العامة الجارية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى المصادر السابقة نجد:

سوق المال والنقد ويعتبر سوق المال وسوق النقد من المؤسسات التمويلية المنتجة لرأس المال والمشكلة للادخار عن طريق مقابلة الاحتياجات التمويلية عن طريق سوق المال في صورة إصدار سندات وعقود وقروض، وتقوم بهذه المهمة البنوك المتخصصة بأشكالها المختلفة وبنوك الأعمال والمؤسسات وهيئات التأمين والادخار.[2]

أما التمويل المصرفي فيقصد به التمويل عن طريق الجهاز المصرفي المحلي الذي يعتبر أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية. فالبلدان النامية ومن بينها الجزائر محدودة بالتمويل المصرفي لذا سمي الاقتصاد الجزائري باقتصاد الدين، فالبلدان النامية تشكو في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية.[3]

وأهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصدية في الدول النفطية يتمثل في العوائد النفطية حيث لعبت العوائد النفطية دورا هاما في التنمية الاقتصادية للعديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بعد أن كانت هذه الدول متخلفة

---

[1]:أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ص195.

[1]: محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها -سياستها**، دار الجامعية، مصر، 2003، ص ص. 263 .264

[2]: عياشي بولحية، مرجع سابق، ص 34.

لفترات طويلة بسبب الاستعمار والهيمنة الاجنبية واستغلال موارد البلاد بشكل سلبي فالدول النفطية قامت بتخصيص الجزء الاكبر من العوائد النفطية لتمويل برامج التنمية بها.[1]

2- الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات ويعتبر ذا فعالية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره وهو يتمثل في: [2]

أ-الضرائب: تلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البنية التحتية، كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها.

كما تتفاوت الأهمية النسبية لفاعلية في تحقيق حصيلة تمويلية مناسبة بالاعتماد على نوع الضريبة فيما لو كانت مباشرة أو غير مباشرة.

ب-القروض العامة: وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها، وتتحدد أهمية القروض في عملية تمويل التنمية بعدة عوامل: حجم القرض مصدره، الغرض المخصص له وشروط سداده وأجله...الخ.

ثانيا: المصادر الخارجية للتمويل

على الرغم من شبه الإجماع على ضرورة توفير الجزء الأكبر من الموارد المالية لتمويل التنمية من مصادر داخلية إلا أن هذا لا يعني الاستغناء كليا عن مصادر التمويل الأجنبية فبسبب عدم كفاية الموارد المحلية في الدول النامية، أين تلجأ هذه الدول إلى مصادر خارجية.

تتمثل مصادر التمويل الخارجية في:[3]

1- القروض الأجنبية

هي إحدى الوسائل للحصول على تمويل خارجي وبدورها قد تكون عامة أو خاصة.

أ-القروض العامة: هي التي تعقدها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، وسواء كانت هيئات تمويل دولية أو إقليمية.

---

[1]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 23.

[2]: أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 196.

[3]: عبير شعبان عبده وسحر عبد الرؤوف القفاش، مرجع سابق، ص ص. 190- 198.

ب-القروض الخاصة: فهي القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أفرادا أو شركات أو منظمات تمويل دولية أو إقليمية.

2- المنح والمعونات الأجنبية

تعتبر المعونات من الدول الصناعية والدول النفطية والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، من أهم مصادر التمويل للدولة النامية شديدة الفقر، ومع ذلك من الصعب إيجاد علاقة إيجابية بين المعونات وبين درجة تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بسبب صغر حجم المعونات في حالات عديدة، كذلك قد تكون المعونة مقيدة بشروط معينة، بالإضافة إلى إفتقار الدول المتلقية للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة وكثيرا ما لا توجه المعونات إلى الدول الأكثر حاجة إليها.

3- الاستثمار الأجنبي

يحتل الاستثمار الأجنبي الخاص أهمية كبيرة في تمويل التنمية في العديد من الدول النامية، وقد يكون الاستثمار الأجنبي إما مباشرا أو غير مباشرا.

أ-الاستثمار الأجنبي غير مباشر: كان للاستثمار الأجنبي غير مباشر أهمية كبيرة منذ أوائل القرن العشرين ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بشراء الأسهم والسندات المصدرة في دولة ما.

وبصفة عامة تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية بالاضطرابات في أسعار الصرف الخارجي وما يرتبط بذلك من مخاطر وبمدى استقرار أسواق المال الدولية والمحلية، وكذلك بالاستقرار السياسي في الدول النامية.

ب-الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإقامة مشروعات داخل الدولة المستضيفة ومن بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في تكلفة ودرجة مهارة عنصر العمل، ومدى توافر وجودة البنية الأساسية، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتغيرات في سعر الصرف والتغيرات في معدل الفائدة...الخ.

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط بالاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية

تعتبر الدول النفطية ذات اقتصاديات وحيدة الجانب تعتمد على المورد الطبيعي وهو النفط في تمويل ميزانيتها وتمويل برامجها التنموية مما يجعلها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على أسعار هذه المادة حيث تتعدد الجهات التي تتأثر بهذه التغيرات وهي مرتبطة فيما بينها.

المطلب الأول: أهمية أسعار النفط في الاقتصاد العالمي

تظهر أهمية أسعار النفط من خلال وجود علاقة بين تقلبات أسعار النفط واستقرار الاقتصاد وهي تختلف من بلد إلى أخر.

أولا: الدول المنتجة والمصدرة للنفط

تتأثر الدول المنتجة والمصدرة للنفط ايجابيا في حالة ارتفاع أسعار النفط والعكس تماما في حالة انخفاضها وذلك لقيمة الانتاج النفطي التي تمثل نسبة ملموسة وكبيرة جدا تصل أحيانا إلى 90% من الناتج الداخلي لهذه الدول وعليه فان أي زيادة سيحققها الانتاج النفطي ستؤدي إلى الزيادة في الناتج الداخلي بالإضافة إلى أن قيمة الصادرات النفطية تمثل نسبة كبيرة ومعتبرة من إجمالي الصادرات بهذه الدول وعليه فان الفائض الضخم الذي يتحقق في الميزان التجاري بفعل الصادرات النفطية هو الذي يساهم في تغطية العجز المحقق في الموازين الاخرى وهذا ما يعكس هيكل التجارة الخارجية الذي يقوم على تصدير سلعة وحيدة، وارتفاع العوائد النفطية سيعود بالفائدة على فئات عديدة من سكان الدول المصدرة والمنتجة للنفط نتيجة ارتفاع مؤشرات الاستثمار والادخار والاستهلاك الحكومي.[1] بينما في حالة الانخفاض في أسعار النفط تنخفض حجم الفواض المالية النفطية ويتراجع معدل النمو ما يشجع على ترشيد الانفاق العام وتنويع الصادرات بدل الاعتماد على مصدر واحد.[2]

ثانيا:الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط

إن تغيرات أسعار النفط لها أثر مباشر خاصة على اقتصاد الدول الصناعية ففي حالة ارتفاع الأسعار فان ذلك يؤدي إلى زيادة قيمة صادرات هذه الدول من السلع الاستهلاكية والإنتاجية بمستويات أعلى من معدلات الزيادة في أسعار النفط.

---

[1]: الطاهر بعلة، مرجع سابق، ص 133.

[2]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 87.

ومن ناحية أخرى تستفيد المؤسسات المالية في الدول الصناعية من الوفرة المالية التي تحققها الدول المصدرة للنفط حيث ان هذه العوائد النفطية تستفيد منها في النهاية الدول الصناعية بعد توظيفها في مجالات استثمارية متعددة الاوجه كما تتخذ الدول الصناعية جراء ارتفاع أسعار النفط كمبرر لفرض ضرائب على منتجات النفط.[1]

المطلب الثاني :علاقة أسعار النفط بالتنمية الاقتصادية

إن علاقة النفط بالتنمية الاقتصادية في البلدان النفطية علاقة معقدة ومتعددة الجوانب لها جوانبها الايجابية ولها العديد من السلبيات فالتاريخ الاقتصادي لهذه الدول ارتبط بالنفط الذي ساهم في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية لها وربط التنمية فيها بالتطورات الاقتصادية العالمية التي تطرأ على أسعار هذه المادة فالتنمية تقوم على التراكم الرأسمالي الذي يتطلب تجميع الموارد واستخدامها لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية ويعتبر التراكم الرأسمالي أهم العقبات التي تعيق التنمية الاقتصادية إلا أنه في الدول النفطية يكمن العائق في تدني عوائد النفط وبالتالي التأثير على ايرادات الدولة، ومن المعروف أن أسعار النفط متقلبة ولا تخضع لسيطرة الدول المصدرة وتؤثر عليها عدة عوامل كما شهدنا سابقا ولهذا فان ايرادات الدول النفطية باعتمادها على مستوى أسعار هذه السلعة الهامة ستكون متقلبة أيضا مما يرهن عملية التنمية في هذه الدول التي تعتبر قطاع النفط هو القطاع القائد لبقية القطاعات الاقتصادية فيها، وعلى هذا الاساس تكون عوائد النفط أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وبالتالي تكون العلاقة بين أسعار النفط وتمويل التنمية علاقة طردية فكلما ارتفعت اسعار النفط زادت العوائد النفطية ومنه زيادة الموارد المالية المخصصة لتمويل برامج التنمية والعكس صحيح وتتوقف عملية تحقيق التنمية مرتبط بمدى الاستغلال الامثل لهذه الموارد.[2]

المطلب الثالث:علاقة النفط بإنشاء صندوق ضبط الايرادات

حرصت الدول النفطية على استحداث آليات تمويل جديدة في ظل تحسن عائدات النفط مما نتج عنه إنشاء صناديق خاصة باستغلال هذه الفوائض، والجزائر كغيرها من الدول قامت بهذه المبادرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مطلع سنة 2000م وقامت بإنشاء صندوق ضبط الايرادات.

[1] : الطاهر بعلة، مرجع سابق، ص 134.

[2]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 29.

أولا: مفهوم صندوق ضبط الايرادات

إن إنشاء صندوق ضبط الايرادات قد تم خلال سنة 2000 م وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حققت الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار في هذه السنة وقد تم تأسيس هذا الصندوق تحت عنوان "صندوق ضبط الايرادات" بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 م وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وهي حسابات مستقلة على الميزانية العامة ومبادئها كما أنها لا تخضع لرقابة البرلمان.[1]

ثانيا: مبررات إنشاء صندوق ضبط الايرادات

يمكن تقسيم مبررات إنشاء صندوق ضبط الايرادات إلى: [2]

1-مبررات داخلية: يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباط القوى بقطاع النفط الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات:

أ-تأثير قطاع النفط على معدل النمو الاقتصادي: يشكل قطاع النفط نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع النفط.

ب- تأثير قطاع النفط على ميزان المدفوعات: تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري في يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ج- تأثير قطاع النفط على الميزانية العامة: تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثير الميزانية العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط.

[1]: بوجمعة قويدري قويشح ، مرجع سابق، ص157.

[2]: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 223 .

2-مبررات خارجية: تتمثل المبررات الخارجية في:

أ-تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر، لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية.

ب-رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية : يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر نتيجة رواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية.

ثالثا: أهداف صندوق ضبط الايرادات وأهم التعديلات التي أدخلت عليه

حددت للصندوق أهداف منذ إنشائه غير أن هذه الأهداف لم تبقى كما هي حيث تم إدخال تعديلات على هذه الأهداف، بالإضافة إلى تعديلات حول مصادر تمويل هذا الصندوق.

1-أهداف الصندوق ومصادر تمويله:

تتمثل أهداف الصندوق فيما يلي:[1]

-تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية النفطية.

-تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية

بينما تتمثل مصادر تمويل الصندوق في فائض قيمة الجباية النفطية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتيسير الصندوق.

2-تعديلات صندوق ضبط الايرادات

كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، وقد عدل هذا الهدف من ظرف قانون

[1]: المادة 10 من قانون المالية رقم 2000-2 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مؤرخ في 27 جويلية 2000، ص 7.

المالية التكميلي لسنة 2006م، وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.[1]

كما مست التعديلات مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد حيث كان مصدر تمويل صندوق ضبط الموارد يتمثل في فائض الجباية النفطية عن تقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق ليضيف قانون المالية 2004م تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية كمصدر جديد لتمويل الصندوق.[2]

[1]: المادة 25 من الأمر 06-04 يتضمن قانون المالية التكميلي 2006، مؤرخ في 15 جويلية 2006، جريدة رسمية عدد 47 مؤرخة في 19 جويلية 2006.

[1]: المادة 66 من قانون 03-22، يتضمن قانون المالية 2004، مؤرخ في 28 ديسمبر 2003، جريدة رسمية عدد 83 مؤرخة في 29 ديسمبر 2003.

الخلاصة

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أنه كثير ما يتم الربط بين مصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لدرجة استخدامها كبدائل لبعضهما البعض إلا أن هناك فروق بينهما حيث يعبر كل واحد منهما عن ظاهرة مختلفة، فالتنمية تنطوي على النمو وهي عبارة عن تغيير مستمر وتلقائي أما النمو فهو عبارة عن تغيير تدريجي ويعني الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الانتاج، كما تواجه التنمية عدة عقبات أهمها مشكلة انخفاض مصادر التمويل الداخلية لذا تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية، بينما نجد الدول النفطية تعتمد بدرجة كبيرة على عوائدها النفطية ما يجعلها عرضتا لتقلبات أسعار هذه المادة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ويعتبر اقتصاد الجزائر اقتصاد نفطي يربط التنمية بما يحققه قطاع النفط من ايرادات فتنتج علاقة طردية بين ايرادات الميزانية وتمويل التنمية الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تؤثر على تمويل التنمية، ففي الألفية الثالثة حققت الجزائر فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط نتج عنه إنشاء صندوق ضبط الايرادات كما خصصت مبالغ ضخمة لتمويل برامجها التنموية الممتدة طيلة الفترة2001 م –2014 م لتستمر في هذه السياسة نتيجة تحسن وضعيتها المالية.

الفصل الثالث:

انعكاسات تغيرات أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد

مع بداية الالفية الثالثة شهدت السوق النفطية عدة تحولات تمثلت في ارتفاع أسعار النفط كان لها أثر كبير على عوائد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، وباعتبار الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة لهذه السلعة تأثرت هي الاخرى بارتفاع أسعار النفط فحققت فوائض مالية مقارنتا بفترة الثمانينات والتسعينات التي تميزت بارتفاع في حجم المديونية وتراجع للنمو الاقتصادي، وللاستفادة من هذه الفوائض والخروج من الوضعية التي وصلت إليها انتهجت سياسة تنموية واسعة زادت من حجم الانفاق العام تمثلت في برامج تنموية طيلة الفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م التي خصصت لها الدولة مبالغ ضخمة لتمويلها، وبدورها شهدت هذه الفترة تقلبات لأسعار النفط، و لتوضيح انعكاس تغيرات أسعار النفط على تمويل هذه البرامج سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الجزائر.

المبحث الثاني: وضعية برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م- 2014 م.

المبحث الثالث: بدائل النفط لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الاساسية في الجزائر

شهدت السوق العالمية عدة صدمات نفطية والتي أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد الجزائر بصفة خاصة لارتباطه بقطاع النفط ولعلى أخطرها أزمة النفط العكسية سنة 1986 م نتج عنها عدة أثار تمثلت في انخفاض الجباية النفطية وعجز في الميزانية العامة للدولة وارتفاع حجم المديونية، لتكون بداية للإصلاحات المالية والاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية، ومع تعافي السوق النفطية من أزمة 1998 م عرفت أسعار النفط تحسنا ملحوظا وارتفاعا تدريجيا مع بداية سنة 2000 م ساعد على تحسن الأوضاع المالية في الجزائر غير أن الفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م هي الأخرى لم تسلم فيها أسعار النفط من التقلبات اختلفت حدتها حسب الظروف السائدة وهذه التقلبات بدورها انعكست على إيرادات الميزانية العامة التي تساهم في تمويل النفقات العامة، بالإضافة إلى تأثيرها على حجم الاحتياطي من العملة الأجنبية.

المطلب الأول:تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م

عرفت أسعار النفط في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا تميز بالارتفاع والانخفاض نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وصلت في سنة 2000 م إلى 28 دولار للبرميل، كان لها أثر كبير على اقتصاد الجزائر وسياستها التنموية المتبعة خلال الفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 3-1 تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
السعر	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.94
السنة	2008*	2009*	2010*	2011*	2012*	2013*	2014*
السعر	99.97	62.25	80.15	112.19	111	109.5	100.71

المصدر: -Les rapports annual evolution econimique et monetaire banque d'Algérie 2003-2007

* التقارير السنوية لبنك الجزائر التطور الاقتصادي والنقدي 2008-2015.

من خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط عرفت انخفاض مقارنتا بسنة 2000 م وصلت سنة 2001 م إلى 24.8 دولار للبرميل وذلك بسبب الأوضاع السياسية وهجمات 11 سبتمبر، ثم عادت الأسعار لترتفع طوال الفترة الممتدة من 2002 م إلى 2008 م.

وهذا الارتفاع يرجع إلى جملة من الأسباب منها زيادة الطلب العالمي على النفط والحرب على العراق لتصل أسعار النفط سنة 2008 م إلى 99.97 دولار للبرميل، أما سنة 2009 م عرفت انخفاض في أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي وهذا الانخفاض لم يستمر ففي سنة 2010 م ارتفعت أسعار النفط إلى 80.15 دولار للبرميل وتتجاوز عتبة 100 دولار للبرميل في كل من سنة 2011 م و2012 م و2013 م و2014 م لتنخفض بشكل مفاجئ وذلك لتأثير الأزمة النفطية في منصف 2014 م وانهيار أسعار النفط. ومن خلال الجدول السابق سيتم هذه الفترة إلى مراحل جزئية وذلك حسب الأحدث التي ميزت كل مرحلة

أولا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2004 م

مرت أسعار النفط خلال هذه الفترة بمراحل مختلفة ففي عام 2000 م وصلت أسعار النفط إلى 28 دولار للبرميل بفضل النمو القوي في الطلب على النفط بينما انخفضت الأسعار سنة 2001 م ووصلت إلى 24.8 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 م وهذه الأحداث غيرت الكثير من السياسات الدولية بعد الهجوم على مركز التجارة العالمي ولقد كان لها التأثير المباشر على أسعار النفط وذلك بسبب الركود الاقتصادي الأمريكي، وتدهور معدل النمو الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض في الطلب على النفط وانخفض كذلك الطلب على بعض المنتجات النفطية مثل وقود النفاثات والديزل بسبب انخفاض حركة الطيران بين 15 % و25 % عن مستوياتها قبل هذه الاحداث مما أثر على منظومة الانتاج وأدى إلى تردد رؤوس الأموال في المشاركة في المشروعات النفطية ومع بداية عام 2002 م أخذت الأسعار في الارتفاع بشكل تدريجي مدفوعة بعدد من العوامل منها خفض الامدادات من بلدان الأوبك وخارجها وحالة عدم الاستقرار التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط والاضطرابات في فنزويلا.

ومنذ ذلك الحين أخذت أسعار النفط في الارتفاع بشكل ملحوظ فبلغت 29.03 دولار للبرميل عام 2003 م وكان ذلك بعد العدوان على العراق وتعود خلفية هذا العدوان إلى ترخيص الولايات المتحدة الامريكية لجيشها التدخل في هذه المنطقة باعتبارها هدفا استراتيجيا من أجل ضمان استقرار اقتصادها وضمان إمداداتها النفطية ما جعل أسعار النفط تأخذ مسار تصاعديا عكس ما هو متوقع.

وقد تزامن احتلال العراق في 2003 م مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت اضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط و تبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجيريا ما أثر على انتاج منظمة الاوبك وتراجع انتاجها ما أدى إلى نقص العرض النفطي صاحبه ارتفاع أساع هذا الأخير.[1]

لتتضاعف سنة 2004 م ووصلت إلى 38.66 دولار للبرميل وهو ما أطلق عليه بثورة أسعار النفط نتيجة لجملة من الأحداث عززت الارتفاع المتواصل لأسعار النفط منها توقف الانتاج الروسي والخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس النفطية ما جعل الدول الصناعية تلجأ إلى دول الشرق الاوسط حتي بلغ إنتاج أوبك 30 مليون برميل في اليوم إلا أنها لم تكن قادرة على مجارات الطلب العالمي على النفط.[2]

ثانيا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2005 م-2009 م

واصلت أسعار النفط في الارتفاع لتصل شهر سبتمبر 2005 م 54.6 دولار للبرميل وتعرف مستويات غير مسبوقة سنتي 2006 م و2007 م بلغت 65.85 و74.94 دولار للبرميل على التوالي وقد ساهم في ذلك مجموعة من العوامل منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط والتوترات التي شهدتها بعض مناطق الانتاج الرئيسية واختناقات في طاقات التكرير والمضاربات في الاسواق المستقلة للنفط لتصل سنة 2008م إلى 99.97 دولار للبرميل، بينما سنة 2009 م عرفت انخفاض في أسعار النفط وصلت إلى 62.25 دولار للبرميل وذلك بسبب الازمة المالية العالمية حيث بدأت الاستثمارات العقارية أو المرتبطة بأصول عقارية في الولايات المتحدة الأمريكية تعرف المشاكل في سنة 2007 م نتيجة التخلف عن سداد القروض العقارية الممنوحة بضمانات غير كافية أو مقترضين غير مؤهلين، فأدى إلى انهيار قيم العقارات ولم يعد في إمكان المقترضين سداد ديونهم وإعلان شركات الرهن العقاري إفلاسها وأصبحت الأزمة عالمية مع نهاية 2008 م وفي المقابل كانت أسعار النفط تواصل الارتفاع في هذه السنة غير أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا لأن أسعار أسهم الشركات النفطية تأثرت وإنعكس على أسعار النفط بسبب حالة الركود الاقتصادية [3]

[1]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص ص. 95- 96.

[2]: بوجمعة قويدري قوشيح، مرجع سابق، ص 102.

[3]: نعيمة حمادي، مرجع سابق، ص 99.

ثالثا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010 م-2014 م

شهدت سنة 2010 م استقرار نسبي في الاسعار وصلت إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الأسعار خلال العامين السابقين، لتتخطي أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل فبلغت سنة 2011 م 112.9 دولار للبرميل نتيجة تأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل منها التوترات السياسية التي شهدتها الدول العربية وتقلبات سعر الدولار وزيادة حجم المضاربات لتتميز سنتي 2012 م و2013 م بالتراجع الطفيف عند سعر 111 و109.5 دولار للبرميل على التوالي، لتتهاوى أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 م.

ومن بين أسباب انهيار أسعار النفط 2014 م ظهور انتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيروليكي والحفر الافقي وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة الاوبك فهي تعد من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط حيث شهدت الفترة الاخيرة تغير في سلوكها الاستراتيجي خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الاسعار مما زاد من عرض النفط، الزيادة المتوقعة في الصادرات الايرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، بالإضافة إلى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، والهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الامريكية في ظل الاستعانة ببدائل أخرى وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الاسواق الصاعدة كالصين.[1]

[1]: السعيد بوشول، **انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 2015/8/7، ص ص. 6- 7.

وللشرح أكثر سيتم رسم الشكل البياني التالي:

الشكل 3-1 تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م

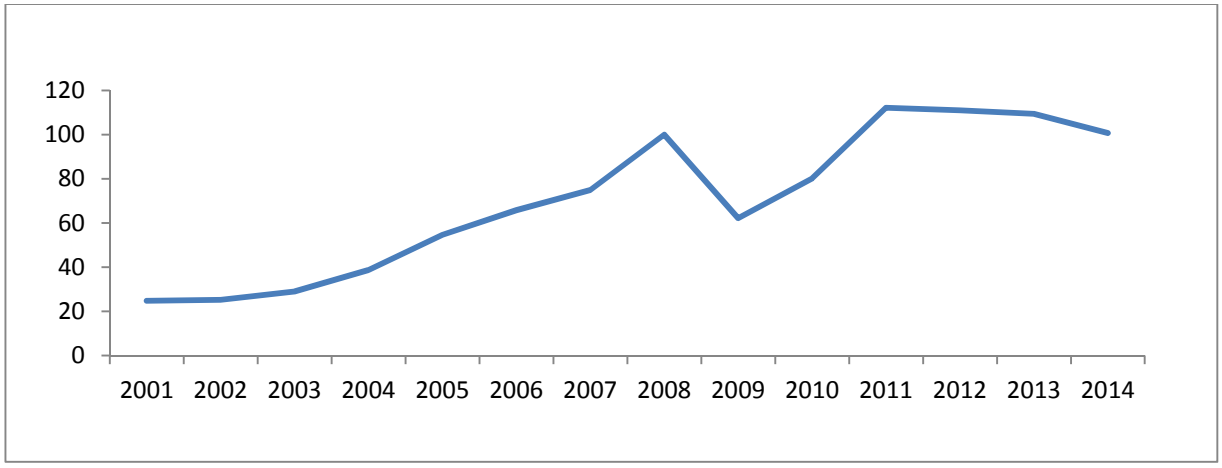

المصدر: **من إعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم 3-1**

ما يبينه الشكل الخاص بتطور أسعار النفط هو اتجاه أسعار النفط نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2008 م بقيمة 99.97 دولار للبرميل ثم انخفضت الأسعار في سنة 2009 م وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية ليتجه المنحني نحو الأعلى دلالة عن ارتفاع أسعار النفط ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2011 م بـ 112.19 دولار للبرميل، ليتجه فيما بعد المنحني نحو الانخفاض وذلك منذ سنة 2013 م بسبب تراجع أسعار النفط وتأثير أزمة النفط التي كانت أكثر حدة منتصف 2014 م.

المطلب الثاني:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة والميزان التجاري واحتياطي الصرف

يشكل النفط في معظم الدول المورد الأساسي الذي يساهم في إعداد موازناتها وتكوين احتياطي من العملات الصعبة، فبعد التعرف على تقلبات أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة سيتم توضيح أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة والميزان التجاري واحتياطي الصرف في الجزائر.

أولا:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

لميزانية الدولة دور فعال وأساسي في ضمان السير الحسن للمصالح العمومية ومن خلالها يتم تقدير النفقات مقارنتا بالإيرادات لذا لابد من مصادر لتمويل هذه الميزانية التي تتمثل في الجباية النفطية والجباية العادية وبدورها تستخدم هذه الايرادات في تمويل نفقاتها.

1- تطور إيرادات قطاع النفط

ترتبط أسعار النفط بالجباية النفطية ولها تأثير مباشر على حصيلتها وتعتبر الايرادات النفطية أهم مورد للميزانية العامة التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في توازنها فهذه الاخيرة تتأثر بالتغيرات التي تحدث على مستوى أسعار النفط فسنة 2000 م عرفت ارتفاع في أسعار النفط نتج عنه ارتفاع في الايرادات النفطية التي قدرت قيمتها بـ 1213.2 مليار دينار جزائري من جهة أخرى عرفت هذه الفترة تقلبات في أسعار النفط ولمعرفة تأثر الايرادات النفطية بهذه التقلبات سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3-2 نسبة الايرادات النفطية والإيرادات العادية في اجمالي الايرادات الكلية خلال الفترة 2001 م-2014 م

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	إيرادات الجباية النفطية	إيرادات الجباية العادية	ايرادات الجباية الكلية	نسبة الجباية النفطية	نسبة الجباية العادية
2001	1001.4	398.2	1399.6	%71.55	% 28.45
2002	1007.9	482.9	1490.8	% 67.61	% 32.39
2003	1350.0	524.9	1874.9	% 72.01	% 27.99
2004	1570.7	580.4	2151.1	% 73.02	% 26.98
2005	2352.7	640.4	2993.1	% 78.61	% 21.39
2006	2799.0	720.8	3.519.8	% 79.53	% 20.47
2007	2796.8	766.7	3563.5	% 78.49	% 21.51
2008	4088.6	965.2	5053.8	% 86.25	% 13.75
2009	2412.7	1146.6	3559.3	% 67.79	% 32.21
2010	2905.0	1298.0	4203.0	% 69.12	% 30.88
2011	3979.7	1448.9	5428.6	% 73.01	% 26.69
2012	4192.0	1863.0	6055.0	% 69.93	% 30.76
2013	4399.0	1972.0	6371.0	% 69.05	% 30.95
2014*	1577.7	2640.4	4218.1	% 37.40	% 62.60

المصدر: مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001-2014**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013 ص 165 و*قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة مساهمة الجباية النفطية تمثل أعلى نسبة طوال فترة الدراسة، لتسجل سنتي 2001 و2002 م 1001.4 و1007.9 مليار دينار جزائري مع العلم أن سنة 2000 م قدرت الجباية النفطية ب 1213.1 مليار دينار جزائري ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار النفط بسبب الظروف السياسية وهجمات 11 سبتمبر 2001 م، لتعود الجباية النفطية وترتفع قيمتها منذ سنة 2003 م بصورة مضطردة لتصل إلى أعلى مستوى غير مسبوق سنة 2008 م بنسبة 86.25 % نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة ووصلت سنة 2008 م 99.97 دولار للبرميل بالمقابل كانت نسبة الجباية العادية تمثل نسبة 13.75 %.

وبسبب تأثيرات الأزمة المالية على أسعار النفط خلال سنة 2009 م نلاحظ تأثر الجباية النفطية خلال هذه السنة وانخفاضها إلى 67.79 % ، لتعرف تحسن في الفترة الممتدة من 2010م إلى 2013 م لكن يقابلها تحسن في ايرادات الجباية العادية وصلت سنة 2013 إلى 30.95 % أما فيما يخص سنة 2014 م نلاحظ انخفاض في قيمة الجباية وارتفاع في قيمة الجباية العادية النفطية وذلك راجع إلى الانخفاض في أسعار النفط بسبب أثار أزمة النفط في 2014 م.

الشكل رقم 3-2 تطور الجباية النفطية والعادية إلى إجمالي الايرادات الكلية خلال الفترة 2001 م-2014 م

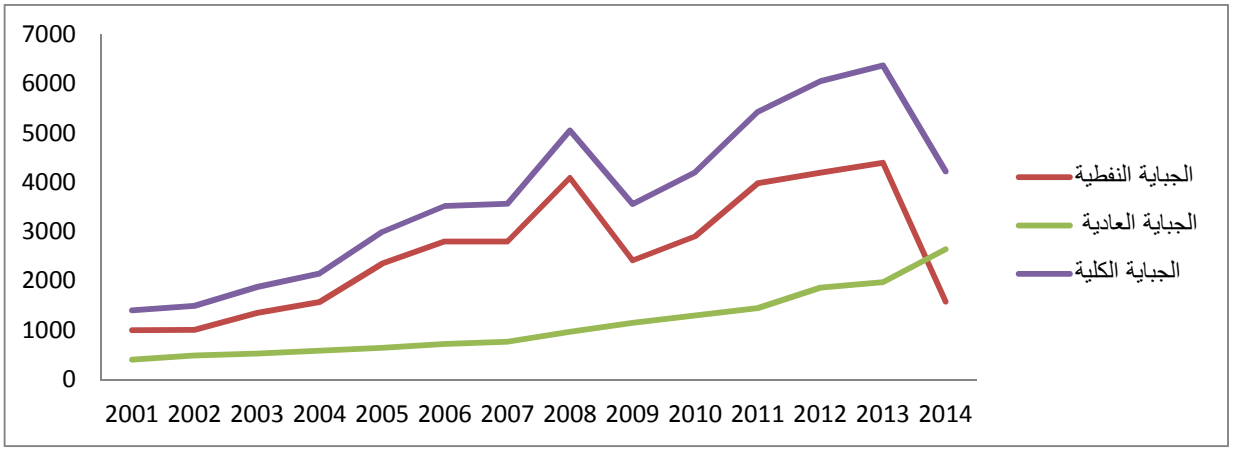

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول 3-2

من خلال الشكل نلاحظ تقارب كل من منحنى الجباية النفطية والجباية الكلية بينما نجد منحني الجباية العادية بعيد عن الجباية الكلية وهو ما يوضح درجة مساهمة الجباية النفطية في الايرادات الكلية ففي حالة ارتفاع الجباية النفطية ترتفع الجباية الكلية وفي حالة الانخفاض تنخفض الجباية الكلية على عكس الجباية العادية الذي يظهر تأثيرها بشكل طفيف على الايرادات الكلية مقارنتا بالجباية النفطية.

من ناحية أخرى نلاحظ انخفاض شديد في الجباية النفطية بداية سنة 2013 م ويرجع ذلك لانخفاض أسعار النفط بالمقابل نلاحظ ارتفاع في ايرادات الجباية العادية ويرجع ذلك لتغطية تراجع ايرادات الجباية النفطية بالايرادات العادية لتفادي عجز الميزانية العامة إلا أن هذا الاجراء لم يمنع من انخفاض الايرادات الكلية وهو ما يفس الدور الكبير للجباية النفطية في تشكيل الايرادات الكلية تحت تأثير أسعار النفط.

2- تطورات نفقات التجهيز والتسيير

يتأثر حجم الانفاق العام بقدرة الدولة على تغطية تلك النفقات وتعتبر الجباية النفطية من بين الموارد الهامة التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها ومنه فحجم الانفاق يتأثر بتغيرات أسعار النفط نتيجة تأثير هذا الأخير على إيرادات قطاع النفط.

ومن جهة أخرى تتمثل النفقات العامة في نفقات التسيير ونفقات التجهيز فنفقات التسيير تتسم بالاستقرار فهي تمول من ايرادات عادية بينما نفقات التجهيز تتمثل في الاستثمارات المنتجة أو الاستثمارات الأخرى فهي تتأثر بعوائد قطاع النفط، ففي محاولات الاصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر وتماشيا مع التحولات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية عملت على زيادة الانفاق العام من خلال نفقات التجهيز. ولتوضيح مدى تأثر نفقات التجهيز بتطورات أسعار النفط سيتم اعداد الجدول الموالي الذي يوضح تطور نفقات التسيير والتجهيز.

جدول رقم 3-3 نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات خلال الفترة 2001 م-2014 م

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	إجمالي النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التسيير	نسبة نفقات التجهيز
2001	1321.0	798.6	522.4	% 60.45	% 39.55
2002	1550.6	975.6	575.0	% 62.92	%37.08
2003	1690.2	1122.8	567.4	% 66.73	% 33.57
2004	1891.8	1251.1	640.7	% 66.13	% 33.87
2005	2052.0	1245.1	806.9	% 60.68	% 39.32
2006	2453.0	1437.9	1015.1	% 58.62	% 41.38
2007	3108.5	1673.9	1434.6	% 53.85	% 46.15
2008	4191.0	2217.7	1973.3	% 52.92	% 47.08
2009	4246.3	2300.0	1946.3	% 54.16	% 45.84
2010	4466.9	2659.0	1807.9	% 59.53	% 40.47
2011	5731.4	3797.2	1934.2	% 66.25	% 33.75
2012	7428.7	4608.3	2820.4	% 62.03	%37.97
2013	6879.8	4335.6	2544.2	% 63.02	% 36.98
***2014**	7459.7	4715.4	2744.3	% 63.21	% 36.79

المصدر: مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001-2014**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014/2013 ص 170 وقانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014.

فمن خلال الجدول نلاحظ تزايد في حجم الانفاق العام أي نفقات التسيير والتجهيز على حد سواء إلا أن تطور حجم نفقات التجهيز عرف مستويات أعلى مقارنتا بنفقات التسيير.

فالفترة الممتدة من 2001م إلى 2004 م عرفت ارتفاع نفقات التجهيز من 522.4 إلى 640.7 مليار دينار جزائري ويرجع ذلك لاعتماد الجزائر لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضعية المالية وارتفاع حصيلة الايرادات العامة.

لترتفع بعد ذلك نفقات التجهيز خلال الفترة 2005 م –2009 م محققتا نسبة 45.84 % من اجمالي النفقات نتيجة مواصلة الجزائر برامجها التنموية وهذه الفترة تميزت بتحقيق الجزائر لفوائض مالية بسبب ارتفاع أسعار النفط بلغ سنة 2008 م 99.97 دولار للبرميل وارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 4088.6 مليار دينار جزائري.

وواصلت نفقات التجهيز في الارتفاع رغم التوترات التي شهدتها أسعار النفط وتأثير الازمة المالية العالمية خلا ل سنة 2009 م، لتستمر نفقات التجهيز في الارتفاع انطلقا من سنة 2010 م تزامنت مع برنامج توطيد النمو الممتد طيلة الفترة 2010 م –2014 م، ورغم تراجع أسعار النفط في منتصف سنة 2014 م إلا أن نفقات التجهيز واصلت الارتفاع.

وللتوضيح أكثر سيتم ترجمة معطيات الجدول إلى رسم بياني يبين درجة تطور نفقات التجهيز والتسيير

الشكل رقم 3–3 تطورات نفقات التجهيز والتسيير إلى إجمالي النفقات خلال الفترة 2001 م–2014 م

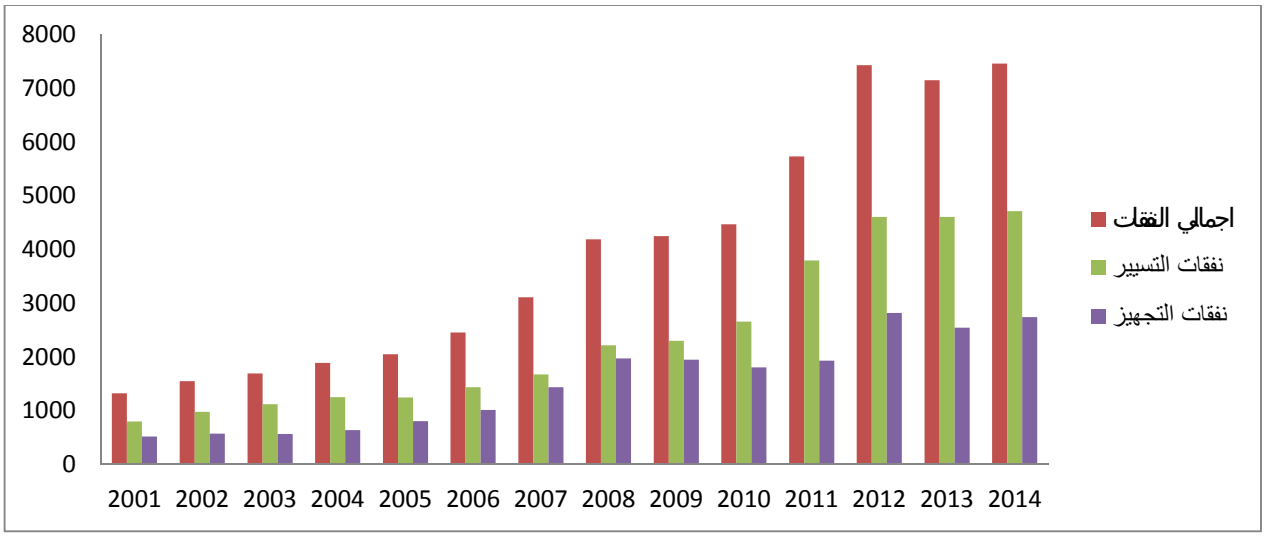

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم 3–3

فالشكل البياني يوضح ارتفاع النفقات الكلية طوال فترة الدراسة ناتج عن ارتفاع كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز فالجزائر اتبعت سياسة تنموية توسعية خلال هذه الفترة تزامنا مع تحقيقها لفوائض مالية خصصت فيها مبالغ ضخمة لثلاث برامج تنموية تم تحديد أهدافها مسبقا ومنه يمكن القول على أن أسعار النفط تؤثر على الجباية النفطية التي بدورها تؤثر على نفقات التجهيز.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي مع العلم أن سنة 2000 م عرفت تحقيق فائض في الميزان التجاري:

جدول رقم 3-4 تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2001 م -2014 م

الوحدة:مليار دينار جزائري

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	19.132	18.825	24.612	83632	46.001	54.613	60.163
الواردات	9.940	12.009	13.534	18.308	20.357	21.456	27.631
الميزان التجاري	9.192	6.816	11.078	13.775	25.644	33.157	32.532
نسبة التغير	-28.51	-25.84	62.53	24.34	86.16	29.3	-1.88
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	64.974	60.04
الواردات	39.479	39.294	40.473	47.247	50.376	55.028	59.44
الميزان التجاري	39.819	5.900	16.580	26.242	21.490	9.946	0.6
نسبة التغير	22.4	-85.15	181	58.27	-18.1	-53.71	-93.96

المصدر : بوزيد بورنان، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة2 الجزائر، 2015/2014، ص 198.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري تأثر هو الأخر بتقلبات أسعار النفط وعرف عدة تطورات خلال فترة الدراسة انخفض هذا الفائض سنتي 2001 م و2002 م مقارنتا بسنة 2000 م ناتج عن انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات بسبب تأثير أحداث 11 سبتمبر على أسعار النفط وبذلك تكون نسبة التغير قدر بـ 28.51 % و25.84 % على التوالي.

ومنذ سنة 2003 م عرف رصيد الميزان التجاري تطورا ايجابيا ليبلغ أعلى قيمة له قدرت بـ39.819 مليار دولار سنة 2008 م نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 60.163 مليار دولار وارتفاع أسعار النفط بـ99.97 دولار للبرميل، وهذه الوضعية لم تستمر في السنوات الموالية فانخفض رصيد الميزان التجاري ليصل إلى أدني قيمة له سنتي 2013 م و2014 م بقيمة 9.946 و0.6 مليار دولار على التوالي؛

وذلك بسبب أثار الازمة النفطية في منتصف 2014 م وارتفاع حجم الواردات تكاد تتساوي مع حجم الصادرات بنسبة تغير وصلت إلى 93.96 %، فتغيرات أسعار النفط تؤثر هي الأخرى على رصيد الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات أغلبها صادرات نفطية ما يجعل الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطي.

والجدول الموالي سيوضح نسبة مساهمة صادرات قطاع النفط في اجمالي الصادرات وتأثيرها على رصيد الميزان التجاري :

جدول رقم III-5 نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات خلال الفترة 2001 م-2014 م

الوحدة: مليار دولار

السنة	صادرات قطاع النفط	اجمالي الصادرات	نسبة مساهة قطاع النفط
2001	18.484	19.132	% **96,61**
2002	18.091	18.825	% **96,10**
2003	23.939	24.612	% **97,26**
2004	31.302	31.302	% **97,56**
2005	45.094	46.001	% **98,02**
2006	53.429	54.613	% **97,83**
2007	58.831	60.163	% **97,78**
2008	77.361	79.298	% **97,55**
2009	44.128	45.194	% **97,64**
2010	55.527	57.053	% **97,32**
2011	71.427	73.489	% **97,20**
2012	69.804	71.866	% **97,30**
2013	62.960	64.974	% **96,90**
2014	58.34	60.04	% **97,16**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات وزارة المالية والتقارير السنوية لبنك الجزائر.

من خلال الجدول الذي يبين نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات نلاحظ أن حصة الصادرات من قطاع النفط تمثل الحصة الأكبر من اجمالي الصادرات خلال الفترة الممتدة من 2000 م إلى 2014 م بنسبة تتراوح بين 96 % و97 % و سجلت سنتي 2001 م و2002 م 18.484 و18.091 مليار دولار على التوالي.

لتنتقل إلى 23.939 مليار دولار سنة 2003 م ويتواصل ارتفاع الصادرات النفطية لتبلغ سنة 2008 م قيمة 77.361 مليار دولار أي نسبة 97.55 % من اجمالي الصادرات وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط طيلة هذه الفترة، بينما سنة 2009 م بسبب تأثير الازمة العالمية على أسعار النفط، ومع تحسن أسعار النفط سنة 2010م بلغ 80.15 دولار للبرميل ارتفع حجم الصادرات النفطية أيضا إلى 55.527 مليار دولار، لتصل إلى أدني مستوى لها سنة 2014 م بقيمة 58.34 مليار دولار بسبب أزمة النفط وتأثيرها على أسعار النفط بالانخفاض غير أن ذلك لم يمنع من سيطرة صادرات قطاع النفط على اجمالي الصادرات بنسبة 97.16%.

وللتوضيح أكثر سيتم رسم الشكل الموالي:

شكل رقم 3-4 تطور صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات

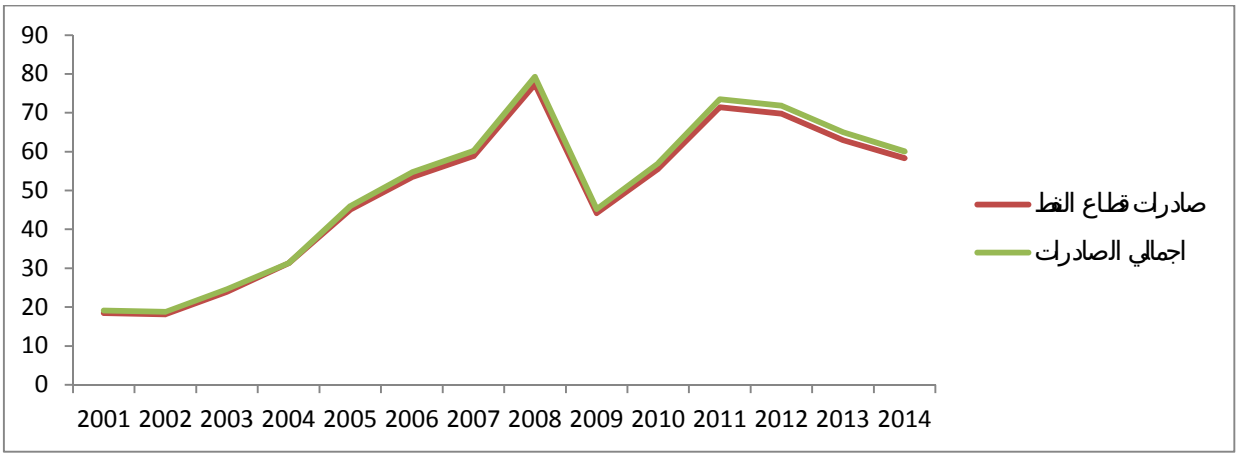

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الجدول 3-5

وهو ما يوضحه الرسم البياني الذي يوضح درجة اعتماد الصادرات على قطاع النفط فالرسم البياني يبين درجة تطابق كل من صادرات النفط والصادرات الكلية فهما يتحركان في اتجاه واحد وبقيم متقاربة صعودا ونزولا تحث تأثيرات أسعار النفط وهذا ما يبين درجة اعتماد الصادرات الكلية على قطاع النفط وبالتالي التأثير في الميزان التجاري.

ثالثا: أثر تطور أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف

من جهة أخرى تأثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف في الجزائر وذلك لاعتماد الجزائر على صادرات قطاع النفط كمصدر لتراكم هذه الاحتياطات والجدول الموالي يبين علاقة أسعار النفط بحجم احتياطي الصرف.

جدول رقم 3 –6 تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2001 م–2014 م

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر النفط	24.8	25.24	29.03	38.66	54.64	65.85	74.94
احتياطي الصرف دون الذهب	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.18
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر النفط	99.97	62.25	80.15	112.19	111	109.5	100.71
احتياطي الصرف دون الذهب	143.1	148.81	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93

المصدر: بوزيد بورنان، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة2 الجزائر، 2015/2014، ص203 .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع حجم احتياطي الصرف طوال فترة الدراسة ليصل إلى أعلى معدل سنة 2013 م بـ194.01 مليار دولار باستثناء سنة 2014 م التي انخفض فيها حجم احتياطي الصرف إلى 178.93 مليار دولار وذلك راجع إلى أزمة النفط 2014 م التي أثرت على حجم احتياطات الصرف.

وكتوضيح للجدول السابق تم رسم الشكل التالي:

الشكل رقم 3-5 تأثير تطور أسعار النفط على احتياطي الصرف خلال الفترة 2001 م- 2014 م

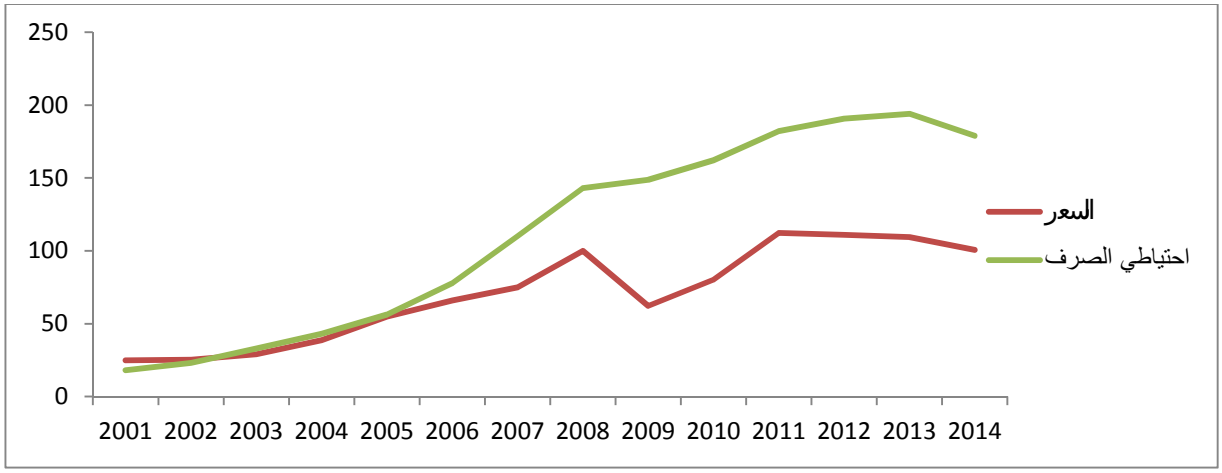

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول 3-6

من خلال المنحني نلاحظ أن أسعار النفط تؤثر على الاحتياطات فارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2001 م صاحبه ارتفاع في احتياطي الصرف بينما نلاحظ في سنة 2009 م انخفاض الأسعار إلا أن احتياطي الصرف استمر في الارتفاع، وهذا يفسر عدم تأثير الازمة المالية العالمية على الاحتياطات الأجنبية في الجزائر غير أن الأزمة التي حدثت في منتصف 2014 م كانت لها تأثيرات كبيرة على أسعار النفط وبذلك تأثر حجم الاحتياطي، بينما نلاحظ بداية تراجع احتياطي الصرف تزامنا مع تراجع أسعار النفط ويمكن تفسير ذلك بوجود عوامل أخرى إلى جانب أسعار النفط تؤثر على حجم الاحتياطات.

المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات

يتم إعداد الميزانية العامة على أساس مرجعي لسعر النفط حيث تم تحديد سعرين كان الاول 19 دولار للبرميل بينما الثاني قدر بـ 37 دولار للبرميل ومنه نجد الفرق بين السعر المرجعي والسعر الفعلي يمول به صندوق ضبط الايرادات الذي عرف هو الاخر تطورا ملحوظا منذ إنشائه ويرجع ذلك لتقلبات أسعار النفط

ومن خلال الملحق رقم (1) يمكن تقسيم تطور هذا الاخير إلى فترتين:

أولا: الفترة الممتدة من 2000 م إلى 2005 م

تمثلت موارد الصندوق خلال هذه الفترة في فائض الجباية النفطية التي عرفت هي الأخرى تقلبات حيث انخفضت في قيمتها خلال سنتي 2001 م و2002 م مقارنتا بما كان عليه سنة 2000 م ووصلت إلى 123.864 و26.504 مليون دينار جزائري.

ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الاوضاع السياسية وأحداث 11 سبتمبر وتأثير ذلك على الايرادات النفطية ومع انتعاش أسعار النفط وارتفاع الجباية النفطية منذ سنة 2003 م ارتفعت موارد الصندوق من جهة أخرى، بنما تمثلت استخدامات الصندوق في تسديد المديونية فقط التي وصلت سنة 2005 م 247.838 مليون دينار جزائري.

ثانيا: الفترة الممتدة من 2006 م إلى 2014 م

عرفت هذه الفترة ارتفاع متواصل لموارد الصندوق التي بلغت أقصاها خلال سنة 2008 م والسبب في ذلك ارتفاع حصيلة الجباية النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط مع استمرار استخدام موارد الصندوق في تسديد المديونية إلى غاية 2008 م ليتم التوقف منذ هذه السنة عن تسديد الديون الخارجية التي قدرت ب 465.437 مليون دينار جزائري وتمويل عجز الخزينة العمومية التي ارتفعت قيمتها وصلت سنة 2014 م إلى 2.965.672 مليون دينار جزائري وذلك راجع لانخفاض أسعار النفط وتأثيره على الميزانية العامة ما قد يؤدي إلى تأكل موارد الصندوق والتأثير عليه مستقبلا.

المبحث الثاني: وضعية برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م- 2014 م

لقد واكب تطور أسعار النفط منذ سنة 2000 م تحقيق فوائض مالية ضخمة لدي الجزائر ما شجعها على استخدام هذه الفوائض في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الانفاق العام وإتباع سياسة تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 م-2004 م و البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م- 2009 م إضافة إلى برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م-2014 م حيث اختلفت هذه البرامج من حيث الأهداف والدوافع والمبالغ المخصصة لكل برنامج حسب الوضعية المالية التي كانت رهينة قطاع النفط وهذا الأخير يرتبط بتقلبات أسعار النفط.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 م-2004 م

هو عبارة عن مخصصات مالية أقر في أفريل 2001 م من طرف الدولة الجزائرية حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة 2001 م 2004 م، وساعد في ذلك تحقيق الجزائر لفوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية سنة 2000 م.

أولا: الإطار القانوني للبرنامج

تم ارساء برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 م-2004 م لدفع عجلة النمو فنصت المادة 230 من القانون 01-21 والمتضمن قانون المالية لسنة 2002 م على أنه يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 108-302 عنوانه تسيير عمليات الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، كما تنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الايرادات باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2001/12/31م والمتعلقة بمشاريع المسجلة بعنوان دعم الانعاش الاقتصادي لسنة 2001 م تخصيصات الميزانية في اطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي وفي باب النفقات النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.[1]

[1]: قانون رقم 21.01، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية عدد 79، مؤرخة في 23 ديسمبر 2001.

ثانيا :أهداف ودوافع البرنامج

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض مستوى معيشة السكان حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي، إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل عن الأهداف المرسومة مما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الانشطة الاقتصادية المنتجة أدركت السلطات أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وماساهم في ذلك العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية لذلك اغتنمت السلطات العمومية فرصة ارتفاع أسعار النفط التي بدورها أثرت على العوائد النفطية واستعادت التوازنات الكلية من أجل توسيع الانفاق العام وأطلقت برنامج دعم الانعاش الاقتصادي.[1]

ويهدف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف منها:[2]

-تعزيز المصلحة االعامة في ميدان الري، النقل، المنشآت وتحسين مستوى المعيشة، التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

-دفع الانشطة الاقتصادية عبر كافة التراب الوطني وعلى الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا.

-خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية للمواطن الجزائري في إطار مكافحة الفقر.

-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط القطاعات الريفية.

---

[1]: حميد بابوش، مرجع سابق، ص ص. 48-47.

[2]: خميسي قايدي وأمينة بن خزناجي ، **دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2011** مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 4.

ثالثا:المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومضمونه

سيتم توضيح المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 3-7 التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 م-2004 م

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاع / السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع المطلق	المجموع النسبي
الاشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	**210.5**	**40.09**
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	**204.2**	**38.89**
الفلاحة والصيد البحري	10.8	20.3	22.5	12	**653**	**12.44**
دعم الاصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	00	00	**45**	**8.58**
المجموع المطلق	**213.0**	**178.3**	**113.2**	**20.5**	**525**	-
المجموع النسبي	**40.5**	**33.96**	**21.56**	**3.98**	**% 100**	**%100**

المصدر:سهام بن شرشالي، **أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزئر-2000-2014-** مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر،2015/2014، ص 6.

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من سنة 2001 م و2002 م تم تخصيص لها مبالغ ضخمة من قيمة البرنامج وذلك لإعطاء دفعة قوية لبداية البرنامج وتحسن الوضعية المالية جراء ارتفاع أسعار النفط ، كما نلاحظ اعطاء الأولوية لقطاع الأشغال الكبرى بقيمة 210.5 مليار دينار جزائري من اجمالي مبلغ البرنامج لتدارك العجز في هذا القطاع بالإضافة إلى دور هذا القطاع في تحسين النشاط الاقتصادي وتوفير المناخ المناسب للاستثمار وخلق مناصب عمل، ليليه قطاع التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دينار جزائري وذلك لخلق تنمية في الجانب المحلي والاجتماعي، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري خصص له مبلغ 653 مليار دينار جزائري رغبتا من الدولة في تشجيع المنتوجات الزراعية واستغلال الثروة السمكية، ليخصص المبلغ المتبقي من البرنامج لقطاع دعم الاصلاحات الاقتصادية، حيث جاء توزيع هذه المبالغ موزعة حسب الاولوية لكل قطاع ودرجة تحقيقه للأهداف المسطرة.

وتوضح حصيلة البرنامج مايلي:[1]

-تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـ3.8 % في المتوسط خلال الفترة.

-تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29 % بداية الفترة الى 24 % نهاية الفترة.

-تقلص المديونية من 1059 مليار دينار جزائري سنة 1999 م إلى 911 مليار دينار جزائري سنة 2003 م

-تم استهلاك 96.22 % من اجمالي المبلغ.

-تم انجاز 73 % من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع.

-يوجد 26 % من المشاريع قيد الانجاز حوالي 4093 مشروع و 1 % من المشاريع لم يشرع في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.

-القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج نظرا للمشاكل المالية كما أن التباطؤ الاقتصادي أثر على فعالية البرنامج. فكثرة الأهداف التي سطرت للبرنامج أدت إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر البرنامج.

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م-2009 م

هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج نتيجة لارتفاع أسعار النفط سنة 2004 م ويغطي هذا البرنامج الفترة الممتدة مابين 2005 م-2009 م.

أولا: الاطار القانوني للبرنامج

واصلت الحكومة الجزائرية برنامجها الخاص بدعم النمو من خلال برنامج أخر نصت عليه المادة 27 من قانون 05-05 المتضمن قانون المالية التكميلي بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 120-302 وعنوانه حساب تسيير الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005 م-2009 م؛

[1]: سهام بن شرشالي، مرجع سابق، ص ص. 71- 72.

وتنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الايرادات باقي اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31 م والمتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو وتخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو وفي باب النفقات النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم النمو.[1]

ثانيا :أهداف ودوافع البرنامج

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001 م-2004 م وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان، ووجود عوامل أخرى شجعت السلطات على مواصلة هذه الاستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات.[2]

وتم استشراف الاطار الاقتصادي لهذا البرنامج من خلال الافتراضات التالية:[3]

- سعر البرميل يساوي 19 دولار خلال سنوات الفترة الممتدة من 2005 م إلى 2009 م.
- معدل سنوي لنمو الواردات يساوي 5 % خلال فترة البرنامج.
- معدل تضخم يساوي 3 % خلال فترة البرنامج.
- سعر صرف يساوي 76 دينار مقابل دولار أمريكي تطور في الصادرات بمعدل سنوي يساوي 6.2 %.
- معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي يصل إلى 5.3 %.

[1] : قانون رقم 05.05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي، لسنة 2005، الجريدة الرسمية عدد 52، مؤرخة في 26 جويلية 2005.

[2]: حميد بابوش، مرجع سابق، ص 59.

[3]: سهام بن شرشالي، مرجع سابق، ص 176.

كما يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الاهداف يمكن حصرها في مايلي:[1]

– مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الانتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

– استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص والاجنبي.

– تحسين مستوى معيشة الافراد وتطوير البنية التحتية.

– رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف نهائي للبرنامج.

ثالثا:المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو ومضمونه

تم تخصيص مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري تم توزيعه على النحو التالي:

جدول رقم 3–8 التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م–2009 م

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	الاعتمادات	النسبة
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيا و الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر:رشيد ساطور، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر،2013/2012، ص 138.

[1]: عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد الاستثمارات العامة للفترة 2001–2014**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11–12 مارس 2013، ص6.

من خلال الجدول نلاحظ المبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري وهو مبلغ ضخم مقارنتا بالبرنامج الذي سبقه، ويعود ذلك لتحقيق الجزائر لفوائض نفطية خلال الفترة 2005 م –2009 م بسبب ارتفاع أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 م وثورة الأسعار التي شهدتها السوق النفطية ووصول صادرات قطاع النفط إلى 97 % من اجمالي الصادرات.

من جهة أخرى تم تقسيم المبلغ الاجمالي للبرنامج على القطاعات التالية فكانت الحصة الأكبر لتحسين ظروف معيشة السكان بـ 1908.5 مليار دينار جزائري وهو تكملة لدعم التنمية المحلية والبشرية ويليه قطاع تطوير المنشات القاعدية بمبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري، وخصص لدعم التنمية الاقتصادية مبلغ 337.2 مليار دينار جزائري، كما كان لقطاع الخدمات حصة في هذا البرنامج قدرت ب203.9 مليار دينار جزائري بهدف تحسين الخدمات وحصول الأفراد على خدمات بجودة عالية و في أقل وقت وأقل تكلفة، فيما خصص المبلغ المتبقي 50 مليار دينار جزائري لتطوير التكنولوجيا والاتصال.

وتوضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو مايلي:[1]

– اتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005 م –2009 م بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية.

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال هذه الفترة.

– ساهم البرنامج في تخفيف نسبة البطالة إلى 10.3% سنة 2009 م.

– تم الكشف سنة 2008 م عن إعادة تقييم مشاريع البرنامج وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار.

– تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على الانفاق العام

– استحواذ الشركات الاجنبية على معظم الصفقات العمومية وتهميش الشركات الوطنية.

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى أمام القطاع العام.

[1]: سهام بن شرشالي، مرجع سابق، ص 182.

– غياب استراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

حيث أضيف لهذا البرنامج بعد اقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب ب432 مليار دينار جزائري وأخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دينار جزائري بهدف تقليص الفوارق بين المناطق الداخلية والصحراوية التي تعاني من التخلف.[1]

المطلب الثالث: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م–2014 م

يعرف كذلك ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي حيث يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت منذ 2001 م وتواصلت هذه العملية ببرنامج التكميلي لدعم النمو .

أولا: الاطار القانوني للبرنامج

نصت عليه المادة 70 من القانون 09–09 والمتضمن قانون المالية لسنة 2010 م بفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 314–302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م–2014 م، وتنص المادة على أن يقيد هذا الحساب في باب الايرادات توجد مخصصات الميزانية الممنوحة سنويا في اطار برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م– 2014 م بينما النفقات تتمثل في النفقات المتصلة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م–2014 م.[2]

ثانيا:دوافع البرنامج وأهدافه

عقد مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010 م اجتماعا برئاسة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ويندرج ضمن ديناميكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الانعاش الاقتصادي التي تمت مباشرته سنة 2001 م.

[1]: عبد الحكيم حططاش وهند زيتوني، مرجع سابق، ص6.

[2]: قانون رقم 09.09، مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية 2010، جريدة رسمية عدد 78، مؤرخة في 31 ديسمبر 2009.

وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج التكميلي لدعم النمو وذلك لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكك الحديدية والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولاروإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار وما ساعد في ذلك الصحة المالية للخزينة الوطنية.[1]

كما تم تسطير جملة من الاهداف يسعى البرنامج لتحقيقها منها:[2]

- تحسين مستوى التنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية.
- مواصلة تطوير المنشات القاعدية الاساسية وتحسين الخدمات العمومية .
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق توسيع وتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.
- السعي للتخفيف من معدلات البطالة عن طريق خلق اكبر عدد من مناصب الشغل الدائمة والمؤقتة
- تطوير اقتصاد المعرفة.

[1]: بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010.

[2]: ساعد بن فرحات ، **فعاليات سياسات التشغيل في الجزائر**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 6.

ثالثا:المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي

اشتمل مضمونه على ستة محاور كا يبرزها الجدول الموالي:

جدول رقم 3-9 التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م-2014 م

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	الاعتمادات	النسبة
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	**20.412**	**%100**

المصدر: رشيد ساطور، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2013/2012، ص 147.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أنه تم تخصيص مبلغ 20.412 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج يغطي الفترة الممتدة من 2010 م إلى 2014 م، قسم إجمالي مبلغ البرنامج على القطاعات التالية: قطاع التنمية البشرية بمبلغ 10.122 مليار دينار جزائري ومبلغ 6.448 مليار دينار جزائري خصص لتطوير البنية التحتية، أما فيما يخص تحسين الخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية تم تخصيص مبلغ 1.666 و1.566 مليار دينار جزائري على التوالي ليكون نصيب الحد من البطالة مبلغ 360 مليار دينار جزائري و البحث العلمي 250 مليارديناز جزائري.

وما يفسر استمرار الجزائر في برامجها التنموية وخاصة في هذه الفترة هو الوفرة المالية التي حققتها نتيجة تخطي سعر البترول عتبة 100 دولار للبرميل رغم تأثير الأزمة المالية على أسعار النفط سنة 2009 م؛

وقد خصص لهذا البرنامج أيضا ما يقارب 40 % من مواردها لتنمية الهياكل القاعدية الأساسية وتطوير القطاع العمومي وذلك عن طريق تخصيص أكثر من 3100 مليار خصص لقطاع الأشغال العمومية قصد متابعة توسيع وعصرنة الطرقات، وأكثر من 2800 مليار دينار خصص لقطاع النقل قصد عصرنة وتوسيع السكك الحديدية، تحسين النقل الحضري خاصة عن طريق تحقيق شبكة الترومواي في 14 ولاية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وما يقارب 500 مليار دينار من أجل تهيئة الإقليم والبيئة وما يقارب 1800 مليار دينار من أجل رقية عمل الجماعات المحلية، قطاع العدالة وإدارة الضبط الضريبي التجارة والعمل. كما خصص البرنامج أكثر من 1500 مليار دينار لدعم التنمية الاقتصادي الوطني وذلك بتخصيص أكثر من 1000 دينار لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وما يقارب 150 مليار دينار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تحقيق مناطق صناعية، الدعم العمومي للحصول على القروض البنكية التي يمكن أن تصل إلى 300 مليار دينار. وخصص حوالي 2000 مليار دينار في شكل قروض للتنمية الصناعية لتحقيق مجمعات كهربائية جديدة، تنمية الصناعة البتروكيماوية وعصرنة المؤسسات العمومية، كما خصص مبلغ 350 مليار دينار لتشجيع خلق مناصب شغل قصد مرافقة دمج الحاصلين على شهادات جامعية ومن التكوين المهني، دعم خلق مؤسسات صغيرة والوصول إلى توفير ما يقارب الثلاثة ملايين منصب عمل خلال الخمس السنوات القادمة.

وخصص هذا البرنامج ما يقارب 250 مليار دينار لتطوير اقتصاد المعرفة وذلك عن طريق دعم وتشجيع البحث العلمي وتعميم تعليم واستعمال الإعلام الآلي في كل النظام الوطني للتعليم وكذا في الخدمة العمومية.[1]

فالفترة الممتدة من 2001 م إلى 2014 م عرفت وفرة مالية نتيجة تحسن أسعار النفط ساهم في تمويل برامج التنمية المسطرة خلال الفترة وزيادة حجم الانفاق العام وهذا ما يوضحه الملحق رقم (2) الذي يبين تخصيص وتوزيع النفقات على القطاعات التالية المنشآت والقاعدية التي عرفت زيادة في حجم الانفاق خلال هذه الفترة وبمبالغ ضخمة لأهميتها ودورها في الاقتصاد لتأتي المنشات الاجتماعية والسكن في المراتب الموالية من حيث توزيع الاعتمادات بهدف تحسين مستوى معيشة الأفراد ثم يليها قطاع الري والفلاحة ليكون قطاع الصناعة أقل تخصيصا للاعتمادات، بينما الملحق رقم (3) يبين درجة مساهمة القطاع العمومي في الناتج الداخلي الخام والذي يظهر جليا دور قطاع النفط ومساهمته في الناتج الداخلي الخام فرغم المبالغ الضخمة التي تم انفاقها على القطاعات الأخرى كقطاع البناء ة والأشعال العمومية وقطاع الفلاحة إلا أن مساهمة هذه القطاعات متدنية ليكون قطاع الصناعة أقل مساهمة في الناتج الداخلي الخام وذلك للمشاكل التي يشهدها هذا القطاع وعدم الاهتمام به من طرف الدولة وتخيص مبالغ لا تكفي للنهوض به .

[1]: مليكة فريمش، مرجع سابق، ص 297.

وفي ظل ارتباط اقتصاد الجزائر بقطاع النفط شهدت السوق النفطية أزمة منتصف سنة 2014 م كانت أثارها أشد خطورة على الاقتصاد العالمي ما وضع الدول النفطية أمام خطر تراجع عوائدها النفطية وتأثر اقتصادياتها نتيجة انهيار أسعار النفط وبدورها الجزائر تأثر اقتصادها فمع بداية هذه الطفرة استعانت الجزائر باحتياطاتها الموجودة في صندوق ضبط الايرادات؛

ورغم ذلك كانت هناك عدة تأثيرات تمثلت في انخفاض فادح في ايرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل سنة 2015 م سوى 14.91 مليار دولار وخسائر في رصيد المالية العامة، ولمواجهة الانخفاض في مداخيل النفط وتغطية نفقاتها العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الايرادات حيث تراجعت موارده بـ1714.6 مليار دينار جزائري كما تراجع الحسابات الخارجية فالجزائر سجلت عجزا تجاريا لأول مرة منذ خمسة عشر سنة بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الاول من سنة 2015 م .

من جهة أخرى اتخذت الجزائر عدة تدابير لمواجهة الأزمة فاستخدمت الحكومة الفوائض الموجودة والمتاحة في صندوق ضبط الايرادت للحد من أثر تراجع أسعار النفط، وتكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية العامة عام 2016 م بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 م مقارنتا بعام 2015 م بنسبة 8.8 % كما انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.[1] وقد شملت تدابير التقشف الالغاء التدريجي للنفقات الغير متكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتجميد بعض المشاريع وخفض التوظيف في القطاع العام وتجميدها في قطاعات أخرى بالإضافة إلى رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 م شملت اساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت وفرض حقوق جمركية بـ 15% على أجهزة الاعلام الالي المستوردة.[2]

(1) : السعيد بوشول، مرجع سابق، ص ص. 8-7.

(2): عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 -2015 ، ص ص. 3-4.

المبحث الثالث: بدائل النفط لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

ارتبط اقتصاد الجزائر ارتباطا وثيقا بقطاع النفط منذ تأميمه حيث ظل أول مورد للدخل والذي يعتمد عليه في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي سطرتها الدولة، لكن مع التقلبات التي تعرفها أسعار هذه السلعة والتي تخضع لعدة ظروف لا يمكن التنبؤ بها كان أخرها الأزمة النفطية في منتصف سنة 2014 م ما سبب انهيار أسعار النفط نتج عنه تراجع ايرادات هذا القطاع الذي أثرت على ميزانية الدولة واللجوء إلى سياسة التقشف لنفقاتها، فعلى الجزائر الاهتمام بموارد أخرى تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: المصادر التقليدية

وتتمثل المصادر التقليدية في الطاقات التقليدية وسميت بهذا الاسم لأنها عبارة عن مصادر ناضبة سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام وهذا لكونها متوافرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة أو يمكن القول أنها متجددة على المدى البعيد.[1]

أولا: الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي مثل النفط فهو سلعة ناضبة وغير متجددة والطلب يزداد عليه باستمرار ومع ذلك فإن أهمية الغاز الطبيعي تزداد كما هو الحال بالنسبة للنفط ليصبح أهم مصادر الطاقة، [2] على الرغم من تكاليف إنتاجه المرتفعة نوعا ما فقد اهتمت دول العالم بالغاز الطبيعي لكونه يشكل مصدرا مهما يساهم في العديد من الاستعمالات البديلة للنفط ويعرف عن الغاز الطبيعي بأنه يمثل وقودا نظيفا لا يحدث تلوثا للبيئة كما هو الحال بالنسبة للمصادر الأخرى، حيث أصبح يلبي في الوقت الحاضر ما يقارب ربع احتياجات الطاقة الأولية في العالم فهناك توجه نحو اعتماد الغاز الطبيعي وماشجع على ذلك اهتمام العالم بالحفاظ على البيئة.[3]

ومن بين مميزات الغاز نذكر مايلي:[4]

– يتميز الغاز الطبيعي بسرعة الاشتعال والنظافة ولا يساهم في تلويث البيئة ولذلك يعتبر وقودا مثاليا للبيئة.

---

[1]: حنان سعيدي سياف،**عرض للتجربة الامريكية في مجال انتاج الغاز الصخري كبديل طاقوي**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر،7-8-2015، ص 6.

[2]: مقليد عيسى، مرجع سابق، ص 153.

[3]: خليل دعاس، مرجع سابق، ص 173.

[4]: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص ص. 105- 106.

– انخفاض تكلفة صناعة الغاز حيث ساعدت الجهود التي بذلتها صناعة الغاز الطبيعي من أجل خفض التكاليف في جميع مراحل الاستخراج والإنتاج التي تشجع على منافسة الأسعار.

– يتفوق الغاز الطبيعي من حيث الكفاءة على النفط والفحم في استعمالات توليد الكهرباء.

بالإضافة إلى أن الغاز يتوفر بكميات كبيرة جدا وسهولة استخراجه ونقله وتمتعه بتركيب كيميائي بسيط نسبيا وبطاقة حرارية عالية وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل الكامل له.[1]

ثانيا : أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر

أظهرت الجزائر منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي سياسة تسيير جد حذرة لمواردها الغازية وتفسر هذه الحيطة بدور الغاز الطبيعي في السياسة الطاقوية للبلاد وذلك من خلال الأولوية في تغطية الاحتياجات في الأفق البعيد وإمكانية تصدير الباقي من الغاز، والحقيقة أن كشف الاحتياطات الممسوكة في بداية سنوات الثمانينات اعتمدت على تقديرات حذرة بحيث لم تحتسب في هذا الكشف إلا الاحتياطات المؤكدة والقابلة للاستخلاص دون المراهنة على اعادة التقييم واكتشافات أخرى ، ومع بداية التسعينات كانت الاحتياطات الاولية المؤكدة للغاز شبه ثابتة، فالاكتشافات التي حققتها الشركات الاجنبية سمحت بزيادة صافية جدا للاحتياطات والارتفاع في الانتاج ومع بداية الألفية الجديدة فقد لوحظ أن الجزائر بدأت تطمح في مستويات تصدير تزيد عن 60 مليار م^3 سنويا فسطرت رسميا سقفا يصل إلى 100 مليار م^3 سنة 2015 م.[2]

حيث تراوح انتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 2010 م و2014 م بين 846 ألف برميل يوميا و832 ألف برميل يوميا، بينما تميز احتاطي الغاز بالثبات منذ 2006 م عند 4504 مليون متر مكعب، لتسجل صادرات الجزائر من الغاز سنة 2014 م 44190 مليون متر مكعب.[3]

ثالثا:الفحم الحجري

نجد إلى جانب الغاز الطبعي مورد أخر وهو الفحم الحجري وهو عبارة عن صخر أسود اللون قابل للاشتعال والاحتراق ويعطي جراء احتراقه طاقة على شكل حرارة وتستعمل هذه الاخيرة في مختلف الاستعمالات في تدفئة المنازل، أو كوقود للمنشات؛

---

[1]: أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط) ج1**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 59.

[2]: عبد المالك مباني، مرجع سابق، ص 95 .

[3]: http://www.opec.org/opec_web/en/.htm–OPEC Annual Statistical Bulletin 2015/05/05/2016 ppp 94,99,100.

ولكن الاستخدام الاساسي لهذه الحرارة هو انتاج الكهرباء وقد كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة ومازال يستعمل إلى يومنا هذا حيث استهلك العالم سنة 2006 م ما يقارب 6214 مليون طن مقارنتا بـ 5864 مليون طن سنة 2015 م ويتوقع أن يزداد الاستهلا سنة 2036 م بنسبة 1.5 % .[1]

المطلب الثاني: الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي تتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي.

أولا : مصادر الطاقة المتجددة

هناك عدة أشكال للطاقة المتجددة إذ تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في :[2]

1-**الطاقة الشمسية** : تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها حيث استطاع الانسان تسخيرهما منذ العصور القديمة باستخدام وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار وتقدر كمية الاشعاع الواصلة إلى الارض بـ 1.36 كيلو واط /المتر الربع و35 يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة، وتتلخص خصائص الطاقة الشمسية في كونها أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة اذ توفر عنصر السيلكون اللازم لاسخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الارض وسهولة تحويلها إلى طاقات أخرى مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام.

فهي طاقة نظيفة وغير ملوثة كما لا يوجد مخلفات انتاج ضارة كما أن هناك اختلاف في الاشعاع الشمسي من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر وذلك حسب موقع المنطقة من خط الاستواء

2-**الطاقة المائية:** يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حيث استخدم الانسان مياه الابار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لادارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج أما اليوم وبعد أن دخل الانسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما تشهد العديد من الدول مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الابار وتبنى السدود الصناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

---

[1]: خليل دعاس، مرجع سابق، ص 21.

[2]: فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 7-8-2015 ، ص ص. 8-9 .

3-**الطاقة الهوائية:**تعد الرياح المصدر الأساسي لهذا النوع من الطاقات وقد استخدمت في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض الزراعة والصناعة، وتستخدم في الوقت الحالي في توليد الكهرباء وقد أدى تزايد دور الطاقات الغير متجددة في التنمية الاقتصادية وارتفاع أسعارها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة حيث تتمتع الدول العربية بطاقة عالية من الرياح بسبب تضاريسها الجغرافية من جبال ووديان وصحاري. وطاقة الرياح طاقة هائلة يمكن باستغلالها الاستغناء أضعاف ما يستهلك من نفط.

4-**طاقة الحرارة الجوفية والعضوية** :يقصد بالحرارة الجوفية الحرارة المخزونة تحت سطح الارض وهي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الارض أما الطاقة العضوية فهي تلك التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيمياوية.

5- **الطاقة النووية والغاز الصخري** : تتمثل الطاقة النووية في الطاقة التي يمكن توليدها عن طريق تفاعلات أو انشطار أو اندماج الانوية الذرية وهي طاقة تربط بين مكونات النواة أي بروتونات أو نيترونات وهي تنتج نتيجة تكسير تلك الرابطة وتؤدي إلى انتاج طاقة حرارية كبيرة جدا.

بينما الغاز الصخري ينتمي إلى الغازات الطبيعية الغير تقليدية التي تضم أيضا غاز ميثان الطبقة الفحمية وغاز الصخور الرملية المحكمة وهيدرات الميثان وهو يقع على عمق يتراوح بين 1500 و3000 متر والصخور التي يتوضع فيها تكون أقل نفاذية مقارنة بخزانات الغاز المضغوط.

ثانيا: إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة

تمتلك الجزائر إمكانيات لابأس بها في مجال الطاقات المتجددة يمكن استغلالها للتخفيف من الضغط على الصناعة النفطية وكذا توفير مصادر دخل بديلة عن النفط حيث قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2010 م -2030 م وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة انتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغا واط من الطاقة ذات الاصول المتجددة خلال الفترة 2011 م -2030 م وسيوجه 12000 ميغا واط منها للاستهلاك المحلي وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء وتوجه 10000 ميغا واط الباقية نحو التصدير.[1]

[1]: حكيم شبوطي وأحلام خليفة "، **مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة** ، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، ص 7.

وتعتبر الطاقة الشمسية المتاحة في الجزائر ذات أهمية بالغة إذ بلغت قيمتها 169440 بترا واط سا/سنة وهي تمثل 5000 مرة في استهلاك الجزائر من الكهرباء، وفيما يخص طاقة الرياح يعتبر مورد طاقوي متغير من مكان إلى أخر نتيجة الطوبوغرافيا والمناخ المتنوع بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين الشمالية والجنوبية هذه الاخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4/ م/ثا وتتجاوز قيمة 6م/ثا بأدرار، أما الطاقة الجوفية يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين ولاية قالمة و118 سنتغراد في عين ولمان و119 سنتغراد في بسكرة.[1]

المطلب الثالث: مصادر أخرى

اتجهت الجزائر الى التفكير في تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات لحماية اقتصادها من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية ومن هنا توجهت نحو تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة وأداة هامة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل اهتمام الدولة المتزايد بتنويع مواردها.

1-**مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:** هو عبارة عن تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين ومعنى ذلك قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الادارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الاجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة أي الاستثمار الاجنبي المباشر يعكس حركة رؤوس الاموال الاجنبية من بلد إلى أخر.[2]

2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة من خلال دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويتميز الاستثمار الاجنبي بالمقارنة بوسائل لتمويل الخارجي الاخرى كالمنح والاعانات والقروض بمزايا كثيرة وهذا ما أثبتته التجارب في الأزمات المالية؛

---

[1]: فاطمة الزهراء يحياوي، مرجع سابق، ص 14.

[2]: خديجة بلموهوب، **المقاولة من الباطن كإستراتيجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014 ص8.

كأزمة المكسيك وأزمة دول شرق أسيا، كذلك يترتب عنه انتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الادارية والتسويقية والتي تكون الدول النامية في أمس الحاجة إليها.[1]

3-تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تزايد دور الاستثمار الاجنبي المباشر على الساحة الوطنية وأصبح يلعب دورا حيويا باعتباره إحدى مصادر التمويل الخارجية .

وأهم الإجراءات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر :[2]

- أعطى إصدار قانون النقد والقرض في 1990 م دفعا قويا باتجاه تحديد التجارة الخارجية وحرية تنقل رؤوس الأموال لتمويل المشاريع الاقتصادية وترخيص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر .

- أمام محدودية تدفق الاستثمار الأجنبي الذي جاء به قانون النقد والقرض، تم إصدار قانون جديد سنة 1993 م يقضي بمنح حوافز مالية وجمركية وتقديم ضمانات وتسهيلات للمستثمرين الأجانب قطاع المحروقات وهو ما سمح بتوافد عدد كبير من المستثمرين والشركات الأجنبية بداية 1994 نحو الجزائر لنشاطات خارج قطاع المحروقات

وكانت المشكلة أن جزء سير جدا من نوايا الاستثمار كانت تحقق بينما بقي الجزء الأكبر دون تنفيذ نتيجة وجود مجموعة من العوائق التي وقفت في وجه الجزائر لاستقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة منها ما هو متعلق بحواجز مالية وأخرى أمنية بغياب الاستقرار السياسي إضافة إلى صعوبات السوق الجزائرية.

-أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار بصدور أمر رقم 01-03 في أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار مناخه وعمله، وذلك من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات في الجزائر، وذلك بعد النقائص والقصور التي ظهرت في القانون 1993 م، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه.

---

[1]: صالح سراي، **الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29/28 أكتوبر 2014، ص 5.

[2]: حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 178.

والجدول الموالي يبين التدفقات الواردة إلى الجزائر والتدفقات الصادر منها:

جدول رقم 3-10 التدفقات الواردة إلى الجزائر والصادرة خلال الفترة 2003 م-2012 م

الوحدة :مليون دولار

السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
تدفقات واردة	634	882	1081	1795	1662
تدفقات صادرة	10.9	253.5	20.2	34.6	259.1
السنوات	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
تدفقات واردة	2593.6	2760.9	2291.2	2571.0	1484
تدفقات صادرة	317.9	215	225.5	534	-

المصدر: زكية مقري وأسية شنة، **اتجاهات أهم المتعاملين في مدينة باتنة نحو تطبيق التسويق الاقليمي لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 28-29 أكتوبر 2014، ص6.

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم التدفقات الواردة أكبر من حجم التدفقات الصادرة، كما نلاحظ تغير في حجم التدفقات الواردة فهي تتميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث ارتفعت خلال سنتي 2005 م و2006 م بقيمة 1081 و1795 مليار دولار على التوالي لتصل سنة 2012 م إلى 1484 مليار دولار.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التحولات التي فرضها الاقتصاد العالمي جعل الجزائر تولي إهتماما كبيرا لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد أهم الأدوات التي يتم من خلالها تحريك الاقتصاد.

1-مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع في الجزائر على التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 م وهو القانون المتضمن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يعتمد التشريع الجزائري على معيار رأس المال من 10 إلى 500 مليون دينار جزائري وعدد العمال من 1 إلى 250 عامل و رقم أعمال أقل من 2 مليار دينار جزائري.[1]

[1]: أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 125.

2-مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الجزائر

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتصدير ومن ثم بالتنمية ككل يقودنا للبحث عن موقع هذه المؤسسات في سياسة التنمية بالجزائر منذ الاستقلال حيث يظهر القطاع الخاص كممثل لهذه الصناعات، والشركات الوطنية كممثلة للمؤسسات الصناعية الكبرى خاصة إذا علمنا أن الصادرات الوطنية خارج النفط في العشرية الاخيرة تمثل فيها صادرات القطاع الخاص أكثر من 50 % وتمثل أهم المنتجات خارج قطاع النفط المصدر الأساسي من مجموعة منتجات نصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.11 % من القيمة الاجمالية للصادرات وذلك بقيمة 554 مليون دولار أمريكي لتأتي المنتجات الغذائية بنسبة 0.42 % بقيمة تقدر بـ 109 مليون دولار أمريكي امريكي تتبعها مجموعة المنتجات الخام ومنتجات الاستهلاك الغير غذائية بـ0.39 % و0.05% على الترتيب أي 102 و14 مليون دولار وأخيرا مجموعة وسائل التجهيزات الصناعية بـ0.04 %. [1] وتتبين الدراسات التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدعومة من طرف برامج إعادة تأهيل هذا النوع من المؤسسات والذي ركز على الجانب التكنولوجي أكثر من جانب التسيير لرفع الانتاجية وبذلك مواجهة المنتجات الأجنبية وعليه حققت المؤسسات بعض النجاحات منها مساهمتها في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع النفط وتوفير 91415 منصب شغل سنة 2012 م، ورغم هذا فان العديد من العوائق تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع انتاجها من جهة ودخول السوق الدولية من جهة أخرى .[2]

[1]: عمر غزاري وحنان سلاوتي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد الجزائر دراسة اقتصاد بعض الدول**، ملتقى دولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الالفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر 28-29 أكتوبر 2014 ص 4.

[2]: سمية نوري وآخرون، **التجربة الجزائرية في توجهها الاقتصادي والتمويلي منذ الاستقلال من الصناعات الثقيلة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ملتقي وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر،23-24-نوفمبر 2014، ص13.

والجدول الموالي يبين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم3-11 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2013 م

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة
مؤسسات خاصة		
-ذات شخصية معنوية	441964	59.09
-ذات شخصية مادية	136622	18.27
-الانشطة الحرفية	168801	22.57
إجمالي المؤسسات الخاصة	747387	% 99.93
مؤسسات عامة		
- ذات الشخص المعنوي	547	0.07
إجمالي المؤسسات العامة	547	% 0.07
إجمالي المؤسسات	747934	% 100

المصدر: خديجة بلموهوب، **المقاولة من الباطن كإستراتيجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29/28 أكتوبر 2014 ص5.

من خلال الجدول نلاحظ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ 747387 مقارنتا بالمؤسسات العامة التي يصل عددها إلى 547 وهذا ما يبين نسبة مساهمة القطاع الخاص ب 99.93 % مقابل 0.07 % للمؤسسات العامة.

الخلاصة

من خلال هذا الفصل يتضح لنا اعتماد الأداء الاقتصادي الجزائري على الموارد النفطية فالفوائض المالية التي يحققها هذا القطاع توجه لتمويل السياسة التنموية، ما يؤدي إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار النفط وتمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر، فكلما ارتفعت أسعار النفط تحسنت مداخيل الدولة وارتفعت ايرادات الميزانية العامة وتحسن في الميزان التجاري وارتفاع احتياطي الصرف فالفترة الممتدة من 2001 م-2014 م حققت الجزائر فوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط لكن عرفت اختلالات لم تؤثر بشكل كبير على ميزانية التجهيز استخدمت في تمويل برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، على عكس أزمة النفط منتصف سنة 2014 م التي كان لها أثار على ايرادات النفط وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية، لذا كان على الجزائر أن ترشد نفقاتها والاهتمام بمصادر تمويلية بديلة للنفط.

الخاتمة

لعبت تطورات أسعار النفط دورا كبيرا في التوازنات الاقتصادية لكل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والدول المستهلكة لـه، فكل طرف يسعى للحفاظ على استقرار الأسعار عند مستوى يحقق لـه التوازن الداخلي والخارجي كما هو الحال بالنسبة للجزائر فبعد قيامها بتأميم قطاع النفط أصبحت احدى الدول التي لها وزنا داخل منظمة الأوبك فقد اعتمدت على عوائد النفط في ارساء قواعد التنمية الاقتصادية واستمر الرهان على التنمية من خلال البرامج المعدة في ظل التغيرات التي تشهدها أسعار النفط سواء ارتفاعا أو انخفاضا.

ضمن هذا الاطار فالجزائر وسعيا منها لتحقيق تنمية شاملة طبقت مجموعة السياسات لاستغلال فوائضها المالية لتكون أزمة النفط 1986 م بداية مرحلة جديدة انتهجت من خلالها نمط مختلف عما كان عليه معتمدتا على برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة نتيجة للوفرة المالية التي حققتها خلال سنة 2000 م تحت تأثير أسعار النفط فرغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر للتخلص من تبعيتها لقطاع النفط إلا أنه لا يزال المورد الوحيد لاقتصادها ، ولقد حاولنا في دراستنا الإجابة على الاشكالية التي تدور حول انعكاسات تغير أسعار النفط على تمويل برامج التنمية في الجزائر.

1-نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة كانت على النحو التالي:

- مرت السوق النفطية بمراحل عدة تمثلت في السيطرة الاحتكارية للشركات العالمية الكبرى دامت حتى 1960 م وكانت الأسعار تعلن من طرف هذه الشركات استخدمت نقطة أساس خليج المكسيك كمرجع للأسعار لتضيف نقطة أخرى وهي الخليج العربي، ليصبح تحديد الأسعار بصفة مشتركة مع منضمة الأوبك التي تم إنشاءها عام 1960 م التي أصبحت تسيطر على الأسعار والإنتاج وتميزت السوق باحتكار المنتج وهو منظمة الأوبك، ومع تراجع دور هذه المنظمة أصبحت أسعار النفط تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب.

– مر قطاع النفط في الجزائر هو الأخر بمراحل عدة منذ اكتشاف النفط تمثلت في سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا القطاع، وبالرغم من استقلال الجزائر إلا أنها بقيت في تبعية لهذا القطاع فأول ما قامت به الجزائر هو انشاء شركة وطنية سونطراك مسؤولة عن هذا القطاع ثم قيامها بعملية التأميم واحتكار سونطراك للقطاع لتفتح فيما بعد المجال أمام الشراكة الأجنبية في قطاع النفط للاستفادة من الخبرات في عمليات البحث والتنقيب.

– اشتملت التنمية على مفهوم النمو فهي أشمل منه من خلال أبعادها ومستلزماتها وتحقيق الاهداف حيث اختلف الاقتصاديون حول إعطاء مفهوم شامل للتنمية الاقتصادية كل واحد ينظر إليها من زاوية مختلفة ولكن ما يمكن قوله عن التنمية بأنها تلك العملية الحضارية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع إلى الأحسن خاصة في الجانب الاقتصادي مما يترتب عليه زيادة في الدخل الوطني والفردي.

– تعد برامج التنمية الاقتصادية هي الأداة التي تستطيع من خلالها الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية باختلاف آلية تمويلها وأهدافها حسب النظام الاقتصادي السائد فيها.

– تتعدد مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية بين مصادر داخلية وخارجية إلا أنه يعتبر قطاع النفط المصدر أكثر فعالية في عملية التمويل نتيجة تحقيقه لفوائض نفطية من خلال تغيرات أسعار النفط ما يجعل التنمية رهينة لتقلبات أسعار النفط.

–عرفت أسعار النفط منذ سنة 2000 م ارتفاعا غير مسبوق لها حقق للجزائر وفرة مالية لم تشهدها من قبل كانت السبب وراء إنشاء صندوق ضبط الايرادات إلى جانب تسطير برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة تم تنفيذها طوال الفترة 2001 م –2014 م.

–عرفت أسعار النفط عدة تغيرات تميزت بالانخفاض والارتفاع خلال الفترة 2001 م–2014 م كان أغلب أسبابها ظروف سياسية أثرت على جانب العرض والطلب تمثلت في هجمات 11 سبتمبر والحرب ضد العراق والأزمة المالية العالمية، لتشهد السوق النفطية أزمة منتصف سنة 2014 م تكاد تشبه أزمة 1986 م من حيث التأثيرات.

– الدور الكبير الذي لعبه صندوق ضبط الايرادات في التخلص من المديونية واستخدام موارد في تمويل عجز الميزانية ينذر بخطر تآكل موارد الصندوق في ظل الظروف التي تشهدها السوق النفطية وتراجع أسعار النفط.

– إن هيكل الميزانية العامة يعكس اقتصاد الجزائر الذي يعتمد على الجباية النفطية وهنا يمكن القول أن السياسات التي تنفذها الحكومة من خلال الميزانية العامة والمتمثلة في برامج التنمية الاقتصادية يكون للجباية النفطية الدور الرئيسي.

– عملت الجزائر على زياد حجم الانفاق العام بداية من سنة 2001 م من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية بمخصصات مالية ضخمة على النحو التالي: **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 م–2004 م** حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا البرنامج بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار و**البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م–2009 م** تم تخصيص مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري والبرنامج الثالث تمثل في **برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م–2014 م** تم تخصيص مبلغ 20412 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج وكان لارتفاع أسعار النفط دور كبير في هذه السياسة ومن هنا يمكن القول أن علاقة أسعار النفط بتمويل برامج التنمية الاقتصادية علاقة طردية من خلال تأثير أسعار النفط على إيرادات الجباية النفطية وبالتالي التأثير على ايرادات الميزانية التي تستخدم في عملية التمويل.

– إن إعداد وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة قد ساهم في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية والتخفيف من البطالة إلا أنه لم يكن بالمستوى المطلوب و الأهداف المعدة مسبقا والمبالغ التي تم إنفاقها فتوجد بعض المشاريع لم يتم اكمالها أولم يتم الانطلاق فيها بعد وهذا أدى بالسلطات إلى إعداد برنامج أخر خلال الفترة 2015 م–2019 م لاستكمال المشاريع المتبقية وتنفيذ مشاريع أخرى.

2– اختبار صحة الفرضيات:

وكاختبار لصحة الفرضيات التي كانت منطلق للدراسة توصلنا إلى:

– بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن العوامل المؤثرة في أسعار النفط تتمثل في العرض والطلب فقد أثبتت الدراسة صحتها فكل من العرض والطلب يؤثران على أسعار النفط، إذ كانت تتحدد الأسعار في ظل سيطرة الشركات العالمية الكبرى وفق نقطة أساس وحيدة تتمثل في خليج المكسيك لتضاف إليها نقطة أخرى تتمثل في الخليج العربي؛

ومع التطورات التي شهدتها سوق النفط ودخول أطراف جديدة للسوق النفطية وظهور منظمة الاوبك أصبحت الأسعار تتحدد وفق الشراكة النفطية ليتراجع دور منظمة الاوبك وترك الاسعار تتحددوفق لقوى العرض والطلب، وبدوره كل من العرض والطلب يتأثران بعوامل، فالطلب والعرض النفطي يتحددان تحت تأثير العديد من العوامل البعض يعتبر أساسيا والبعض يعتبر ثانويا أو مكملا سواء كان التأثير ايجابيا أو سلبيا وتتمثل هذه العوامل في الظرف الاقتصادية والسياسية وسعر الموارد البديلة للنفط، لتكون الأوضاع الأمنية والسياسية هي المؤثر الرئيسي للعرض والطلب.

– أما الفرضية الثانية والتي تنص على يتم تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعداد وتنفيذ برامج تنموية متعددة السنوات فقد أثبتت الدراسة صحتها فالأدوات الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الاقتصادية تتمثل في اعداد الدولة لبرامج تنموية واستهداف مختلف مناطق الوطن وإنعاش مختلف القطاعات، وتعتبر التنمية عملية شاملة ومتعددة الأبعاد تترصدها مجموعة من العقبات لابد من توفر جملة من الشروط التى تسهل عملية التنمية.

– بالنسب للفرضية الثالثة لتغيرات أسعار النفط دور في تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر فتم إثبات صحتها من خلال الدراسة التطبيقية فالجزائر قامت بتسطير برامج تنموية خلال فترة التسعينات وظلت حبيسة لنقص الموارد المالية ومع ارتفاع أسعار النفط مطلع 2000 م وتحقيقها لفوائض مالية شرعت في تنفيذ هذه البرامج بداية سنة 2001 م فأسعار النفط تؤثر على ايرادات الميزانية العامة والمتمثلة في الجباية النفطية التي بدورها تستخدم في عملية التمويل ففي حالة ارتفاع الاسعار ترتفع الايرادات وفي حالة تراجع أسعار النفط تتراجع بدورها الايرادات.

2– الاقتراحات:

على اثر النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– ضرورة تدخل الأوبك بشكل فعال في السوق النفطية وضبط الأسعار بما يخدم كل أعضاء المنظمة دون تفضيل للمصالح.

– تنويع مصادر ايرادات الميزانية العامة للجزائر ورفع مساهمة الايرادات العادية لتجنب الصدمات الخارجية والمتعلقة بانخفاض أسعار النفط.

– تشجيع القطاعات الأخرى خارج قطاع النفط بهدف تحقيق تنمية اقتصادية كجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ضرورة البحث عن مصادر تمويلية أخرى وبدائل للنفط والاستغلال العقلاني للنفط باعتباره مورد غير متجدد.

– ضرورة ترشيد الانفاق العام واختيار إعداد برامج تنموية بما يتلاءم والوضعية الاقتصادية والتنسيق مع مختلف المصالح والمختصين ذلك سيساهم في رفع كفاءة وفعالية هذه البرامج.

4- آفاق الدراسة:

تظهر من خلال هذه الدراسة أفاق جديدة تفتح الباب أمام دراسات لاحقة ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– انعكاسات الصدمة النفطية 2014 م على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

– دور صندوق ضبط الايرادات في تمويل عجز الميزانية.

– انعكاسات تغير أسعار الصرف على تسعير النفط.

– مدى فعالية برامج التنمية الاقتصادية المنفذة في الجزائر خلال الفترة 2001 م–2014 م.

الملحق رقم 1- تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000 م-2014 م **الوحدة: مليون دينار جزائري.**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	00	232137	171.534	27.978	320.892	721688	1.842.686	2.931.045
الجباية البترولية حسب قانون المالية	72.000	840.600	916.400	836.060	862.200	899.000	916.000	973.000
الجباية البترولية الفعلية	1.173.237	964.464	942.904	1.284.974	1.485.699	2,267.836	2.714.000	2.711.848
فائض قيمة الجباية البترولية	453.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1.368.836	1.798.000	1.738.848
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	00
مجموع الموارد	453.237	356.001	198.038	476.892	944.391	2.090.524	3.640.686	4.669.893
سداد أصل الدين العمومي	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	607.956
تمويل عجز الخزينة العمومية	00	00	00	00	00	00	91.530	531.952
مجموع الاستخدامات	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	709.641	1.454.363
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.137	171.534	27.978	320.892	721688	1.842.686	2.931.045	3.215.530
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	—
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	3.215.531	4.280.072	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	—
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1.715.400	1.927.000	1.501.700	1.529.400	1.519.040	1.615.300	1.577.730	—
الجباية البترولية الفعلية	4.003.559	2,327.675	2.820.010	3.829.720	4.054.349	3.678.131	3.388.355	—
فائض قيمة الجباية البترولية	2.288.159	400.675	1.318.310	2.300.320	2.535.309	2.062.231	1.810.625	—
تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	—
مجموع الموارد	5.503.690	4.680.747	5634.775	7.143.157	7.917.012	7.695.983	7.374.137	—
سداد أصل الدين العمومي	465.437	00	00	00	00	00	00	—
سداد تسبيقات بنك الجزائر	00	00	00	00	00	00	00	—
تمويل عجز الخزينة العمومية	758.180	364.282	791.938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672	—
مجموع الاستخدامات	1.223.617	364.282	791938	1.761.455	2.283.260	2.132.471	2.965.672	—
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4.280.073	4.316.465	4.842.837	5.381.703	5.633.752	5.563.512	4.408.465	—

المصدر: : بوزيد بورنان، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة2 الجزائر، 2015/2014، ص 284.

الملحق رقم 2 – نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات خلال الفترة 2001 م– 2014 م

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	المنشآت الاقتصادية	المنشآت الاجتماعية	السكن	الصناعة	الفلاحة والري
2001	83877	18850	86400	500	56770
2002	102526	25689	91250	150	75450
2003	114093	37915	91980	100	94210
2004	117831	52621	97978	–	131697
2005	128689	42057	77860	–	70430
2006	1166121	103900	150554	–	229558
2007	405061	77775	190996	855	147240
2008	468105	104874	317074	812	340433
2009	801776	211060	617975	614	348368
2010	1473561	254339	328259	1006	332400
2011	743382	177816	396466	116	291052
2012	1496802	91125	409665	16448	203686
2013	113654	113388	87202	61500	187273
2014	920347	219301	116384	2972	229135

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على قوانين المالية خلال الفترة 2001 م–2014 م

الملحق رقم 3 – الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2001 م-2014 م – القطاع العمومي –

الوحدة: مليون دينار جزائري

قطاع النشاط الاقتصادي	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	1628.5	1310.4	1245.1	2560.1	2826.3	2654.5	3166.4	3582.9
المياه والطاقة	52295.6	55461.4	61774.6	67788.7	74808.7	82658.0	87691.6	93705.9
النفط	1381337.8	1369019.7	1720322.9	2133380.0	3034544.4	3525770.2	3843139.4	4719418.9
الخدمات والأشغال النفطية	38388.0	39998.5	44199.9	492940.0	58992.2	64265.4	92368.8	86719.5
المناجم والمقالع	5883.2	5250.7	5353.9	5338.5	6008.4	8069.0	10012.9	15681.6
ص ح م م ك إ	30880.5	30843.1	34413.5	37316.7	39219.8	39954.5	47724.1	57974.7
مواد البناء	23517.0	25324.2	22204.7	25606.7	29157.2	29709.1	34093.5	29626.2
البناء والأشغال العمومية	62361.7	91683.8	69910.3	103204.4	102051.2	120697.9	139628.9	115971.2
الكمياء والمطاط والبلاستيك	14876.2	17485.7	18119.5	19441.0	13250.5	13435.7	11949.1	13912.1
الصناعات الفلاحية والغذائية	34331.2	34571.6	28361.5	26364.0	24699.4	24723.8	23659.8	24394.4
الصناعات النسيجية	4236.3	3774.8	3651.0	3211.9	3381.1	2817.2	2259.5	2195.5
صناعات الجلود والأحذية	545.4	558.1	448.7	458.6	414.5	349.7	303.0	330.1
صناعات الخشب والورق	6308.2	7789.7	7825.1	8934.4	8954.4	9490.3	8298.2	8383.6
الصناعات المختلفة	36127.6	39180.7	43826.2	45052.6	47716.8	46391.2	42857.5	43605.7
النقل والاتصالات	73164.9	77350.3	112509.0	142551.4	179770.3	163733.2	162147.6	163446.4
التجارة	29133.3	33478.1	37616.7	39862.2	38951.4	42919.6	57088.6	67368.8
الفنادق والمقاهي والمطاعم	5536.3	5555.8	6991.2	8196.2	8742.3	9000.5	9732.2	10302.6
الخدمات المقدمة للمؤسسات	7262.8	7823.4	9080.6	9886.9	11582.8	12754.7	15113.1	21806.3
الخدمات المقدمة للأسر	1236.6	1355.1	1504.0	1605.4	1564.6	1842.5	1926.8	2395.9
مجموع القيمة المضافة	1809051.3	1847379.2	2256358.0	2730053.7	3686636.3	4201237.2	4593160.9	5480885.3

قطاع النشاط الاقتصادي	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	1377.6	8037.7	7804.7	9931.4	13711.0	13313.5
المياه والطاقة	91210.8	98622.1	110601.6	122553.4	125821.6	1368693.7
النفط	2847269.2	851802.6	4932113.7	5035723.5	4500562.2	4114768.2
الخدمات والأشغال النفطية	94767.1	63312.0	70701.2	80050.5	58133.7	63792.3
المناجم والمقالع	10950.5	15960.6	17230.1	20188.2	20240.3	21119.0
ص ح م م ك إ	76344.0	76646.4	82561.2	89789.9	96230.1	102713.7
مواد البناء	31109.8	33037.4	34812.6	33932.1	37173.8	41435.4
البناء والأشغال العمومية	128971.6	163985.4	171526.3	178486.5	188132.0	291686.8
الكمياء والمطاط والبلاستيك	15036.9	14808.6	14365.6	15246.7	16335.1	14268.7
الصناعات الفلاحية والغذائية	25730.2	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1
الصناعات النسيجية	2324.4	2150.1	1863.6	1632.0	1708.1	1780.9
صناعات الجلود والأحذية	297.4	299.2	259.2	282.8	276.8	310.1
صناعات الخشب والورق	8365.7	8478.4	9590.1	9749.7	10103.2	10458.4
الصناعات المختلفة	46987.7	47992.0	47933.1	47467.8	44233.9	42176.8
النقل والاتصالات	166896.0	176384.2	191468.4	214911.2	234497.8	256506.3
التجارة	73876.7	75451.2	87415.2	96135.9	110983.1	113765.2
الفنادق والمقاهي والمطاعم	12805.0	19256.7	23893.3	25032.1	28471.5	33502.5
الخدمات المقدمة للمؤسسات	20921.6	25512.4	28352.0	31549.3	38101.9	53709.7
الخدمات المقدمة للأسر	4338.8	5282.7	8669.3	11420.2	12630.4	14371.3
مجموع القيمة المضافة	3659581.0	4714570.3	5873220.0	6058014.1	5573653.6	5368257.5

المصدر: سهام بن شرشالي، **أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزئر-2000-2014-** مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر،2015/2014 ص ص.260-261.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــــــوان الجدول	الصفحة
الجدول 3-1	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م	58
الجدول 3-2	نسبة الايرادات النفطية والايرادات العادية في اجمالي الايرادات الكلية خلال الفترة 2001 م-2014 م	63
الجدول 3-3	نسبة تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات خلال الفترة 2001 م-2014 م	66
الجدول 3-4	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة2001 م-2014 م	68
الجدول 3-5	نسبة صادرات قطاع النفط إلى اجمالي الصادرات خلال الفترة 2001 م-2014 م	69
الجدول 3-6	تأثير تطور أسعار النفط على احتياطي الصرف خلال الفترة 2001 م- 2014 م	71
الجدول 3-7	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 م-2004 م	76
الجدول 3-8	التخصيص القطاعي لاعتمادات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م-2009 م	79
الجدول 3-9	التخصيص القطاعي لاعتمادات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م-2014 م	83
الجدول 3-10	التدفقات الواردة الى الجزائر والصادرة خلال الفترة 2003 م-2012 م	92
الجدول 3-11	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السداسي الأول من سنة 2013 م	94

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنـــــوان الشكل	الصفحة
الشكل 3-1	تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م	62
الشكل 3-2	تطور الجباية النفطية والعادية إلى إجمالي الايرادات الكلية خلال الفترة 2001 م-2014 م	64
الشكل 3-3	تطورات نفقات التجهيز والتسيير إلى إجمالي النفقات خلال الفترة 2001 م-2014 م	67
الشكل 3-4	تطور صادرات النفط إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة 2001 م-2014 م	70
الشكل 3-5	تأثير تطور أسعار النفط على احتياطي الصرف خلال الفترة 2001 م- 2014 م	72

قائمة المختصرات والرموز

المختصر أو الرمز	الدلالة
API	معهد البترول الأمريكي
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
NA	الغاز الطبيعي
OPEC	منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك
WPM	سوق النفط العالمية
OC	الأزمة النفطية
OP	سعر النفط
FOP	صادرات
CAF	واردات
PED	برامج التنمية الاقتصادية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 3-1	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000 م-2014 م	101
الملحق 3-2	نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات خلال الفترة 2001 م- 2014 م	102
الملحق 3-3	الإنتاج الداخلي الخام حسب قطاع النشاط الاقتصادي للفترة 2001م-2014 م – القطاع العمومي –	103

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

-الكتب:

1- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **التخطيط والتنمية الاقتصادية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

2- أحمد محمد اسماعيل برج، **التنمية الإقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الإسلامي**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2013، 2014.

3- جابر أحمد بسيوني ومحمد محمود مهدلي، **التنمية الاقتصادية (مفاهيم، نظريات، تطبيقات)**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر،2012.

4- سارة حسين منيمنة، **جغرافية الموارد والانتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992.

5- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة طرابلس، دار المكتبة الوطنية بنغازي، ليبيا 1999.

6- الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

7- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

8- عبير شعبان وعبده سحر عبد الرؤوف القفاش، **التنمية الاقتصادية ومشكلاتها**، دار التعليم الجامعي مصر 2013.

9- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.

10- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

11- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها -سياستها**، دار الجامعية، مصر، 2003.

12- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر، الأردن 2007.

13- هشام محمود الأقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2010.

-الأطروحات والمذكرات:

14- أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012/2011.

15- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائر، 2008/2007.

16- بوجمعة قويدري قوشيح ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر** مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر 2008 /2009.

17- بوزيد بورنان، **تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الاحتياطات الوطنية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 الجزائر، 2015/2014.

18- الحاج بورنان، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.

19- حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975-2004** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 45، قالمة، الجزائر 2006.

20- حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03 الجزائر 2011/2010.

21- حيزية لصاق، **أثر ترشيد استغلال الموارد الطاقوية على التنمية المستدامة**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2008/2007.

22- الدراجي لعفيفي، **أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1986-2004)** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة الجزائر،2006/2005.

23- رشيد ساطور، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية 1970-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر،2013/2012.

24- سمية موري، **أثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، تلمسان الجزائر، 2010/2009.

25- سهام بن شرشالي، **أثر الاستثمار المادي العام على النمو الاقتصادي في الجزئر-2000-2014-** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر،2015/2014.

26- سيف الدين بوزاهر، **أسعار الصرف و أسعار النفط دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر** مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011/2010.

27- الطاهر بعلة، **دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية والبترولية على التنمية الاقتصادية للفترة 1999-2013**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2 الجزائر، 2015/2014.

28- عبد الله جامع، **أثرتطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2010 على الاقتصاديات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غغير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

29- عبد المالك مباني، **الاقتصاد العالمي للمحروقات النفط والغاز الطبيعي دراسة تحليلية استشرافية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

30- علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر،2008/2007.

31- عياش بولحية، **دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة مابين 2001-2004**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر 2011/2010.

32- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008/2007.

33- مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية 2001-2014**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر الجزائر، 2014/2013.

34- مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، الجزائر،2012/2011.

35- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، الجزائر،2012/2011.

36- نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع إشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 الجزائر، 2011/2010.

37- نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال 1986-2008**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،الجزائر، 2009/2008.

38- يسمينة لباني، **إنعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب للسنة 2002**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر،2009/2008.

-الملتقيات و المؤتمرات:

39- أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي(اقتصاد النفط) ج1**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

40- فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 2015/8/7.

41- مصطفي بوزامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،7/8 أفريل 2008.

42- حكيم شبوطي وأحلام خليفة "، **مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر 2015/8/7.

43- حنان سعيدي سياف،**عرض للتجربة الامريكية في مجال انتاج الغاز الصخري كبديل طاقوي**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية الجزائر،2015/8/7.

44- خديجة بلموهوب، **المقاولة من الباطن كإستراتيجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29/28 أكتوبر 2014.

45- خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي ، **دراسة تحليلية لتطور النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 1989-2011** مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11/ مارس 2013.

46- زكية مقري، أسية شنة، **اتجاهات أهم المتعاملين في مدينة باتنة نحو تطبيق التسويق الاقليمي لجذب الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات**، ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29/28 أكتوبر 2014.

47- ساعد بن فرحات ، **فعاليات سياسات التشغيل في الجزائر**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر 12/11/ مارس 2013.

48- السعيد بوشول، **انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية الجزائر، 2015/8/7.

49- سمية نوري وآخرون، **التجربة الجزائرية في توجهها الاقتصادي والتمويلي منذ الاستقلال من الصناعات الثقيلة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ملتقي وطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر،23-24-نوفمبر 2014

50- صالح سراي، **الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر** ملتقي دولي حول تقييم إستراتيجيات الجزائر الاقتصادية للاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة، جامعة المسيلة، الجزائر، 29/28 أكتوبر 2014.

51- عبد الحكيم حططاش، هند زيتوني، **مدى ملائمة نظام الصفقات العمومية في الجزائر لتجسيد الاستثمارات العامة للفترة 2001-2014**، مؤتمر دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11/ مارس 2013.

52- عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له" المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر 2015/8/7.

53- عمر غزاري، حنان سلاوتي، **أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية اقتصاد الجزائر دراسة اقتصاد بعض الدول**، ملتقي دولي حول تقييم استراتجيات وسياسات الجزائر لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الالفية الثالثة بالجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر 29/28 أكتوبر 2014.

-القوانين والمراسيم:

54- القانون 86-14 مؤرخ في 19 أوت 1986 جريدة رسمية عدد 35 مؤرخة في 27 أوت 1986.

55- قانون رقم 2000-2، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، مؤرخ في 27-جويلية 2000.

56- قانون رقم 21.01، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، الجريدة الرسمية عدد 79، مؤرخة في 23 ديسمبر 2001.

57- قانون 03-22، قانون المالية 2004، المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، الجريدة الرسمية عدد83 مؤرخة في 29 ديسمبر 2003.

58- قانون رقم 05.05 المؤرخ في 25 جويلية 2005، المتضمن قانون المالية التكميلي، لسنة 2005 الجريدة الرسمية عدد 52، مؤرخة في 26 جويلية 2005.

59- الأمر 06-04، يتضمن قانون المالية التكميلي 2006، مؤرخ في 15 جويلية 2006، الجريدة الرسمية عدد47، مؤرخة في 19 جويلية 2006.

60- قانون رقم 09.09، مؤرخ في 30 ديسمبر 2009، يتضمن قانون المالية 2010، الجريدة الرسمية عدد 78 مؤرخة في 31 ديسمبر 2009.

61- قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يمتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية عدد68، مؤرخة في 30 ديسمبر 2013.

62- مرسوم رقم 87-157 مؤرخ في 21 جويلية 1987، جريدة رسمية العدد 30 المؤرخة في 22 جويلية 1987.

63- مرسوم رقم 88-34 مؤرخ في 16 فيفري 1988، جريدة رسمية العدد 07 المؤرخة في 17 فيفري 1988. مرسوم تنفيذي رقم 94-43 مؤرخ في 30 جانفي 1994، جريدة الرسمية عدد 08 المؤرخة في 13 فيفري 1994.

64- مرسوم تنفيذي رقم 94-435 مؤرخ في 12 ديسمبر 1994، الجريدة الرسمية عدد83 المؤرخة في21 ديسمبر 1994.

-التقارير

65- بيان مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، الجزائر، 24 ماي 2010.

66- التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر سبتمبر 2009.

67- التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر جويلية 2001.

68- التقرير السنوير2011 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر أكتوبر 2012.

69- التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2014.

70- التقرير السنوي 2014 التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر ديسمبر 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

-LES RAPPORT ET BULLTEIN:

71- rapport annual 2004 evolution econimique et monetaire en Algerie Banque d'Algérie juilite 2005.

72- rapport annual 2005 evolution econimique et monetaire en Algerie Banque d'Algérie avril 2006.

73- rapport annual 2006 evolution econimique et monetaire en Algerie Banque d'Algérie juin2007.

74- rapport annual 2007 evolution econimique et monetaire en Algerie Banque d'Algérie juilite 2008

75–OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

-المواقع الالكترونية:

76- http://www.opec.org/opec.

77- www.douane.gov.dz

الفهرس

الاهداء III

الشكر VI

ملخص v

خطة الدراسة Iv

مقدمة... .....أ–و

الفصل الأول: محددات أسعار النفط في السوق النفطية 2–32

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية السوق النفطية 3

المطلب الأول:عموميات حول النفط 3

أولا: تعريف النفط وتواجده وأصله 3

ثانيا: أنواع النفط ومنتجاته ومميزاته 5

ثالثا: الصناعة 7

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية 9

أولا: تعريف سوق النفط وتطورها التاريخي 9

ثانيا: أنواع سوق النفط 12

المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في السوق النفطية 13

أولا: من ناحية الدول المنتجة للنفط 13

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط 14

المبحث الثاني: أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيه 15
المطلب الأول: تعريف سعر النفط وأنواعه 15
أولا: تعريف سعر النفط 15
ثانيا: أنواع سعر النفط 15
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على سعر النفط 16
أولا: الطلب العالمي 16
ثانيا:عرض النفط 18
المطلب الثالث: آلية تسعير النفط.....19
أولا: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 1973 م 19
ثانيا: تسعير النفط بعد التصحيح السعري 1973 م 20
المبحث الثالث: قطاع النفط في الجزائر 21
المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط 21
أولا: إكتشاف النفط في الجزائر 21
ثانيا: تطور قطاع النفط 23
المطلب الثاني: ميزات خاصة بالنفط الجزائري.....28
أولا: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك).....29
ثانيا: ميزة نوعية النفط الجزائري 30
المطلب الثالث: مشاكل وتحديات النفط في الجزائر.....30
أولا: مشاكل النفط في الجزائر 30
ثانيا: التحديات التي تواجه النفط الجزائري 31
الخلاصة.....32

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية وعلاقتها بأسعار النفط 34-55
تمهيد.....34
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....35
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومستلزماتها 35
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.....35
ثانيا: مستلزمات التنمية الاقتصادية 37
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية.....38
أولا: أبعاد التنمية الاقتصادية.....38
ثانيا: مؤشرات التنمية الاقتصادية 39
المطلب الثالث: أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية 40
أولا: أهداف التنمية الاقتصادي.....40
ثانيا: عقبات التنمية الاقتصادية.....41
المبحث الثاني: ماهية برامج التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها 43
المطلب الأول: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية ومراحل اعدادها.....43
أولا: مفهوم برامج التنمية الاقتصادية 43
ثانيا: : مراحل اعداد برامج التنمية الاقتصادية 44
المطلب الثاني : تقسيمات برامج التنمية الاقتصادية 45
أولا : التقسيم على أساس الفترة الزمنية 45
ثانيا : التقسيم على أساس درجة المركزية.....45
ثالثا : التقسيم على أساس معيار الشمول 45
رابعا: التقسيم على أساس البعد الجغرافي 46

المطلب الثالث: مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية 46
أولا: المصادر الداخلية للتمويل.....46
ثانيا: المصادر الخارجية للتمويل 48
المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط بالاقتصاد العالمي والتنمية الاقتصادية 50
المطلب الأول: أهمية أسعار النفط في الاقتصاد العالمي.....50
أولا: الدول المنتجة والمصدرة للنفط 50
ثانيا:الدول الصناعية المستوردة والمستهلكة للنفط 50
المطلب الثاني :علاقة أسعار النفط بالتنمية الاقتصادية 51
المطلب الثالث:علاقة النفط بإنشاء صندوق ضبط الايرادات 51
أولا: مفهوم صندوق ضبط الايرادات 52
ثانيا: مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.....52
ثالثا: أهداف صندوق ضبط الايرادات وأهم التعديلات التي أدخلت عليه 53
الخلاصة.....55
الفصل الثالث:انعكاس تقلبات أسعار النفط على تمويل برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.....57-96
تمهيد.....57
المبحث الأول:تأثير أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الاساسية الجزائر.....58
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2014 م 58
أولا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2001 م-2004 م 59
ثانيا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2005 م-2009 م 60
ثالثا: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010 م-2014 م 61

المطلب الثاني:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة والميزان التجاري واحتياطي الصرف.....62

أولا:أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة 62

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.....68

ثالثا: أثر تطور أسعار النفط على حجم احتياطي الصرف 71

المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات.....72

أولا: الفترة الممتدة من 2000 م إلى 2005 م 73

ثانيا: الفترة الممتدة من 2006 م إلى 2014 م 73

المبحث الثاني: وضعية برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 م-2014.....74

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 م-2004 م 74

أولا:الإطار القانوني للبرنامج 74

ثانيا :أهداف ودوافع البرنامج 75

ثالثا:المخصصات المالية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ومضمونه 76

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 م-2009 م 77

أولا: الاطار القانوني للبرنامج.....77

ثانيا :أهداف ودوافع البرنامج.....78

ثالثا:المخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو ومضمونه.....79

المطلب الثالث:برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 م-2014 م 81

أولا: الاطار القانوني للبرنامج 81

ثانيا:دوافع البرنامج وأهدافه 81

ثالثا:المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 83

المبحث الثالث: بدائل النفط لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 86
المطلب الأول: المصادر التقليدية 86
أولا: الغاز الطبيعي 86
ثانيا: أهمية الغاز الطبيعي في الجزائر 87
ثالثا:الفحم الحجري 87
المطلب الثاني: الطاقات المتجددة 88
أولا: مصادر الطاقة المتجددة 88
ثانيا: إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة 89
المطلب الثالث: مصادر أخرى 90
أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر 90
ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 92
الخلاصة.....95
الخاتمة 96
الملاحق: 101
الملحق (1).....101
الملحق (2).....102
الملحق (3).....103
قائمة الجداول.....105
قائمة الأشكال البيانية.....106
قائمة المختصرات والرموز.....107
قائمة الملاحق.....108

قائمة المراجع.....109

الفهرس.....117